الثلاثاء 25 تموز 2023
العدد 4969 السنة السابعة عشرة
Mardi 25 Juillet 2023 no 4969 17ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

فلسطين

لعنة جنين تلاحق العدوّ

8

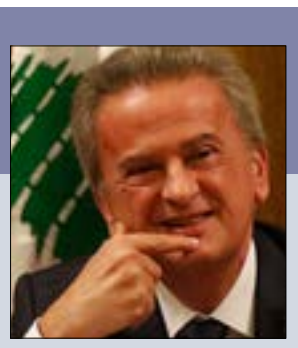

سلامة يوقف منصّة «صيرفة»

استقالة مرتقبة للنائبين الأول والثاني
وثيقة: النواب الأربعة حذّروا من سلوك الحاكم والحكومة

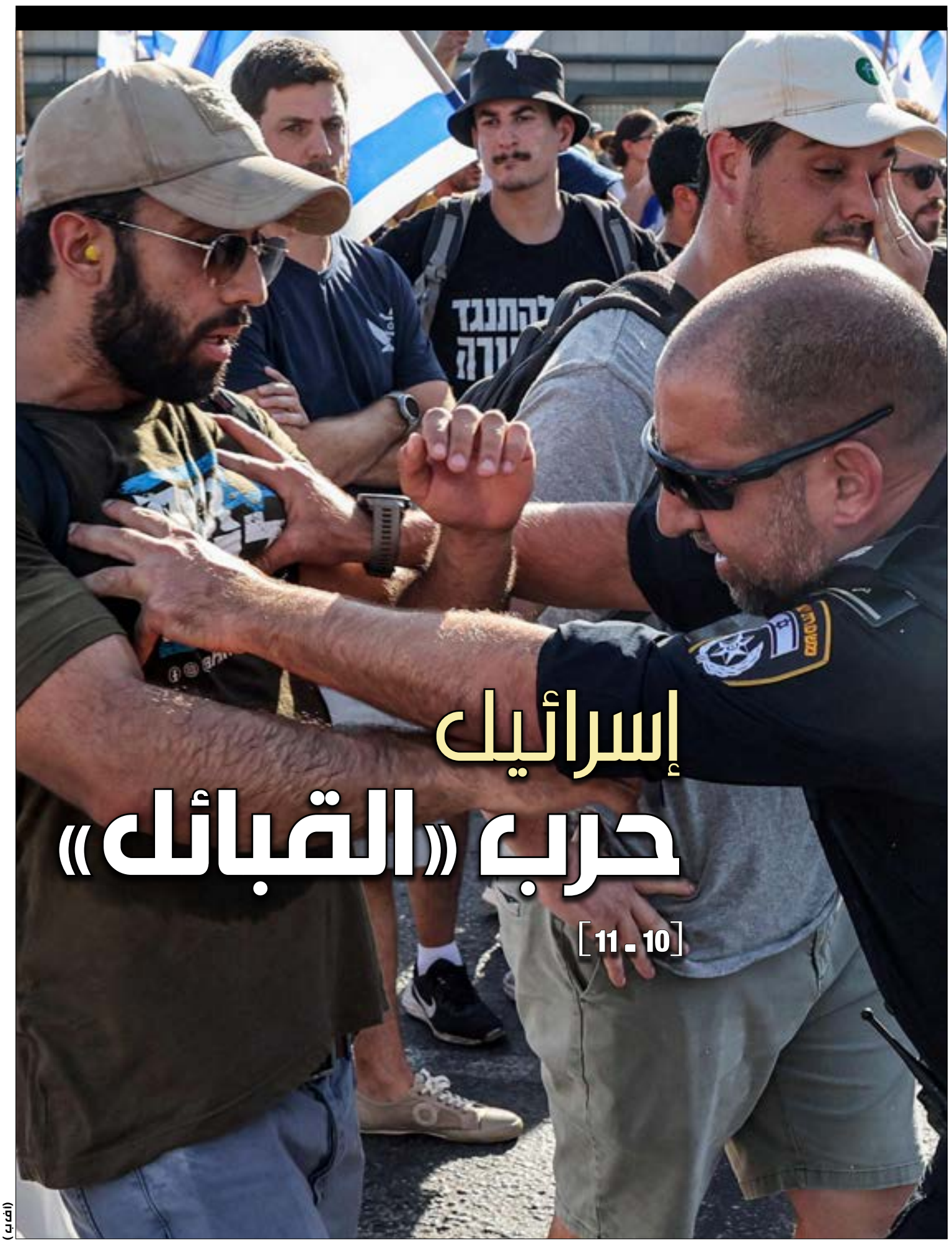

إسرائيل
حرب «القبائل»

[10 ـ 11]

(أ ف ب)

سوريا

واشنطن نحو قانون «كبتاغون 2»

12

14
رياضة
«معركة بيروتية» مستمرّة بين النجمة والأنصار

16
سينما

«أوبنهايمر» بروميثيوس الأميركي

18
ميديا

باسم ياخور حكايتي مع الفنّ السابع

قضية اليوم

مناورات الحاكم في آخر أيام ولايته
سلامة يوقف منصّة «صيرفة»

محمد وهبة

ثمة مؤشّرات في السوق تُشتمّ منها رائحة تخريب قد يقوم به حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وأعوانه من القوى السياسية والفاعلين في السوق. فقد تبيّن أن مصرف لبنان أوقف، يوم الجمعة الماضي، شراء الدولارات من السوق مقابل الليرات «حتى إشعار آخر»، وذلك بعدما عرض على نوابه الأربعة في الجلسة الأخيرة للمجلس المركزي ألّا يلجأوا

> **أبلغت مصارف زبائنها بأن مصرف لبنان توقّف عن استقبال طلبات «صيرفة»**

إلى تعديلات واسعة في منصّة «صيرفة» كالتي يعتزمون القيام بها، والتي وردته تقارير بشأنها من اللجنة التي يرئسها النائب الثالث سليم شاهين وتجتمع مع ممثلين عن «بلومبيرغ» و«رويترز» والمسؤول في مصرف لبنان عن المنصة عباس عواضة.

رياض سلامة ذاهب إلى البيت، ويسعى لإظهار ما سيلي بأنه «الطوفان»، ولو أنه لن يقولها صراحة وعلناً في لقائه المتلفز غداً. لذا، سيكون الخميس المقبل يوماً حامياً، قد تصل فيه الأمور إلى حدّ استقالة النائب الأول وسيم منصوري والنائب الثاني بشير يقظان قبل نهاية ولاية سلامة. بحسب ما يرد من أخبار نواب الحاكم.

تتقاطع المعطيات بشأن ما حصل الجمعة الماضي لجهة توقف مصرف لبنان عن ضخّ الليرات وشراء الدولارات من السوق. وقالت مصادر مصرفية إن سليم الخليل، وهو بمثابة صلة الوصل بين مصرف لبنان والصرّافين والمصارف، تلقّى تعليمات واضحة من الحاكم بتعليق ضخّ الليرات وشراء الدولارات من السوق، دون تحديد موعد لاستئناف العمل كالمعتاد. فالآلية التي أسّسها سلامة بمثابة صلة الوصل بين مصرف لبنان والصرّافين والمصارف، قضت بأن يكون الخليل، بالتعاون مع الاعتماد المصرفي، بمثابة موزّع حصري لليرات من مصرف لبنان إلى السوق. وانتشر أمس خبر توقف العمل بالمنصة بعدما أبلغت مصارف زبائنها أن مصرف لبنان توقّف عن استقبال الطلبات، علماً أن مصرفيين أشاروا إلى تراجع العمل على المنصة منذ الأسبوع الماضي، ربطاً بمخاوف من انهيار وشيك في سعر الصرف، أو تأخر عمليات التحويل.

(هيثم الموسوي)

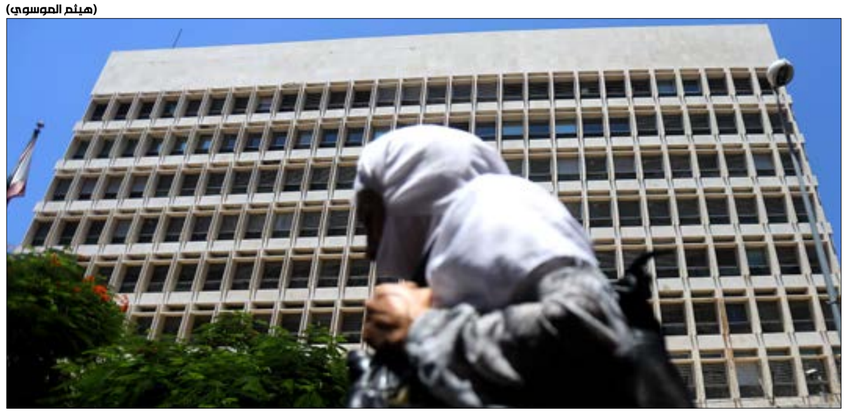

ولم تكن هذه هي الإشارة الوحيدة التي وجّهها سلامة إلى السوق قبل نحو عشرة أيام من نهاية ولايته، إذ إنه أبلغ نوابه الأربعة، في اجتماع المجلس المركزي الخميس الماضي، بأن أي منصّة جديدة أو أي تعديلات على منصّة «صيرفة» ستغيّر آليات العمل جذرياً وتحتاج إلى وقت، فيما مصرف لبنان «تعب حتى شكّل صيرفة». قال ذلك، وهو يدرك تماماً ما هي الخطوات التي يطلبها نوابه الأربعة لتسلّم النائب الأول وسيم منصوري منصب الحاكم. ولمح سلامة إلى أنه تصعب السيطرة على سوق الصرف، وأنه أسّس لآلية التي تمنحه هامشاً واسعاً من هذه السيطرة عبر «صيرفة». وأمام صعوبة الاستنتاج بأن «قلب الحاكم» على البلد وعلى سعر الصرف، فإن الاستنتاج الأوضح هو أن السوق سيفهم الإشارة جيداً إلى أن تأسيس منصّة جديدة سيؤدي إلى فلتان السوق وانهيار متسارع في سعر الليرة مقابل الدولار.

في هذا الاجتماع، كان يُفترض أن يناقش المجلس المركزي الآليات التي ستعرضها اللجنة المخصّصة لمناقشة «صيرفة» برئاسة النائب الثالث، وبحضور المسؤول عن المنصة وممثلين عن «رويترز» و«بلومبيرغ». وتدرس هذه اللجنة منذ وقت غير قصير آلية العمل على منصّة صيرفة، وسبل تحويلها إلى منصّة شفافة ذات عمق مالي يتيح لها التعامل مع سعر صرف غير مدعوم وإدارته بشكل علمي وتقني. وبالاستناد إلى مناقشات اللجنة والدراسات التي عرضها شاهين، فإن الأمر يتطلب تحرير سعر الصرف مع إبقاء نافذة دعم لرواتب موظفي القطاع العام. وهذه الخطوة تحتاج إلى تغطية تشريعية من مجلس النواب للإنفاق من موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية أو ما يُسمّى الاحتياطات الإلزامية، والتي يعتقد نواب الحاكم أنها تدنّت عن المستوى القانوني لها خلافاً لرغبتهم ولما صوّتوا عليه مرات عدة في المجلس المركزي.

تعامل سلامة مع الفريق الذي أنشأه لتشغيل «صيرفة»، ثم تلويحه بأن ما بعد «صيرفة» هو انهيار في سعر الصرف، ليسا سوى رسالة واضحة منه لمن يريد أن يفهم. ورغم استبعاد أن تكون الرسالة موجّهة إلى الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، ولا سيما أنهما منذ فترة نعيا علناً التمديد لسلامة أو أي آلية قانونية أو غير قانونية قد تتيح له الاستمرار لفترة أطول، إلا أن الرسالة يوم الجمعة جاءت مباشرة بعد تصريحات الرئيس برّي عن استحالة التمديد لسلامة. والرئيس ميقاتي هو الآخر، لا يزال يدرس أسماء المرشحين لخلافة سلامة أملاً بأن يتمكن من إقناع حزب الله، وربما التيار الوطني الحرّ أيضاً، بجلسة لمجلس الوزراء تُعيّن الخلف.

في السياق نفسه، يعتقد مصرفيون بأن الرسالة قد لا تنطوي على تهديد سياسي كالذي يُروّج له، إنما هي خطوة أولى في توجيه الإشارات إلى السوق قبل يوم غدٍ الأربعاء، أي حين سيظهر سلامة على التلفزيون وما ستتضمّنه كلماته من تهديدات مبطّنة وربما مباشرة بما ينطوي عليه الأمر من مخاطر تتعلق برمي كرة النار في أحضان القوى السياسية التي كان سلامة ينوب عنها في إدارة النقد والاقتصاد بكل التفاصيل.

وبالنظر إلى الأرقام الأخيرة التي توصّلنا إليها من خلال دراساتنا ومراجعتنا لميزانية مصرف لبنان وتحليل مستوى التوظيفات الإلزامية، يتبين أن الأرصدة المتوفّرة المصرّح عنها بالعملات الأجنبية تدنّت عن مستوى التوظيفات الإلزامية بحسب ما تظهره أرقامنا.

أمام هذا الواقع ونظراً إلى أن قانون النقد والتسليف يحدّد مهام نواب الحاكم في مادتين، الأولى هي المادة 18 والتي تفرض على نائب الحاكم ممارسة المهام التي يكلّفه بها الحاكم، والثانية هي المادة 33 كأعضاء في المجلس المركزي.

وبالرجوع إلى المادة 33 وسائر مواد قانون النقد والتسليف، يتبدّى لنا بشكل واضح أن لنواب الحاكم سلطة تقريرية فقط بصفتهم أعضاء في المجلس المركزي، يضعون السياسة النقدية والتسليفية للمصرف. وتبقى السلطة التنفيذية وسائر المهام والصلاحيات في يد الحاكم.

وبما أن قانون النقد والتسليف لا يعطي نواب الحاكم أي صلاحيات أو وسائل لفرض وجهة نظرهم أو إلزام الحاكم باتّباع نظرتهم المحاسبية لمستوى التوظيفات الإلزامية، نرفع لكم الموضوع بواسطة سعادة الحاكم ومن خلالكم إلى مجلس الوزراء، لنعلمكم أن أية طلبات موجّهة إلى مصرف لبنان للدفع بالعملات الأجنبية، ولأي سبب كان، ومهما كان مبرّراً، وتحت أي سند قانوني، يتم بحسب دراستنا، من التوظيفات الإلزامية للمصارف لدى مصرف لبنان ومن حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي يخالف القانون وقرارات المجلس المركزي المانعة لذلك.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير
نائب الحاكم الأول وسيم منصوري
نائب الحاكم الثاني بشير يقظان
نائب الحاكم الثالث سليم شاهين
نائب الحاكم الرابع الكسندر مرادیان»

أصدر التعميم 158 بهدف إعادة الودائع تدريجياً للمودعين بالعملات الأجنبية بشكل عام، وتسديد رصيد الحساب لحوالى 70% من المودعين أو ما يجاوز 800 ألف مودع في الحسابات الصغيرة بشكل خاص. علماً أن منطلق هذا التعميم، هو موقف المجلس المركزي على أن أي صرف للعملات الأجنبية من التوظيفات الإلزامية، وبغياب خطة حكومية شاملة تسمح بوضع سياسة إنقاذية شاملة، يجب أن يعود مباشرة للمودعين، وليس لدعم السلع وتأمين حاجات الدولة من العملات الأجنبية.

ومع استمرار الضغوطات السياسية واستنزاف احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، كنّا كأعضاء المجلس المركزي، نؤكّد في كل جلسة من جلساته من دون استثناء، ولمدّة تفوق 18 شهراً حتى تاريخه، على عدم المس بالتوظيفات الإلزامية للمصارف لدى مصرف لبنان، لما في ذلك من مسؤولية وطنية وقانونية، كما أكّدنا مراراً وتكراراً في كل جلساتنا على ضرورة عدم المسّ بحقوق السحب الخاصة، إلا بعد توقيع بروتوكول صرف مع وزارة المالية.

وكان الحاكم قد قدّم لنا كأعضاء المجلس المركزي، دراسات من قبل مديريات المصرف المركزي حول مستوى التوظيفات الإلزامية، ما قد يتيح له متابعة تلبية طلبات السياسات الحكومية، وكنا قد رفضنا في العديد من جلسات المجلس منذ شهر نيسان 2021 هذه الدراسات بالشكل والمضمون، لعدم موافقتنا على مبادئ تحليلها. وبالرغم من اختلاف الرأي وتأكيدنا المتكرّر على عدم المس بالتوظيفات الإلزامية، استمرّت الطلبات الحكومية والتي كان الحاكم يوافق مضطراً على تلبيتها ولا يزال.

وبناءً على عدم موافقتنا على الدراسات المقدّمة من قبل مديريات المصرف ونتائجها كما أشرنا، أصدر المجلس المركزي على أن أي صرف للعملات الأجنبية من التوظيفات الإلزامية، وبغياب خطة حكومية شاملة تسمح بوضع سياسة إنقاذية شاملة، يجب أن يعود مباشرة للمودعين، وليس لدعم السلع وتأمين حاجات الدولة من العملات الأجنبية.

ومع استمرار الضغوطات السياسية واستنزاف احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، كنّا كأعضاء المجلس المركزي، نؤكّد في كل جلسة من جلساته من دون استثناء، ولمدّة تفوق 18 شهراً حتى تاريخه، على عدم المس بالتوظيفات الإلزامية للمصارف لدى مصرف لبنان، لما في ذلك من مسؤولية وطنية وقانونية، كما أكّدنا مراراً وتكراراً في كل جلساتنا على ضرورة عدم المسّ بحقوق السحب الخاصة، إلا بعد توقيع بروتوكول صرف مع وزارة المالية.

وكان الحاكم قد قدّم لنا كأعضاء المجلس المركزي، دراسات من قبل مديريات المصرف المركزي حول مستوى التوظيفات الإلزامية، ما قد يتيح له متابعة تلبية طلبات السياسات الحكومية، وكنا قد رفضنا في العديد من جلسات المجلس منذ شهر نيسان 2021 هذه الدراسات بالشكل والمضمون، لعدم موافقتنا على مبادئ تحليلها. وبالرغم من اختلاف الرأي وتأكيدنا المتكرّر على عدم المس بالتوظيفات الإلزامية، استمرّت الطلبات الحكومية والتي كان الحاكم يوافق مضطراً على تلبيتها ولا يزال.

وبناءً على عدم موافقتنا على الدراسات المقدّمة من قبل مديريات المصرف ونتائجها كما أشرنا، وبالنظر إلى الأرقام الأخيرة التي توصّلنا إليها من خلال دراساتنا ومراجعتنا لميزانية مصرف لبنان وتحليل مستوى التوظيفات الإلزامية، يتبين أن الأرصدة المتوفّرة المصرّح عنها بالعملات الأجنبية تدنّت عن مستوى التوظيفات الإلزامية بحسب ما تظهره أرقامنا.

أمام هذا الواقع ونظراً إلى أن قانون النقد والتسليف يحدّد مهام نواب الحاكم في مادتين، الأولى هي المادة 18 والتي تفرض على نائب الحاكم ممارسة المهام التي يكلّفه بها الحاكم، والثانية هي المادة 33 كأعضاء في المجلس المركزي.

وبالرجوع إلى المادة 33 وسائر مواد قانون النقد والتسليف، يتبدّى لنا بشكل واضح أن لنواب الحاكم سلطة تقريرية فقط بصفتهم أعضاء في المجلس المركزي، يضعون السياسة النقدية والتسليفية للمصرف. وتبقى السلطة التنفيذية وسائر المهام والصلاحيات في يد الحاكم.

وبما أن قانون النقد والتسليف لا يعطي نواب الحاكم أي صلاحيات أو وسائل لفرض وجهة نظرهم أو إلزام الحاكم باتّباع نظرتهم المحاسبية لمستوى التوظيفات الإلزامية، نرفع لكم الموضوع بواسطة سعادة الحاكم ومن خلالكم إلى مجلس الوزراء، لنعلمكم أن أية طلبات موجّهة إلى مصرف لبنان للدفع بالعملات الأجنبية، ولأي سبب كان، ومهما كان مبرّراً، وتحت أي سند قانوني، يتم بحسب دراستنا، من التوظيفات الإلزامية للمصارف لدى مصرف لبنان ومن حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي يخالف القانون وقرارات المجلس المركزي المانعة لذلك.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير
نائب الحاكم الأول وسيم منصوري
نائب الحاكم الثاني بشير يقظان
نائب الحاكم الثالث سليم شاهين
نائب الحاكم الرابع الكسندر مرادیان»

وثيقة

من نواب سلامة إلى وزير المال:
الحاكم والحكومة يبدّدان الاحتياطيات

عندما قرّر نواب حاكم مصرف لبنان الأربعة (وسيم منصوري، بشير يقظان، سليم شاهين والكسندر مرادیان) الكشف عن موقفهم الرافض لممارسات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في سنوات الأزمة الأربع الماضية، انبرت حملة ضدّهم اتّهمتهم بالتهرب من المسؤولية التي اقتسموا اليمين على توليها. لكنّ الوقائع الأكيدة تثبت بما لا يرقى إليه شكّ، بأنهم حاولوا دفع الحكومة ورياض سلامة أكثر من مرّة إلى وقف تبديد السيولة بالدولار المسماة احتياطيات إلزامية، من دون أن ينجحوا لأن قانون النقد والتسليف منح الحاكم صلاحيات تتيح له اتخاذ القرارات منفرداً. بالعكس، كانت القوى السياسية هي التي أنكرت الأزمة، وعجزت أو تقاعست عن اتخاذ قرار واحد لمقاربتها ومعالجتها، بل قررت من خلال سلامة وقراراته التي جرت التغطية عليها في مجلس النواب والوزراء، الاستمرار في عملية شراء الوقت والترقيع حتى بلغت مستويات قياسية.

الوثيقة التي تنشرها «الأخبار»، هي عبارة عن مراسلة تحذيرية موجّهة من نواب الحاكم الأربعة إلى وزير المالية يوسف الخليل بواسطة رياض سلامة، وهي ليست الأولى، وهذا نصها:

«بيروت في 15 شباط 2022
معالي وزير المالية
الدكتور يوسف خليل المحترم

كتاب مُوجّه إلى الحكومة اللبنانية من خلال معاليكم من نواب حاكم مصرف لبنان الأربعة بواسطة سعادة الحاكم

الموضوع: التوظيفات الإلزامية وحقوق السحب الخاصة

عطفاً على الموضوع أعلاه،

نُشير إلى معاليكم إلى أن المجلس المركزي لمصرف لبنان، ومنذ تاريخ اكتمال تعيينه في 10 حزيران 2020، ومنذ الجلسات الأولى له، حذّر الحكومة اللبنانية من خطورة استخدام احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية لما سُمّي آنذاك بسياسة الدعم. وهذه السياسة استنفدت جزءاً كبيراً من الأموال التي تُشكل خطّ الدفاع الأخير للحفاظ على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والمالي والنقدي.

ولذلك، أرسل المجلس المركزي مجموعة من المراسلات للحكومة اللبنانية بواسطة معالي وزير المالية آنذاك بالموضوع، ولكن للأسف بقيت هذه الكتب والمراسلات من دون إجابة، واستمرت سياسة الصرف غير المقبول من قبل مصرف لبنان جملة وتفصيلاً وتحت أي مُسمى أو ذريعة. ولإيماننا بأن سياسة الدعم هذه تمثّل هدراً لاحتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، قرّر المجلس المركزي في شهر شباط 2021 طلب رفع السرية المصرفية عن كامل ملفات الدعم، لإجراء التحقيقات اللازمة لمحاسبة كل متورط في هدر هذه الأموال.

وبعد ذلك صدر بتاريخ 2021/7/22 القانون رقم 240 المتعلّق بإجراء التدقيق في ملفات الدعم، وأرسل المجلس المركزي كتاباً لمعالي وزير المالية للبدء بتنفيذ هذا القانون ضمن الآليات التي نصّ عليها ولم يتم هذا الأمر حتى اليوم.

وخلال هذه الفترة أيضاً، وبالإضافة الى كل التدابير التي قام بها المجلس المركزي للمهام والموجبات الملقاة على عاتقه، أصدر مجموعة من التعاميم التي ترمي إلى زيادة نسب الملاءة والسيولة في القطاع المصرفي (التعميم الرقم 154) والذي سعى أيضاً من خلاله إلى إعادة جزء من الأموال المحوّلة إلى الخارج. ومن بعدها تبلّغ نواب الحاكم الأربعة، ما سبق لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن تبلّغه، وهو أن مجلس النواب لن يذهب إلى تشريع ما طلبه نواب الحاكم، وأن الجلسة التي عقدتها لجنة الإدارة والعدل برئاسة النائب جورج عدوان كانت بهدف دفعهم إلى الاستقالة والذهاب إلى تصريف الأعمال، لافتة إلى أن مناقشة الأمور المالية تدخل ضمن صلاحيات لجنة المال والموازنة، لكنّ القانون يسمح لأي لجنة بالدعوة إلى جلسة لمناقشة أي ملف تريده.

ونقلت المصادر معلومات تتحدث عن أن «الجلسة كانت منسّقة بين بري وعدوان وأن رئيس المجلس هو من طلب من رئيس لجنة الإدارة والعدل الدعوة إليها لتبرير استقالة النواب»، ولا سيما أن اجتماعاً حصل قبل الجلسة بين عدوان ونواب الحاكم الأربعة بحضور وزير المال السابق علي حسن خليل.

وكان لافتاً، أنه فيما كان يفترض بلجنة المال والموازنة تولّي مهمة النقاش مع نواب الحاكم، ينفي رئيس اللجنة إبراهيم كنعان علمه بأي اتفاق مسبق، ويؤكد أنه علم باجتماع لجنة الإدارة والعدل بعد تحديد الموعد.

وقالت المصادر إن إحالة الملف إلى لجنة يترأسها نائب القوات اللبنانية جاءت استكمالاً لبحث بدأه الرئيسان بري وميقاتي مع قيادة القوات والبطريرك الماروني بشارة الراعي حول إمكانية الموافقة على تغطية قرار استثنائي للحكومة بتعيين بديل عن الحاكم. لكن الأمر لم يحصل، بسبب رفض حزب الله تأمين النصاب لجلسة تعيينات يعتبر الحزب أنه لا يحق لحكومة تصريف الأعمال القيام بها.

وأشارت المصادر إلى أن التشاور مع قيادة القوات شمل عدم حصول تصعيد سياسي في وجه النواب الأربعة، ولذلك تم ترتيب الأمر من خلال مشاورات مكثّفة سبقت الجلسة.

محاولة فاشلة من ميقاتي لاحتواء أزمة حاكميّة مصرف لبنان
منصوري يحسم استقالته ويقظان يلحق به

في ظل الفراغ الرئاسي القاتل، لا تجد القوى السياسية في لبنان سبيلاً لحلّ أيّ من الاستحقاقات، وآخرها انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. يأتي ذلك في ظل استحالة تعيين بديل منه، وسط احتمالات خطيرة تلوح في الأفق يجري استغلالها للتهويل من الفوضى المالية رغم أن لبنان يعيش فيها منذ أربع سنوات.

أمس، تركّزت الأنظار على الاجتماع الذي عقده الرئيس نجيب ميقاتي مع نواب الحاكم الأربعة (بناءً على طلبهم)، بحضور نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي ووزير المالية يوسف خليل. وبعد ساعة ونصف ساعة من النقاش، خرج النواب الأربعة بأجواء غير مشجّعة. وتحدّثت مصادرهم عن إشارات من ميقاتي مفادها أنه يحاول كسب بعض الوقت لتمرير فترة انتهاء ولاية سلامة، وربما إجبارهم على الاستمرار في مواقعهم الوظيفية. وعُلم أن العرض الذي قدّمه ميقاتي لهم لم يكن مغرياً، إذ طلب منهم عدم تقديم استقالاتهم خلال الساعات الـ 48 المقبلة، واعداً بالبحث عن طريقة لتغطية الإنفاق من الاحتياطات بالعملة الأجنبية، كما طلبوا في الخطة التي عرضوها أمام لجنة الإدارة والعدل، وأشار ميقاتي إلى أنه سيُجري اتصالات بعدد من القوى السياسية، ولا سيما برئيس مجلس النواب نبيه بري، للتشاور في إمكانية أن يعيد مجلس النواب النظر في طلبهم إصدار تشريع يغطّي الإنفاق من الاحتياطيات»، وشدّد ميقاتي على أن الحكومة «ستقف إلى جانبهم حتى تعيين حاكم جديد للمصرف».

انطباع النواب الأربعة حول اللقاء كان مماثلاً للانطباع الذي خرجوا به من الجلستين اللتين عُقدتا في لجنة الإدارة والعدل، إذ أدركوا بأن كل كتلة سياسية تبحث عن مخرج لنفسها من تداعيات ما بعد انتهاء ولاية الحاكم واستقالة نوابه، بدلاً من البحث عن معالجة الأزمة التي ستحدث سواء استمروا في عملهم أو استقالوا. ويقول أحد نواب الحاكم: «أنا غير مستعدّ لإنفاق دولار واحد من الاحتياطيات من دون خطة وتشريع لهذا الأمر، أما الكتل السياسية فتبحث عن الوسيلة الأفضل للاستمرار بلا تشريع. ما قدّمناه في لجنة الإدارة والعدل، وأمام الرئيس ميقاتي في أكثر من مناسبة، وما طالبنا به الحكومة ووزير المال وحاكم مصرف لبنان أكثر من مرّة أيضاً، هو أن تكون هناك خطة واضحة للتعامل مع الأزمة تبدأ بالاعتراف بالوضع الحالي وليس الانجراف وراء المضاربات على الليرة وإنفاق ما تبقّى من احتياطيات».

وأضاف: «ما عرضناه أمام لجنة الإدارة والعدل أن يكون لدينا إنفاق لمرّة واحدة وأخيرة من الاحتياطيات ضمن سقف معلوم ومحدّد يتيح لنا تحرير سعر الصرف والسيطرة على المضاربات والبدء بإقرار الإجراءات التي يُفترض اتخاذها منذ فترة طويلة لمعالجة الأزمة».

انتهى اللقاء مع ميقاتي بـ«شراء الوقت»، بقول أحد نواب الحاكم، «لكننا لا نملك ترف الوقت، فيوم الخميس سيكون مفصلياً، سواء بالاستقالة أو بالاستمرار». وبرأيه، فإن المهمة التي تطلبها الحكومة من نواب الحاكم، «تتطلّب تشريعات محدّدة في مجلس النواب، وهي مهمّة تصبح مستحيلة من دون هذه التشريعات، ما يلغي أي معنى للاستمرار». في هذا السياق، يبدو أن ميقاتي يدرك جيداً أن قرار استقالة النائب الأول وسيم منصوري - بالحدّ الأدنى - قد اقترب. ومشكلة ميقاتي أن استقالة كهذه يوم الخميس ستتحوّل إلى أزمة كبيرة لأنها ستحصل قبل انتهاء ولاية الحاكم في 31 تموز، الموافق الإثنين المقبل. لذا، يتحضّر ميقاتي لمواجهة الأسوأ رغم أنه حدّد موعداً للقاء ثان مع نواب الحاكم الخميس. لكنّ أدوات المواجهة التي يملكها ضعيفة وهشّة جداً، إذ إنه بحسب المعلومات بدأ يُجري استشارات قانونية حول «استقالة نواب الحاكم، والآليات القانونية والدستورية التي يفترض أن تتعامل فيها الحكومة مع الاستقالة في ظل نهاية ولاية الحاكم، وانعدام قدرة الحكومة على التعيين»، كما سيعمد إلى طلب رأي هيئة الاستشارات ومجلس شورى الدولة لاستطلاع قدرة الحكومة على منح نواب الحاكم تغطية قانونية للإنفاق يتيح لهم الإنفاق من الاحتياطيات الإلزامية بمعدل شهري يبلغ 200 مليون دولار ضمن فترة ستة أشهر، وضمن سقف يبلغ 1,2 مليار دولار لتوفير استقرار في سعر الصرف وتأمين الانتقال من سعر مثبّت ومدعوم إلى سعر عائم و«مُدار».

> **خرج النواب الأربعة باجواء غير مشجّعة... وبأنّ ميقاتي يحاول كسب الوقت لتمرير فترة انتهاء ولاية سلامة**

من الاحتياطي في سياق تقدم الدعم لرواتب موظفي القطاع العام وللتدخّل في السوق حفاظاً على استقرار النقد في سوق القطع.

وكان نواب الحاكم الأربعة طلبوا في خطّتهم المعروضة أمام لجنة الإدارة والعدل أن يقرّ مجلس النواب قانوناً

حملة إعلامية و«رشاوى»

الحملة التي قامت بعيداً عن الأضواء لدرس اقتراح التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تمّت بالتوازي مع حملة تهويل من مخاطر خروج الحاكم في هذه الأيام. وقد تبيّن لمصرفيين كبار أن الحملة التي قامت سياسياً وإعلامياً لم تكن بريئة، بل كانت مرتّبة وتم تأمين تمويل لها، بمشاركة مصرفيين، أبرزهم رئيس جمعية المصارف سليم صفير ورئيس مجلس إدارة «سوسيتيه جنرال» أنطون الصحناوي.

من جهة أخرى، عزت مصادر تراجع الحملة من قبل بعض النواب على حاكم مصرف لبنان، واختفاء «أحد أبرز وجوه جمعية المودعين» عن الواجهة في الفترة الأخيرة، إلى أن حاكم مصرف لبنان أمّن لهؤلاء حصولهم على قسم وفير من ودائعهم المحجوزة لدى مصارف لبنانية.

كذلك جرى الحديث عن أن سلامة الراغب في الانتقال إلى الإمارات العربية المتحدة - كخيار محتمل - للإقامة هناك، عمد إلى تهدئة السلطات الإماراتية، واعتمد على رجال أعمال لبنانيين وإماراتيين، وأن أحد أبرز المستثمرين الإماراتيين في لبنان نجح في الحصول على قسم كبير من وديعته المحتجزة التي تتجاوز قيمتها 100 مليون دولار.

تنسيق بين بري وميقاتي والقوات

تبلّغ نواب الحاكم الأربعة، ما سبق لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن تبلّغه، وهو أن مجلس النواب لن يذهب إلى تشريع ما طلبه نواب الحاكم، وأن الجلسة التي عقدتها لجنة الإدارة والعدل برئاسة النائب جورج عدوان كانت بهدف دفعهم إلى الاستقالة والذهاب إلى تصريف الأعمال، لافتة إلى أن مناقشة الأمور المالية تدخل ضمن صلاحيات لجنة المال والموازنة، لكنّ القانون يسمح لأي لجنة بالدعوة إلى جلسة لمناقشة أي ملف تريده.

ونقلت المصادر معلومات تتحدث عن أن «الجلسة كانت منسّقة بين بري وعدوان وأن رئيس المجلس هو من طلب من رئيس لجنة الإدارة والعدل الدعوة إليها لتبرير استقالة النواب»، ولا سيما أن اجتماعاً حصل قبل الجلسة بين عدوان ونواب الحاكم الأربعة بحضور وزير المال السابق علي حسن خليل.

وكان لافتاً، أنه فيما كان يفترض بلجنة المال والموازنة تولّي مهمة النقاش مع نواب الحاكم، ينفي رئيس اللجنة إبراهيم كنعان علمه بأي اتفاق مسبق، ويؤكد أنه علم باجتماع لجنة الإدارة والعدل بعد تحديد الموعد.

وقالت المصادر إن إحالة الملف إلى لجنة يترأسها نائب القوات اللبنانية جاءت استكمالاً لبحث بدأه الرئيسان بري وميقاتي مع قيادة القوات والبطريرك الماروني بشارة الراعي حول إمكانية الموافقة على تغطية قرار استثنائي للحكومة بتعيين بديل عن الحاكم. لكن الأمر لم يحصل، بسبب رفض حزب الله تأمين النصاب لجلسة تعيينات يعتبر الحزب أنه لا يحق لحكومة تصريف الأعمال القيام بها.

وأشارت المصادر إلى أن التشاور مع قيادة القوات شمل عدم حصول تصعيد سياسي في وجه النواب الأربعة، ولذلك تم ترتيب الأمر من خلال مشاورات مكثّفة سبقت الجلسة.

في الواجهة

اجتماع الدوحة يستبق مهمة لودريان بتعديل مهمته

انتصفت مهمة الموفد الفرنسي الخاص جان ايف لودريان اجتماعيْ باريس والدوحة. زيارته الاولى توخى منها الاستطلاع. الثانية تفترض انه سيعود بتصوّر لحوار نادى به في المرة السابقة على انه مدخل الى انتخاب او تسهيلاً له في احسن الاحوال. بيدان اجتماع الدوحة قطع الطريق عليه

نقولا ناصيف

بين الاجتماع الخماسي الأول في باريس في 6 شباط والاجتماع الثاني في الدوحة في 17 تموز طرأت تبدلات كثيرة:

اولها، تسمية الرئيس نبيه برّي في الاول من آذار النائب السابق سليمان فرنجية مرشح الثنائي الشيعي لرئاسة الجمهورية، ثم ملاقاة الامين العام لحزب السيد حسن نصرالله الترشيح في 6 آذار. مذاك لم يعد في

> **مواصفات بيان الدوحة اضعفت في أن فرصتيْ فرنجية وقائد الجيش؟**

الامكان تجاوز الموقف الشيعي المعبّر عنه بالثنائي ومرشحه، مصرّاً مرة بعد اخرى على تمسكه به.

ثانيها، انضمام باريس بلا افصاح الى ترشيح فرنجية خلافاً لما ناقشته الاجتماع الخماسي على اراضيها دونما تطرقه الى اسم اي من المرشحين او تزكيته، مخالفة بذلك شركاءها الى الطاولة قبل ان تضيف الى تأييدها الضمني هذا اقتراح اقران انتخاب فرنجية بوصول السفير نواف سلام الى رئاسة الحكومة، على انها تسوية متوازنة بين فريقيْ الاشتباك الداخلي.

ثالثها نشأة فرنسي عبر السفيرة في بيروت ان غريو لدى الافرقاء والكتل بغية تشجيعهم على انتخاب رئيس بناء على التسوية المقترحة، زاد في تبريره حتى عشية جلسة 14 حزيران ترشيح المعارضة الوزير السابق جهاد ازعور. بذلك انتظم ظاهراً على الاقل شرطا المنافسة واللعبة الديموقراطية.

رابعها، الايحاء بانتقال ملف لبنان من يد الى اخرى بتعيين الوزير السابق جان ايف لودريان موفداً رئاسياً خاصاً للرئيس ايمانويل ماكرون بدلاً من باتريك دوريل الذي حضر اجتماع باريس ثم غاب عن اجتماع الدوحة بأن حضره لودريان. تباين تفسير مغزى ابدال احدهما بالآخر، من غير ان تُضلل صفة الموفد الرئاسي الخاص المهمة نفسها. لم يخصّ فيها دوريل الا بصفته ممثلاً للرئيس. كذلك فعل ولا يزال لودريان. لم يُفهَم مذاك هل ارتقى الاهتمام الفرنسي الى اكثر مما كان او تدنى. في كلا اجتماعيْ باريس والدوحة شاركت الدول الخمس بموظفين كبار لا على مستوى وزراء من شأنهم التلميح الى دلالة اكثر ايجابية. ليس لهؤلاء سوى التزوّد تعليمات اداراتهم وابداء الموقف في نطاقها دونما امتلاك اي منهم حق الاجتهاد قبل ان يعودوا الى الاصحاب الفعليين للقرار.

ليست الاحداث فحسب فصلت بين اجتماعيْ الدول الخمس. ما صدر عنهما كذلك اعطى اشارات تباين تفسيرها: ان لا يصدر عن الاول في باريس بيان رسمي ما خلا تسريبات تولتها الخارجية الفرنسية، وان يكتفي بالحض على انتخاب رئيس دونما تحديد مواصفاته، وان يلوح باجراءات ترجمت في بيروت على انها عقوبات. اما ما صدر عن الثاني في الدوحة فابعد بكثير مما سبقه واكثر اسهاباً في ما لا يدخل في وظيفته، المفترض انها مقصورة على التشديد على انهاء الشغور الرئاسي في لبنان. قال بانتخاب الرئيس. آلا انّه اضاف اليه مواصفات يصعب في الوقت الحاضر في ظل الاشتباك الحالي اعتراف كل من الفريقين بانطباقها على مرشح ما يحوز موافقته عليه. كرر اجتماع الدوحة ذكر اجراءات محتملة ضد معرقلي الانتخاب فُهم انها ربما عقوبات. اما ما يتخطى الوظيفة الفعلية للدول الخمس ومرمى مهمتها في باريس ثم في الدوحة، فايرادها لائحة مطالب ليست في صلب انتخاب الرئيس كاستحقاق دستوري معطل. اقرب ما تكون الى بنود تسوية اكثر منها تكريس ثوابت قائمة: دعم تطبيق قرارات مجلس الامن والجامعة العربية واتفاق الطائف وتاكيد سيادة لبنان في اشارة ضمنية الى رفض الدول الخمس اي تدخّل خارجي في هذا البلد كما في الاستحقاق وشؤونه. كلا الاجتماعين اكدا ضرورة اصلاح الاقتصاد وتفاديا على انه جزء لا يتجزأ من تفاهم عربي - غربي على الاهتمام بلبنان. ذلك ما اتاح تأويل هذا التجاهل كما لو ان الملف اللبناني انتقل من يد باريس الى مجموعة الدول الخمس. كان من الطبيعي ان يُعثر في البيان الختامي على البصمة الاميركية في الدعوة الى تطبيق القرارات الدولية وفي المناداة بالاصلاحيين المصرفي والقضائي، والعثور على البصمة السعودية في التمسك باتفاق الطائف وتطبيق القرارات العربية.

قبل وصوله الى بيروت استبق المسؤولون اللبنانيون زيارة الموفد الفرنسي الخاص ببضعة انطباعات:

ترك لودريان بيروت لوضع تصوّر حوار ويعود اليها من دونه (هيثم الموسوي)

1 - سواء كان الحوار قبل انتخاب الرئيس صاخباً أم لا، الواضح ان لودريان يعود خالي الوفاض بموقف يدعم سعيه اليه، بعدما اقترحه في زيارته الاولى لبيروت وغض بيان الدوحة الطرف عنه كأنه ليس بين الاقتراحات المتداولة. انتقد الثنائي الشيعي البيان لخلوه من تأييده الحوار بينما رحب به الفريق الآخر. ليس ذلك سوى صورة مكملة للجلسات الاثنتي عشرة لانتخاب الرئيس. البرلمان موزّع بين نصفين تقريباً، كل منهما يملك الفيتو الطائفي والسياسي والدستوري. من دون احدهما لا انتخاب للرئيس. حال الحوار مماثلة: ان يرفضه نصف اللبنانيين مؤداه ان النصف الآخر لا يملك ان يفرضه. غير ان تجاهل الدول الخمس الحوار يضاعف الاستعصاء برفض ذهاب الثنائي الشيعي الى انتخاب رئيس - انّ لم يكنْ فرنجية - بلا ضمانات سياسية موثقة في اجتماع وطني. على نحو كهذا يمسي الحوار كانتخاب الرئيس مازقاً ومشكلة لفريقيْ النزاع الداخلي.

2 - تبعاً للمعلومات لدى المسؤولين الرسميين، لم يخصّ اجتماع الدوحة في اسماء مرشحين محتملين للرئاسة اللبنانية. لا يعفي ذلك اياً من الدول الخمس ان تكون فكرة في اسم ترشحه او تطمئن الى وجوده على رأس الدولة اللبنانية. ليس خافياً ان الدولة المضيفة تؤيد انتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون، وباريس لم تتخلّ بعد عن فرنجية، وواشنطن كما السعودية معنيتان بتعهدات المرشح لا باسمه ما دامتا متأكدتين ان اي رئيس منتخب للبنان لا يسعه ان يكون ضدهما.

3 ـ لم يحن اوان ظهور المرشح الثالث ما لم يُبدِ كلا الطرفين تخليهما عن مرشحيْهما الحاليين، فرنجية وازعور، في معزل عن حظوظ اي منهما في الوصول الى الرئاسة. ليس الاصرار عليهما، ورفض كل منهما مرشح الآخر، الا تأكيداً على ان ابواب انتخاب الرئيس لا تزال موصدة بإحكام. ذلك ما اكدته جلسة 14 حزيران واقلقت لودريان قبل وصوله الى بيروت، وعبّر امام مَن التقى بهم انه استشم منها إعطاباً لمبادرته حينذاك.

4 - ليست مواصفات الرئيس المدلاة في بيان الدوحة، الملتبسة والغامضة والمثالية الى حد عندما تحدثت عن نزاهته ومقدرته على جمع اوسع ائتلاف وطني شامل لاجراء الاصلاح في البلاد، سوى بديل من ضائع لم يُعثر عليه بعد. لكن المؤكد ان اياً من المرشحين الحاليين، فرنجية وازعور كما عون، لا يطابق المواصفات تلك ما دام اي منهم لا يحظى باوسع تأييد يمكّن من انتخابه بنصاب دستوري سياسي.

مقالة

الحزب والتيار
استعادة الثقة أولاً

غسان سعود

فور وقف العمليات العسكرية لعدوان تموز، في 14 آب 2006، بادر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى الاجتماع بالعماد ميشال عون، حتى قبل انعقاد مجلس شورى الحزب لتقييم العدوان ونتائجه. ما دار في ذلك اللقاء، سيبقى واحداً من أسرار الرجلين، لكنّ مطّلعين، بينهم أعضاء في الشورى، يرددون دائماً أن السيد كان مطمئناً ومزهوّاً بتلك الجلسة مقدار اطمئنانه وزهوه بخروج حزبه منتصراً في تلك الحرب. بعدها، ظهر مصطلح جديد في الحياة السياسية اللبنانية هو «الثقة». كان تفاهم مار مخايل عبارة عن بضعة بنود لم يكبّد جمهورا الطرفين - وحتى قيادتاهما - عناء قراءتها أكثر من مرة أفقية سريعة، فيما أخذت الثقة المعمّدة بالدم تحمي وتبني التفاهم بين قوتين عاطفيتين جداً: إحداهما محكومة بالتقارير الأمنية والمشاورات والواقعية الشديدة، والأخرى محكومة بالأحلام اللبنانية التاريخية والانفعال الدائم؛ إحداهما تحسن إخفاء قلقها الثابت، والأخرى تجاهر بصخب هائل بهذا القلق؛ إحداهما تتعامل مع مرور الوقت باعتباره لمصلحتها، والأخرى تلفّ وتدور في عقدة الوقت الذي يعمل ضدها. ورغم مراكمة كل منهما، على مدى خمسة عشر عاماً، الاستياء من الآخر لأسباب صغيرة وكبيرة، تافهة وجدية، إلا أن حجم الثقة المتراكمة كان أكبر من كل شيء آخر، بما في ذلك ملاحظات الحلفاء الآخرين وغيرتهم والعقوبات وحسابات الربح والخسارة.

> **الفرصة جدية لاستعادة التحالف بين الطرفين بناءً على حسابات عقلانية هادئة**

رغم الشكوى العونية الدائمة من أن الحزب لا يضع قوته الداخلية والإقليمية في تصرّف «بناء الدولة» وشكوى الحزب الدائمة من أخطاء العونيين في التعيينات والمعارك الصغيرة التي تخسّرهم الحرب (معمل سلعاتا مثلاً) أو تظهرهم بمظهر المسؤول عن الفشل، بقيت تلك الثقة حتى صيف العام الماضي أقوى من كل الملاحظات والمآخذ، ومن الشعور العوني العام بالخذلان. فالحزب الخارج من غدر تلو غدر، محلياً وإقليمياً ودولياً، من الاتفاق الرباعي إلى حرب تموز إلى اتفاق الدوحة، كان يجد في هذه الثقة ما هو أهم من أي شيء آخر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التيار الذي جرّب كل الآخرين في الداخل والخارج ليصل إلى خلاصات جذرية بشأنهم، إذ كان يجد هو الآخر في هذه الثقة حصناً أخيراً، بين ثقة الخارجية الأميركية به وثقة جزء العماد عون ثقة الأخير. وحين خيّرت السفيرة الأميركية رئيس التيار جبران باسيل، بعد ذلك بخمسة عشر عاماً، بين ثقة إدارتها به وثقته بخيارات عمّه التي باتت خياراته الاستراتيجية هو أيضاً، قال لها بوضوح إنه لا يثق بسياسة بلادها في المنطقة والعالم، فيما يثق بالحزب.

عندما سُئل الأمين العام للحزب مراراً وتكراراً في اجتماعات «الشورى» ولقاءات أخرى عن مواقف باسيل ونواياه، ضرب على صدره مردداً: «ثقوا». ولدى سؤال عون وباسيل مراراً وتكراراً آلاف المرات عن مواقف الحزب ونواياه، أجابا بابتسامة واثقة جداً بحليفهما. بنى الاثنان علاقة سياسية على الثقة قبل المصالح وحسابات الربح والخسارة وهموم الطوائف وهواجسها. واستحقاقاً تلو الآخر، بدا في الاستراتيجيا - في السياسة بمفهومها الواسع - أن هذه الثقة في محلها.

قبل نحو عام، اهتزت هذه الثقة تحت وقع الضربات المتتالية المتراكمة. وطوال عام، دخل كثيرون بقدراتهم المعروفة على خط الاستثمار في الثقة المهزوزة. لكن أساس الحوار المتقدم الذي بدأ أخيراً بين قيادتَي الحزب والتيار هو إعادة بناء حجر الزاوية في تفاهمهما: «يثق أو لا يثق أحدنا بالآخر، و... بحرصه على الآخر كما يحرص على نفسه». وإذا كانت الإجابة الأولية محسومة، فإن إعادة تكوين هذه الثقة وإيجاد أرضية مشتركة لها في أكثر من ملف هو المطلوب اليوم. يريد التيار أن يثق بتواضع الحزب مجدداً واحترامه لمنطق الشراكة الذي خاضا معاً معارك ضارية لتكريسه، وبتفهم الحزب لهواجسه المستقبلية وقلقه الدائم الذي يعبّر عنه بالمطالبة باللامركزية الإدارية المالية تارة، والصندوق الائتماني طوراً أو الاثنين معاً. ويريد الحزب، من جهته، أن يثق بتحديد التيار جيداً لخصومه الحقيقيين في الداخل وكيفية مواصلة المعركة السياسية في الداخل والخارج وخلفية مقاربة الاستحقاقات.

ما قاله الرئيس عون، عبر الممارسة سابقاً وتشي ممارسة باسيل بقناعته به أيضاً، أنهم يختارون الثقة المتبادلة مع الحزب إذا خيّروا بينها وبين ثقة هذه الإدارة أو تلك أو السفارة أو الماكينة الإعلامية أو الإعلامي المتخلق أو الرأي العام الموتور أو بعض أصحاب المصالح. أطلق كل من الحزب والتيار على هذه الثقة المتبادلة وصف التحالف الاستراتيجيّ، وبدا مع الوقت أن تفاهمهما أصغر بكثير من هذا التحالف الذي يملك اليوم فرصة جدية للمضيّ قدماً بدفع مبنيّ على حسابات عقلانية هادئة، بدل الحماسة والانفعال والعاطفة فقط، بحيث يربح الحزب ثقة باسيل وجمهوره لا باسيل فقط، فيما يحتفظ باسيل بثقة السيد ويربح ثقة الرأي العام أيضاً.

تقرير

مأدبة عشاء للبخاري «تحبط» مسعى لخلق تكتّل سني؟

ندى أيوب

شهدت دار الفتوى في الأسبوعين الماضيين نقاشاً حول خلق «جهة تمثيلية» للطائفة السنية، لا تدور في فلك ما يُعرف بقوى «8 آذار»، للجلوس على طاولة الحوار متى عُقِدَت ولقاء موفدين من الخارج متى قدموا. وبحسب المعلومات، تمّت مفاتحة مفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان بالأمر، وكان أمل الطامحين معقوداً على أن يدعو المفتي إلى لقاء موسّع للنواب السّنة غداً. إلّا أن العاملين على هذه «الفكرة» فوجئوا أمس بدعوة السفير السعودي في لبنان وليد البخاري هؤلاء النواب إلى مأدبة عشاء غداً في منزله في البيرزة، في حركة يُفهم منها تجنّب دريان لإحراج مع رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، في حال تصدّى لفكرة ملء ما خلّفه غياب الحريري من فراغٍ زعاماتي في الساحة السياسية السنية.

بوضوح تام، يقول أحد النواب: «نريد تشكيل تيار مستقبل جديد بحلة جديدة»، في استعادة لواقع التمثيل السّني سابقاً حين كان يعبّر عنه التيار الأزرق. هاجس وراثة المستقبل ولعب دوره لا يزال قائماً، ما يؤكّد مرة جديدة فشل مشروع إسقاط زعامة الحريري الحاضر رغم الغياب. وبعيداً عن الرغبات الشخصية في القيادة، لا شكّ في أنّ أصحاب هذا التوجّه «استحقّوا» أهمية تشكيل كتلة نيابية وازنة بعد الإعلان عن إنشاء تكتّل «التوافق الوطني» برئاسة النائب فيصل كرامي. الواضح في خياراته السياسية القريبة من حزب الله وحلفائه، مع المحافظة على علاقة جيّدة مع السعودية. يأتي هذا الطرح، في ظلّ وجود 3 نواب سنّة من أصل 27 نائباً محسوبين على الثنائي أمل وحزب الله، ويتوزّع الـ24 الباقون بين كتلتين كبيرتين هما «التوافق الوطني» و«الاعتدال الوطني» ونواب مستقلين، وأربعة نواب «تغييريين». وبوضوح أكثر ينقسم هؤلاء بين: 10 نواب يؤيدون «8 آذار» و10 نواب سنيّين و6 محسوبين تماماً على السعودية يطلقون على أنفسهم تسمية «سياديين»، وواحد في تكتل «لبنان القوي».

وكان رهان طارحي فكرة الكتلة الموازنة على جمع أكبر عدد من النواب الوسطيين مع نواب «الاعتدال الوطني» لأجل خلق «حيثية سنّية تشكّل حاضنة لقيادة سياسية جماعية للطائفة، وأن تكون للكتلة أمانة سرّ، وما إلى هنالك من متطلّبات تنظيمية وهيكلية، وأن يُتّفق على هوية سياسية واضحة لها، وتحظى بدعم دار الفتوى». علماً أنه ليس مؤكداً احتمال انتقال عدد كبير من النواب من الوسط إلى ضفّة أخرى بسبب الظروف الخاصة بكل منهم. فعلى سبيل المثال، تستفزّ النائب عبد الرحمن البزري عبارة «حاضنة للسنة»، معتبراً أن «السنة يحضنون الوطن»، وما التعدّدية السياسية وتوزّع نوابهم ضمن خيارات مختلفة إلا «مثال يجب أن يُحتذى به لدى بقية النواب الممثّلين للمكوّنات الأخرى».

الطامحون إلى تشكيل «الكتلة السنية» أصيبوا بخيبة أمل أمس بعدما وصلت دعوات من البخاري إلى النواب السُّنة، ما عدا المحسوبين على كتلة «الوفاء للمقاومة»، لحضور مأدبة عشاء على شرف المفتي. «لا ضرر» من اللقاء، فالكل في النهاية ينظر إلى السعودية كمرجعية، لكنّ المعوّلين على دور دار الفتوى اعتبروا أنّ «اللقاء فقد نكهته السياسية وتحوّل إلى بروتوكولي، يثبّت موقع السعودية بالدرجة الأولى أكثر مما يخدم الواقع السني في البلد. وذلك، بعد دخول الجانب القطري بجدّية على الملف الرئاسي». وهؤلاء المتحمّسون، وفق المعلومات، سيستمرون في التواصل حتى الساعات الأخيرة قبل اللقاء مع دار الفتوى للاتفاق على طرح الفكرة بصيغة أو بأخرى. مع العلم أنّ لدريان حساباته الخاصة، منها ما هو مرتبط بعلاقته مع الحريري نفسه، ومنها تجنّبه الإقدام على هذا خطوة إلا بمباركة سعودية.

وثمّة من يرى أنّ السعودية تريد القول بأنها صاحبة «المونة» على النواب السّنة وعزابتهم وحاضنتهم، إن كانوا من سنّة 8 أو 14 آذار، بدلالة علاقتها الجيدة بالنواب المحسوبين على 8 آذار، من فيصل كرامي إلى حسن مراد، و«الأحباش»، وهو «ما فشل سعد الحريري في تحقيقه طيلة السنوات الماضية». وتستبعد مصادر مطّلعة أن تكون لدى السعودية نوايا خلق تكتّل مواجه، و«إلا لما كنا دُعينا إلى اللقاء».

تقرير

«قمة» بين المخابرات اللبنانية والفلسطينية

أمال خليل

زار رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية ماجد فرج بيروت أمس، ويغادرها صباح اليوم إلى تركيا للتحضير لزيارة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. الموعد الأبرز على أجندة فرج في بيروت كان لقاءه مع مدير المخابرات في الجيش اللبناني طوني قهوجي في وزارة الدفاع عصر أمس. وكان الأخير وجّه دعوة إلى فرج للتنسيق حول أمن المخيمات ودور الأمن الوقائي وقوات الأمن الوطني الفلسطيني في هذا السياق. وبما أن جدول الأعمال كبير ومعقّد، تمّ الاتفاق على أن يبقى الوفد المرافق لفرج في بيروت بعد مغادرته، برئاسة مدير العلاقات الدولية في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية ناصر العدوي لمتابعة جدول الأعمال. وزار فرج المدير العام للأمن العام بالوكالة اللواء إلياس البيسري، ومقر السفارة الفلسطينية في بيروت، قبل أن يختتم لقاءاته مساءً بزيارة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

وإلى أمن المخيمات، ناقش فرج مع المسؤولين اللبنانيين ملفات مستجدّة تتعلق بدور منظمة التحرير الفلسطينية إزاء المقاربة الجديدة للبنان للملف الفلسطيني. وبحسب مصادر متابعة، سمع

> **سمع رئيس المخابرات الفلسطينية انتقادات للسفير الفلسطيني في بيروت**

فرج من مضيفيه بأن لبنان «يراعي التحولات العالمية سياسياً واقتصادياً وبما يتعلق بسياسة وكالة الأونروا والدول المساهمة فيها. كما أن المكوّنات اللبنانية متوحّدة بمقاربتها الفلسطينية ومتوافقة على ضرورة منح اللاجئين حقوقهم الإنسانية».

جولة فرج تتزامن مع توتر في علاقة السفير الفلسطيني أشرف دبور مع لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني التي أسّستها الحكومة عام 2005 لمتابعة الملف الفلسطيني. وقد عقد دبور لقاء قبل أيام في مقر السفارة، حضره ممثلون عن بعض الفصائل، خصّصه للهجوم على رئيس اللجنة باسل الحسن على خلفية تصريح الأخير لـ«الأخبار» بأن «بعض الفلسطينيين يسيئون إلى وكالة الأونروا». وصدر عن لقاء دبور بيان باسم منظمة التحرير اعتبر مواقف الحسن «تدخلاً سافراً في الشأن الفلسطيني»، متعهّداً بأنه «سيعيد تقييم العلاقة مع اللجنة». خلفيات ذلك التوتر نوقشت مع فرج الذي سمع من المسؤولين اللبنانيين بأن «لجنة الحوار لا تتصرف بشكل مستقل عن قرار الدولة الأمني والسياسي ولها صلاحيات في التدخّل في سياسات الأونروا وإدارة شؤون المخيمات للتخفيف من معاناة سكانها».

حرب دبور على لجنة الحوار فتحت باب الحرب على السفير نفسه. فرج أيضاً سمع انتقادات بسبب أداء دبور «ولا سيما في ملف الأونروا وتعاظم حضور الجهاد الإسلامي وحماس على الساحة اللبنانية في مقابل غياب المنظمة وفتح. فضلاً عن مظاهر البذخ والرخاء التي يعيشها مع عائلته وحاشيته». وأعاد البعض هجوم السفير على اللجنة إلى خلافه الشخصي مع الحسن الذي لم يتوانَ عن انتقاد أداء دبور في العلن. وتحدّثت معلومات عن دور

تقرير

مشروع قانون «حماية الودائع» ... أم حماية المصارف؟

(أ ف ب)

صادق علوية

تقدّم رئيس مجلس شورى الدولة القاضي فادي الياس بمسوّدة مشروع قانون يرمي، بحسب قوله، إلى حماية الودائع المصرفية وإعادتها إلى أصحابها.

بتحليل قانوني لموادّ المشروع الـ 26، يتبيّن أن الخزينة العامة، أي مجموع المواطنين سيتكفّلون بردّ الودائع إلى أصحابها، وأن المصارف من بين أصحاب الودائع هؤلاء!

يتناول القانون في مادته الثانية التزام الدولة بإيداع المبالغ المخصّصة لتسديد الودائع في حساب خاص لدى مصرف لبنان. وهو يحمّل الدولة «الخزينة العامة»، للمرة الرابعة، هذه المسؤولية، رغم تكبّدها خسائر كبرى وفوائد عن سندات الخزينة للمصارف وللمودعين. المرة الأولى كانت عند الاقتراض بفوائد عالية، والثانية عند إجراء هندسات مالية منحت المصارف أرباحاً استثنائية، والثالثة مع تمنّع المصارف عن تحمّل مسؤولياتها في حماية أموال المودعين واستحواذها على العملات الصعبة مقابل منح المودعين فتات ودائعهم بالليرة.

قانوناً، يقع واجب صيانة حقوق المودعين على عاتق المصارف، بموجب المادة 156 من قانون النقد والتسليف التي تنص على أنه يتوجّب على المصارف أن تراعي في استعمال الأموال التي تتلقّاها من الجمهور القواعد التي تؤمّن صيانة حقوقه، وأن توفق بين مدة وتوظيفاتها وطبيعة مواردها. لكنّ المادة الثانية من المشروع تتضمن عبارة تتناول عطف مسؤولية الدولة على المودع المنصوص عنه في المادة 113 من قانون النقد والتسليف، فما هي هذه المادة؟

تتناول المادة 113 الربح الصافي الذي يحققه مصرف لبنان، ويتكوّن من فائض الواردات على النفقات العامة والأعباء والاستهلاكات وسائر المؤونات، ويودع هذا الربح في حساب خاص في المصرف المركزي يُدعى «الاحتياط العام» ويُدفع 50% منه للخزينة. ولدى بلوغ هذا الاحتياط نصف رأسمال المصرف يتم توزيع الربح الصافي بنسبة 20% للاحتياط العام و80% للخزينة. وإذا كانت نتيجة سنة من السنين عجزاً، تُغطى الخسارة من الاحتياط، وفي حال عدم وجود هذا الاحتياط أو عدم كفايته «تُغطى الخسارة بدفعة موازية من الخزينة». ويكمن بيت القصيد في هذه العبارة الأخيرة، إذ يشير المشروع إلى قيام الخزينة بتغطية الفجوة المالية التي تتضمن الاحتياطي المودع من المصارف لدى مصرف لبنان. ولكن هل هناك احتياطي حقيقي للمصارف في «المركزي»؟

من الناحية القانونية، يلزم مصرف لبنان المصارف بأن تودع لديه أموالاً (احتياطي إلزامي) حتى نسبة معينة من التزاماتها الناجمة عن الودائع والأموال المستقرضة، يحددها «المركزي» بموجب المادة 76 من قانون النقد والتسليف. غير أن المصرف المركزي نفسه كان يعتبر توظيفات المصارف في سندات حكومية أو سندات مصدّرة بكفالة الحكومة جزءاً من الاحتياطي، وذلك حتى نسبة معينة يقوم بتحديدها في كل مرة بموجب المادة نفسها. أي، عملياً، إعفاء المصارف من إيداع الجزء الأكبر من الاحتياطي، فكلّما اقترضت الحكومة مبلغاً يجاز لها بالمقابل أن تسحب من الاحتياطي المودع لدى «المركزي».

> ينص المشروع على ان تقتطع الدولة 30% من ثمن مبيع الغاز المستخرج لتسديد ديون المصارف

بازار لتسديد ديون الدولة لدى المصارف

الدولة، وإن كانت مسؤولة عن إعادة ترتيب الوضع المالي لمصرف لبنان، إلا أنها غير مسؤولة عن ترتيب الوضع المالي للمصارف الخاصة. غير أن لمشروع القانون وجهة نظر مختلفة، إذ يقدّم اعترافاً إكراهياً من الدولة بأن «ديون الدولة لدى المصارف هي أصلاً من أموال المودعين» كما ورد حرفياً في مادته الثالثة.

وهو يتضمن آلية لبدء واستثمار أملاك الدولة العمومية ومرافقها العامة وجميع شركاتها وعقاراتها، مقابل «تسديد ديون الدولة لدى المصارف»، كما يرد في نهاية المادة الثالثة التي تتناول كيفيّة استثمار الدولة لهذه المرافق، ليعود ويقرر إيداع الأرباح والعائدات والأموال المحصّلة من المزايدات والناتجة عن أعمال الإدارة في حساب مخصص لتسديد ديون الدولة لدى المصارف.

لا يمكن عاقلاً أن يصدر قانوناً ينص على أن إعادة ديون الدولة لدى المصارف تكون ببيع أملاك الدولة تحت ستار حماية المودعين. أضف إلى ذلك أن قانون تحديد الأملاك العمومية ينص على أن هذه الأملاك هدفها مصلحة عمومية، وليس تخصيصها للمصارف. فيما يتغاضى المشروع عن أن الخزينة العامة هي مجموع أموال اللبنانيين وأملاكهم، وأن الأملاك العمومية تشمل جميع الأشياء المعدة بسبب طبيعتها لاستعمال مصلحة عمومية، وليس لبيعها بهدف إعادة ديون المصارف.

ويطلب المشروع أيضاً إجراء مسح وإحصاء شاملين لأملاك البحرية العامة لضمّها إلى البازار، ولا ينسى ضمان حصة المصارف من أي مال مستقبلي يمكن للدولة الحصول عليه خلافاً لأي نص أو منطق أو مبدأ، إذ ينص في مادته الرابعة على أن تقتطع الدولة 30% من ثمن مبيع الغاز المستخرج وتحويلها إلى الحساب المخصص لتسديد ديون المصارف. علماً أنه إذا كان هذا المشروع هبة للمصارف، فلا يجوز في حال من الأحوال أن تشمل الهبة أموال الواهب المستقبلية، وفقاً لأحكام المادة 513 من قانون الموجبات والعقود، إذ إن تخصيص إيراد لنفقة معيّنة يخالف مبدأ الشيوع، لأن الإيرادات تدخل في مجموع أموال الخزينة ولا يجوز تخصيص مشروع ما لنفقة معينة. ولكن، خلافاً لهذا المبدأ، يريد المشروع من الخزينة العامة أن توزّع المبالغ المحصّلة على المصارف الدائنة بشكل دوري كل ثلاثة أشهر وفقاً لقيمة دين كل منها «بهدف إعادتها إلى المودعين».

إعادة أموال الخارج بلا آليات

ما يمكن وصفه بالإيجابي في المشروع، رغم عدم وجود آلية لتطبيقه، هو ما ورد تحت عنوان «موجبات المصارف»، إذ يلزم كل مصرف أجرى تحاويل من أمواله الخاصة إلى الخارج بعد 2019/10/17 من دون أسباب مبرّرة، بأن يعيد المبالغ الناتجة عنها نقداً وبالعملة نفسها. كما يوجب على المصرف الذي استفاد من الهندسات المالية أن يعيد إلى مصرف لبنان قيمة المبالغ التي تلقّاها بالدولار الأميركي نقداً نتيجة هذه الهندسات، وفي المقابل، تسترجع المصارف من الدولة قيمة الضرائب التي دفعتها عن الأرباح الناتجة عن هذه الهندسات. ولكن، هل يعلم واضع المشروع أن المصارف أعفيت حينذاك من أي ضريبة على تلك الهندسات؟

إلى ذلك، فهو حين نصّ على واجبات المصرف المركزي ألزمه بجمع أموال الدولة في حسابه الخاص تحت طائلة العقوبات الجزائية، وحين ألزم المصارف بإعادة الأموال للمودعين لم يكن واضحاً كفاية ولم يتناول العقوبات الجزائية، بل نصّ على تطبيق الأحكام المتعلقة بواجبات المصارف تحت رقابة وإشراف الهيئة المصرفية العليا لدى مصرف لبنان، وتطبق الهيئة على المصارف المخالف عند الاقتضاء العقوبات المبيّنة في المادة 208 من قانون النقد والتسليف، كالتنبيه وتخفيض تسهيلات التسليف المعطاة له أو تعليقها أو منعه من القيام ببعض العمليات أو فرض أيّ تحديدات أخرى في ممارسته المهنة أو تعيين مراقب أو مدير مؤقّت أو شطبه من لائحة المصارف.

كيف تسدّد المصارف الودائع بموجب المشروع؟

تُدفع الودائع مقسّطة على مدة 10 سنوات. أما في حال عودة المصرف إلى وضعه الطبيعي، فيتوجب عليه إعادة الودائع مقسّطة أقساطاً متساوية لمدة أقصاها 3 سنوات، وفي الأمر مخالفة صريحة لقانون التجارة الذي ينص في المادة 307 منه على أن المصرف الذي يتلقّى على سبيل الوديعة مبلغاً من المال يصبح مالكاً له، ويجب عليه أن يردّه بقيمة تعادله دفعة واحدة أو عدة دفعات عند أول طلب من المودع، أو بحسب شروط المهل أو الإعلان المسبق المعيّنة في العقد.

تقرير

تلامذة المدرسة الصيفية في «الرسمي» بلا تأمين

على خلاف السنوات السابقة، تأخرت وزارة التربية هذا العام في إجراء عقد التأمين على التلامذة في المدارس الرسمية، وألزمت كل الثانويات والمدارس الرسمية دفع دولار عن كل طالب لتغطية كلفة التأمين بعد مرور أكثر من 4 أشهر على بدء العام الدراسي، وهو ما لم يحصل سابقاً. إذ كانت الإدارات تُجري عقود التأمين منفردة، بعد الانتهاء من تسجيل الطلاب، ليتمكنوا من الاستفادة من التأمين الصحي طوال السنة الدراسية. وبدلاً من الدفع مباشرة لمندوب شركة LiA Assurex sal التي رست عليها المناقصة، ألزمت الإدارات بدفع ما يتوجّب عليها من قيمة العقد، من صناديق المدارس إلى حساب الشركة، بالفريش دولار عبر شركة cash united لتحويل الأموال وفقاً لسعر صرف الدولار في السوق، رغم ما قد يشوب ذلك من من سمسرات، إذ إن المديرين دفعوا عمولة 6% إضافية بالدولار من قيمة المبلغ المتوجب عليهم لشركة التحويل. ورغم ذلك، ويلفت المديرون إلى أن الإيجابي في الأمر أن بوليصة التأمين لكل المدارس باتت سارية المفعول بغضّ النظر عما إذا دفعت المدرسة مستحقاتها أم لا، إلا أن العقد انتهى مع انتهاء العام الدراسي في 30 حزيران الماضي. وبالتالي، فإن «المدرسة الصيفية»

> عدد التلامذة المسجلين في «المدرسة الصيفية» بلغ نحو 120 ألفاً

التي بدأت في 17 الجاري، وتمتد لستة أسابيع حتى 24 آب المقبل، غير مغطاة بالعقد، ما يعني أن دخول أي تلميذ المستشفى لإجراء عملية جراحية نتيجة أي حادث يمكن أن يطرأ خلال دوام المدرسة الصيفية سيكون على نفقة الأهل، علماً أن برنامج المدرسة يتضمن النشاطات الترفيهية والألعاب الحسية الحركية يكون في خلالها التلامذة عرضة للحوادث. وحدث أن أصيب أحد التلامذة بكسر في أنفه أثناء أحد النشاطات واحتاج إلى عملية تكلف بين 200 و300 دولار.

يُذكر أن عدد التلامذة المسجلين هذا الصيف بلغ نحو 120 ألف تلميذ، علماً أن المدرسة ليست إلزامية لكل تلامذة المدارس الرسمية، وهي ممولة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر مشروع «كتابي» الذي سيؤمن بدل الإنتاجية للهيئتين التعليمية والإدارية، فيما تغطي اليونيسف الكلفة التشغيلية للمدارس وبدلات نقل للتلامذة (30 دولاراً عن كل تلميذ). كما رصدت 16 دولاراً كحد أقصى لمدير المدرسة يومياً، و14 دولاراً للأستاذ.

(الأخبار)

تقرير

تمويل ذاتي لإدارة نفايات زحلة والجوار

سامر الحسيني

لم تنتظر بلديات زحلة والبقاع الأوسط انتظام عمل مؤسسات الدولة لتسيير شؤونها، ولا سيما أزمة النفايات، إذ فرضت غالبيتها على كل وحدة سكنية رسوماً مالية تجبيها كبدل عن جمع النفايات ونقلها، بعدما زادت كلفة هذه المهمة عن ميزانياتها التي لا تزال وفق سعر الـ 1500 ليرة للدولار.

أول فارضي التمويل الذاتي، كان بلدية زحلة - معلقة - تعتابل التي تضم ضمن نطاقها العقاري مطمراً صحياً، إذ فرضت رسوماً إضافية على الوحدات السكنية والمؤسسات والمصانع بشكل استثنائي لمدة ستة أشهر. وحُدد الرسم بثلاثة دولارات عن كل منزل ومؤسسة صغيرة وخمسة دولارات عن الفنادق والمطاعم والمؤسسات الكبيرة. وأوضح رئيس البلدية أسعد زغيب لـ«الأخبار» أن ملف النفايات في نطاق زحلة يكلف أكثر من 90 مليار ليرة سنوياً. ويتوقع بأن يتضاعف مع ارتفاع تكاليف العمالة والتشغيل والصيانة، في حين أن ميزانية البلدية لعام 2022 بلغت 85 مليار ليرة. كما تبلغ كلفة كنس النفايات وجمعها 2,5 مليار ليرة شهرياً، وكلفة معالجة الطن في المطمر 45 دولاراً. لذلك، «لم يكن من خيار سوى إشراك المواطنين المستفيدين من خدمة رفع النفايات لتسيير شؤون البلدية حتى آخر العام».

إلى ذلك، تجري معالجة نفايات 26 بلدة في البقاع الأوسط في مطمر زحلة أيضاً. وتدفع بلديات هذه البلدات أربعة دولارات لمعالجة الطن الواحد، فيما تتكبّد بلدية المدينة الفارق. علماً أن المطمر يستقبل يومياً حوالى 300 طن، منها 140 طناً من زحلة وحدها.

وعلى خطى بلدية زحلة، سارت جاراتها. جديتا باشرت بجباية رسوم مالية من البيوت والمحال لرفع النفايات. واستعانت بلدية رياق بحزب الله وابن البلدة النائب جورج عقيص لتوفير حوالى 300 مليون ليرة شهرياً لإدارة النفايات، وفرضت على كل منزل دولاراً واحداً في الشهر. وتضاعفت ميزانية بلدية شتورا بسبب الرسوم المجباة لإدارة النفايات، من 800 مليون ليرة عام 2019 إلى ثمانية مليارات عام 2023.

«الوضع تعيس جداً» بحسب رئيس اتحاد بلديات البقاع الأوسط رئيس بلدية بوارج محمد البسط الذي أكّد «عدم قدرة البلديات على تأمين الرواتب وأي عطل في شاحنة نفايات يؤدي إلى تراكمها لأيام حتى يتم تدبّر الكلفة». لذلك، «لا مفر من تعديل الرسوم البلدية وزيادتها»، مشيراً إلى أن «بلديات الاتحاد باتت تطبّق رسماً إضافياً لمعالجة النفايات وإلا ستتراكم في الشوارع».

أكثر من بلدية بقاعية أنشأت صندوق تبرعات لتأمين تكاليف إدارة النفايات. ومن لم تستطع منها، بادرت إلى حرقها أو رميها في مكبات عشوائية. وإزاء التخبّط الذي تعانيه بلديات البقاع الأوسط، عقد محافظ البقاع كمال أبو جودة اجتماعاً مع البلديات المستفيدة من مطمر زحلة ووفّر الغطاء لبلدية زحلة وجاراتها باستيفاء «رسوم نفايات».

تقرير

هاشميّة «يرث» مدارس الحريري

علمت «الأخبار» أن رئيس «جمعيّة بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشميّة وقّع اتفاقيّة تفاهم مع «مؤسسة الحريري» برئاسة نازك الحريري، تسلّم بموجبها الإدارة المالية والتربوية لجميع المدارس التابعة للمؤسسة في بيروت (ليسيه عبد القادر والحريري الثانية والثالثة)، و«جامعة رفيق الحريري» (الجامعة الكنديّة في المشرف). وبدأ فريق هاشميّة جدولة المستحقات المالية المتراكمة على هذه المؤسسات لتسديدها، إضافة إلى درس وضع المباني والأساتذة وتقييم الأقساط السنويّة مع مراعاة المحافظة على المستوى التعليمي.

ويتردّد أنّ هاشميّة الذي بدأ باستلام إدارة المدارس والجامعة تدريجاً يلمس «اعتراضاً» من المديرة العامة لـ«مؤسسة رفيق الحريري»، سلوى السنيورة بعاصيري (شقيقة الرئيس فؤاد السنيورة) التي تضع العصي في دواليبه.

(الأخبار)

تقرير

«إشكال» بين AUB و«مؤسسة الحص»

تحوّل «برنامج الأخلاقيات الأحيائية والاحتراف» الذي يحمل اسم الرئيس سليم الحص، في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى موضوع نزاع بين «مؤسسة سليم الحص لتنمية الديمقراطية» وإدارة الـ AUB. وترفض المؤسسة الإفصاح عن أسباب ما وصفته بـ«الإشكالات» بينها وبين إدارة الجامعة، رغم أنها من أخرج النزاع إلى العلن عبر بيان صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة السابق، جاء فيه أن رئيسة المؤسسة وداد الحص «طلبت سحب اسم الرئيس سليم الحص من البرنامج»، وأن «التحقيقات بدأت للوقوف على مدى صحة المعلومات، وما ستؤول إليه الأمور بين المؤسسة والجامعة الأميركية».

والبرنامج الذي أمّنت له المؤسسة تمويلاً بـ«أكثر من مليون دولار أميركي» انطلق عام 2010، وهو وفق الموقع الإلكتروني للجامعة، «الأول من نوعه في العالم العربي»، ويهدف إلى «تعزيز العمل الدراسي والإدراك والوعي العام على القضايا المعاصرة كافة التي لها صلة بالأخلاقيات الأحيائية والاحتراف».

وعلمت «الأخبار» أن الإشكال بدأ بعدما عمد عميد كلية الطب الدكتور ريمون صوايا إلى إزاحة المديرة المؤسّسة للبرنامج تاليا عراوي عنه، من دون أي أسباب توضيحية لها أو للمؤسسة. وعراوي هي من سعى مع المؤسسة لإنشاء البرنامج وتأمين التمويل له، وهي «موضع ثقة لدى المؤسسة» التي تطلب توضيح الأسباب التي دفعت بعميد كلية الطب إلى إزاحتها. وهي تريد إعادة التمويل إليها في حال عدم التوافق بين الجانبين. وفي حال عدم تجاوب الجامعة معها، تدرس المؤسسة اللجوء إلى القضاء لإلزام الجامعة بتنفيذ مطلبها.

(الأخبار)

تقرير

تخريب متعمّد طيّر «داتا» بلدية بيروت؟

لا تزال تداعيات العطل التقني الذي أصاب الخوادم (servers) الخاصة ببيانات بلديّة بيروت في أيّار الماضي تؤثر على عمل البلدية. وفي وقت لم يؤكد فيه أيٌّ من المعنيين ما إذا كانت الشركات التقنيّة التي عملت على إصلاح العطل قد تمكّنت من استرجاع «داتا» العاملين والمواطنين وجداول الرسوم المدفوعة أو المستحقة وإنجاز المعاملات وغيرها، تؤكد مصادر في البلدية أن كل هذه المعلومات التي أُدخلت على مدى 6 أشهر، بين شهري تشرين الثاني 2022 وأيّار الماضي، قد «طارت».

وتطرح تساؤلات عمّا إذا كان هذا العطل متعمّداً لتمرير مخالفة معينة، وخصوصاً أنّه نتج من قطع التغذية الكهربائية لساعات طويلة عن قسم المعلوماتيّة وإهمال إيجاد حلول للأمر، علماً أنه كان في الإمكان الإبقاء على تشغيل المولد الخاص بمقر البلدية بعد انتهاء الدوام الرسمي أو تركيب ألواح طاقة شمسية كما حصل بعد وقوع المشكلة وفقدان البيانات الرسميّة (رُكّب 128 لوحاً للطاقة الشمسيّة مخصصة للمصلحة الماليّة حيث يوجد نظام المكننة).

في المقابل، يقلّل مسؤولون في البلديّة من حجم القضيّة، لافتين إلى أنّ الموظفين يعمدون إلى إعادة إدخال المعلومات المفقودة كونها مسجّلة يدوياً. إلا أن هذا تحديداً ما يثير مخاوف المشككين من إمكانيّة التلاعب بهذه الـ«داتا». وخصوصاً إذا ما كان هناك تواطؤ بين الموظفين ما قد يحرم البلديّة من أموال رسوم دُفعت وقد لا تُسجّل! لذلك، يطالب هؤلاء باستقدام شركة تدقيق مالي متخصصة لتتبع الأموال التي دخلت هذه الفترة إلى البلدية، مقارنة مع تلك التي جرى تسجيلها يدوياً. ويشدد هؤلاء على ضرورة أن تكون الشركة «مستقلة»، إذ تشير «السوابق» إلى تعاون البلدية مع شركات تدقيق مالي، لأصحابها صلة قرابة مع أعضاء في المجلس.

(الأخبار)

فلسطين

لعنة جنين وراء العدو: نموذج العبوات الناسفة يتنقّل

رام الله ـ **احمد العبد**

في غضون ساعات قليلة فقط، مُنيت ثلاث عمليات عسكرية لجيش الاحتلال في الضفة الغربية بالفشل الذريع، إذ لم تُحقّق أيّ منها أهدافها، فيما استطاع المقاومون توجيه ضربات قوية إلى العدو خلالها. وبدا اقتحام مخيم نور شمس شرقي طولكرم، والذي انطلق فجر أمس، شبيهاً بالعدوان الأخير على مخيم جنين؛ إذ دفع جيش الاحتلال أثناءه بآلياته وجرافاته العسكرية الضخمة إلى أزقة المخيم (أكثر من 60 آلية عسكرية وجرافة ثقيلة)، وبدأ بتجريف الشوارع والأزقة خشية من العبوات الناسفة المزروعة في الأرض، ما تسبّب بتدمير

> تتصاعد الدعوات إلى الرباط في المسجد الأقصى يوم الخميس المقبل

شبكات الماء والكهرباء والاتصالات، لكن المقاومة كانت حاضرة بقوة في المقابل، واستطاعت إفشال هدف العدوان، وبرهنت على التطوّر الكبير في أدائها، وتحديداً في صناعة العبوات الناسفة. وخلّفت العملية إصابة أربعة مواطنين برصاص الاحتلال، وتسعة آخرين بالشظايا، فيما منع جنود العدو الطواقم الطبّية من التعامل مع الجرحى والوصول إليهم، كما اقتحموا منزل القيادي في حركة «حماس» في المخيم، فتحي القراوعي، ونكّلوا بعائلته، واعتقلوا نجله الأسير المحرَّر مؤمن.

وعلى رغم دفع جيش الاحتلال بقوات كبيرة إلى «نور شمس»، واستعانته بالوحدات الخاصة، إلّا أنه لم ينجح في تصفية المقاومين أو اعتقالهم، بل وتلقّى ضربات بعبوات ناسفة جديدة، ذات قوّة تفجيرية كبيرة. وفي هذا السياق، أعلنت «كتيبة طولكرم»، في بلاغ عسكري، أنها استخدمت، للمرّة الأولى، عبوة من نوع «سيف 1»، وهي المنسوب اسمها إلى الشهيد سيف أبو لبدة الذي ارتقى في اشتباك مسلّح بالقرب من مدينة جنين مع الشهيدَين خليل طوالبة وصائب عباهرة في الأول من رمضان من عام 2022. وكشفت الكتيبة بعضاً من تفاصيل العملية، مشيرةً إلى أن قوات الاحتلال أحكمت الحصار حول المخيم، لكن بـ«معية الله وتمكينه لجندنا، تمكّنا من التصدّي لقوات وآليات الاحتلال بصليات كثيفة ومتتالية من الرصاص والعبوات المتفجّرة على أكثر من محور، محقّقين الإصابات المباشرة في صفوف العدو»، مضيفةً أنه نُفّذت أيضاً عدد من الكمائن التي سيُكشف عنها لاحقاً. وتابعت أن «الاحتلال خرج وهو يجرّ أذيال الخيبة، من دون أن يحقق أيّاً من أهداف هذا العدوان الغادر سوى الدمار في الشوارع والبنية التحتية للمخيم وتخريب وتدمير المنازل بشكل مباشر ومتعمّد على رؤوس المدنيين».

وتناقل الإعلام العبري، بالفعل، مقاطع مصوّرة لتفجير العبوات الناسفة بآليات الاحتلال في «نور شمس»، وهو ما علّقت عليه «القناة الـ14» العبرية بأن «القوات الإسرائيلية عملت الليلة الماضية في مخيم نور شمس من أجل إحباط عمليات إرهابية»، لكن المسلّحين في المخيم وضعوا العشرات من العبوات الناسفة في مسارات الاقتحام ومن تحت الأرض. خلال العملية، تمّ استخدام قوات الهندسة ومعدّات ثقيلة للكشف عن العبوات، تمّ على الأقل تحديد عشر عبوات ناسفة». وفي المقابل، احتفى سكان المخيم، الذين وثّقوا بالمقاطع المصوّرة الاشتباكات المسلّحة وتفجير العبوات الناسفة خلال الاقتحام الذي استمرّ لساعات، بالمقاومين، عقب انسحاب قوات الاحتلال من «نور شمس»، مؤكّدين التفافهم حول خيار المقاومة على رغم الدمار الهائل الذي أحدثه جيش العدو. وعلى غرار ما قام به في مخيم جنين من تدمير لممتلكات المواطنين والبنية التحتية ومرافق الخدمات العامة، معاقبة الأهالي على احتضانهم المقاومة، خلّف الاحتلال في «نور شمس» خراباً ودماراً كبيرَين - حيث قُدّرت الخسائر بملايين الدولارات -، في محاولة منه لكسر إرادة المخيم، وتاليب الجمهور ضد المقاومين.

وبالتزامن مع ذلك، شنّت قوات الاحتلال عدواناً على مخيم عقبة جبر في مدينة أريحا، حيث احتلّ جنود العدو بعمليات إطلاق نار في مختلف مناطق المخيم. وما إن انسحب جيش الاحتلال من طولكرم وأريحا، حتى اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية مخيم عسكر القديم في مدينة نابلس، وحاصرت منزلاً هناك بغية اعتقال أو تصفية مقاوم، لتحظى بعدها بتعزيزات عسكرية من العملية، بينما أكدت «كتيبة أريحا» أن مقاتليها استهدفوا جنود العدو بعمليات إطلاق نار وطالبوا شاباً بتسليم نفسه، في وقت تصدّت فيه مجموعات المقاومة لجنود العدو خلال محاصرتهم أحد المنازل. وانجلى غبار المعركة عن فشل الاحتلال في تحقيق هدفه

لم ينجح جيش الاحتلال في تصفية المقاومين او اعتقالهم في «نور شمس»، بل وتلقّى ضربات بعبوات ناسفة جديدة (أ ف ب)

لعملية واسعة على غرار ما حصل في جنين، على اعتبار أن النموذج الذي أسّسه المقاومون في الأخيرة انتقل بكلّ قوّة إلى طولكرم، وقد يصل إلى أماكن أخرى. وفي هذا الإطار، علّقت بعض وسائل الإعلام العبرية على أحداث «نور شمس» بالقول: «ليس فقط في مخيم جنين... لاحظوا كيفية تفجير عبوة قوية ضدّ مركبة هندسية للجيش الإسرائيلي، دخلت مخيم نور الشمس الليلة في طولكرم». على أن القلق الأمني الإسرائيلي لا يقتصر على مخيمات الضفة الغربية فقط، بل إن الاحتجاجات الداخلية الإسرائيلية انعكست بدورها مخاوف أمنية، خاصة في ظلّ سخونة الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة، والتنسيق الكبير بين قوى المقاومة. وفي السياق، نقل مراسل موقع «والا» العبري، أمير بوخبوط، عن مسؤول أمني قوله إن «حماس وحزب الله يعتقدان أنه من الممكن الآن زيادة العمليات ضدّ إسرائيل».

وبالتزامن مع هذا التصعيد في الضفة، تتّجه الأنظار، خلال اليومَين المقبلَين، إلى مدينة القدس المحتلة، والتي ستشهد يوم الأربعاء المقبل مسيرة للإعلام الصهيونية، تحشد لها «منظّمات الهيكل» المزعوم ومنظّمات اليمين الاستيطانية. ومن المقرّر أن تنطلق المسيرة في تمام الساعة 9:45 ليلاً، وسط دعوات مقدسية إلى التصدّي لاقتحامات المستوطنين، خاصة أنها تستهدف أبواب المسجد الأقصى، الجديد والزاهرة والعمود والأسباط، لتنتهي بالدخول إلى البلدة القديمة من باب المغاربة ثمّ إلى ساحة البراق. كذلك، تتصاعد الدعوات إلى الرباط في المسجد الأقصى يوم الخميس المقبل، لصدّ اقتحامات جماعات المستوطنين في ما يسمّى «ذكرى خراب الهيكل»، وهي مناسبة من شأنها أن تحوّل القدس إلى ثكنة عسكرية، مع ما يرافق هذه الإجراءات عادةً من تصاعد في الاعتداءات على المقدسيين.

«حماس» نحو المشاركة... و«الجهاد» تقاطع
«لقاء القاهرة» محفوف بالفشل

غزة ـ **رجب المدهون**

تتضاءل فرص نجاح اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، المرتقب نهاية الشهر الجاري في القاهرة، في ظلّ تجاهل السلطة الفلسطينية تهيئة الأجواء الداخلية قبل اللقاء، واستمرارها في سياسة الاعتقال السياسي الذي اعتبرته حركة «الجهاد الإسلامي» معيقاً لحضور الاجتماع، في وقت تسعى فيه حركتا «حماس» و«الجبهة الشعبية» إلى إحداث اختراق في ملفّ المصالحة، وإنهاء تفرّد حركة «فتح» بالمؤسّسات الرسمية الفلسطينية. ومنذ دعوة رئيس السلطة، محمود عباس، إلى هذا اللقاء، عقدت الفصائل سلسلة من المشاورات واللقاءات حول فكرة المشاركة من عدمها. وفي قطاع غزة، انعقد، الأحد، اجتماع فصائلي ضمّ أيضاً شخصيات اعتبارية من القطاع ومن الضفة الغربية والشتات، لتقرّر

اشترطت «الجهاد» الإفراج عن معتقليها السياسيين في الضفة الغربية (أ ف ب)

«حماس» و«الجبهتان الشعبية والديموقراطية»، عقبه، المشاركة في الاجتماع، فيما اشترطت «الجهاد» الإفراج عن معتقليها السياسيين قبل ذلك.

وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر فصائلية عدّة، فإن ثمّة إجماعاً بين الفصائل في غزة على ضرورة تهيئة الأجواء من قِبَل السلطة في الضفة للحوار، عبر وقف الاعتقال السياسي والتساوق مع المخطّطات الإسرائيلية والإقليمية للقضاء على المقاومة المتنامية هناك. كما اتفقت على ضرورة أن تكون للقاء أجندة واضحة يتمّ النقاش حولها، وأن لا يكون الاجتماع مجرّد فعل برتوكولي يراد من خلاله التقاط صور فقط. وفي هذا الإطار، وعلى رغم الإيجابية التي تبديها أغلبية الفصائل تجاه دعوة عباس، إلّا أنها ترى أن هناك غموضاً مرافقاً للدعوة لناحية المواضيع التي تبغي مناقشتها أو حسمها، وهو ما يثير الريبة والشكوك في أن يكون الهدف من هذه الخطوة امتصاص الغضب من السلطة عقب عدوان الاحتلال على مخيم جنين بداية الشهر الجاري، ومحاولة

> ثمّة إجماع بين الفصائل في غزة على ضرورة تهيئة الأجواء من قِبَل السلطة في الضفة للحوار

لترميم «شرعية» عباس، في ظلّ تكاثر استطلاعات الرأي التي تشير إلى تزايد المطالبات برحيله، وتراجع تأييد حركة «فتح» في الشارع الفلسطيني إلى أدنى مستوياته.

وأكد عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، أن «هناك حرصاً ورغبة من جميع القوى في إنجاح اجتماع الأمناء العامين»، مضيفاً إن «حركته ذاهبة إلى الاجتماع»، قائلاً: «سنبذل جهدنا لإنجاحه باعتباره فرصة كبيرة للنهوض بالحالة الوطنية وبالوحدة». ودعا الحية إلى «وضع رؤية وطنية شاملة لمواجهة الاحتلال وحكومته الفاشية، ومن أجل لمّ الشمل الفلسطيني»، مطالباً بـ«تشكيل مجلس وطني جديد في الانتخابات، وإن تعذّر، فالتوافق على مجلس وطني انتقالي، وتشكيل قيادة وطنية جامعة وحكومة منبثقة عنها»، مضيفاً إن حركته تريد من اللقاء أن «يخرج بنتائج واضحة في مواجهة حكومة الاحتلال».

من جهتها، طالبت «الجهاد»، على لسان القيادي فيها خالد البطش، بـ«البدء فوراً بإجراءات إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف كلّ أشكال الملاحقة، ووقف التنسيق الأمني بكلّ أشكاله وصوره، والانفكاك عن اتفاق أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية». كما طالبت بـ«وقف حملات التحريض والتراشق الإعلامي»، مشدّدة على «ضرورة الاتفاق على خطّة وطنية واستراتيجية تعتمد خيار المقاومة والكفاح الوطني بكل أشكاله لمواجهة جرائم الاحتلال، وتشكيل قيادة وطنية موحّدة تتمثّل فيها القوى والفصائل والفعاليات الشعبية والشخصيات المستقلّة، وإعادة بناء نظام سياسي على أساس الوحدة والشراكة، عبر الشروع فوراً في إعادة تشكيل مجلس وطني بمشاركة الكلّ الوطني والشتات، من دون تجاهل أهلنا في الداخل، وتنفيذ اتفاقيات القاهرة وبيروت»، وفق ما قال البطش. كذلك، دعا الأخير إلى «تشكيل حكومة وحدة وطنية من دون أيّ التزامات أو اشتراطات، والبدء بحلّ قضايا الجمهور الفلسطيني وتحقيق مطالبه العادلة وتخفيف معاناته ورفع كلّ أشكال العقوبات عن قطاع غزة».

أمّا «الجبهتان الشعبية والديموقراطية»، فعلمت «الأخبار» أنهما ستشاركان في اجتماعات القاهرة برغم وجود ملاحظات لديهما على سلوكيات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تجاه المقاومين الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر في «الشعبية»، لـ«الأخبار»، أن «الجبهة ستعمل على تضمين الاجتماع قضية المعتقلين السياسيين، وستعمل على أن يكون هناك قرار واضح من الأمناء العامين يجرّم الاعتقال السياسي».

إتاحة السفر عبر «رامون»
إسرائيل لا تيأس من «تدجين» الغزّيين

غزة ـ **يوسف فارس**

تُواصل دولة الاحتلال مساعيها لشراء مزيد من الهدوء مع قطاع غزة، فبعد السماح لما يزيد على 15 ألف عامل بدخول الأراضي المحتلّة، كشفت «القناة الـ 12» الإسرائيلية، في نهاية شهر حزيران الماضي، عن وجود مخطّط تجريبي لتسيير رحلتين تسمح بموجبهما لسكّان القطاع بالسفر عبر مطار رامون جنوب صحراء النقب، والذي كان قد افتُتح في عام 2019، وفشل حتى اليوم في تحقيق أيّ عوائد تجارية. وبحسب القناة الإسرائيلية، فإنه سيُسمح لمن تنطبق عليهم الشروط الأمنية من سكّان غزة، بالحصول على تذكرة طيران وتصريح عبور عبر منفذ «بيت حانون - إيرز»، على أن لا تتوقّف السيارة التي تقلّ المسافرين سوى في المطار، ومنه سيتوجّه هؤلاء إلى مطار أنطاليا التركي، ليصبح «رامون» نقطة انطلاق للمسافرين إلى أيّ منطقة في العالم.

وبرغم أن تلك الخطوة لم تعلن عنها الحكومة الإسرائيلية رسمياً، فإن عدداً من المكاتب السياحية في غزة دشّنت، أخيراً، إعلانات ترويجية للفكرة. وبينما لم تُصدر حركة «حماس» أيّ تعقيب رسمي، بادرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى الدعوة إلى مقاطعة الإجراء الإسرائيلي. وقالت في بيان صحافي: «ندعو جماهير شعبنا إلى رفض السفر عبر مطار رامون الصهيوني، باعتباره تكريساً لوقائع يفرضها الاحتلال ضمن مخطّطات الضمّ والإلحاق والتبعية». ودعت الجبهة حركة «حماس» إلى «اتّخاذ الإجراءات اللازمة التي تُفشل مخطّطات العدو، ومنعه من استغلال حاجة المواطنين إلى السفر، وبذل جهود مع الأشقاء (المصريين والأردنيين) من أجل تخفيف معاناتهم في السفر عبر معبَري رفح والكرامة». وبحسب مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الحركة لم تعارض حتى اللحظة المقترح المطروح إسرائيلياً، برغم وجود محاذير لديها، من أن الموافقة على خطوة كهذه، ستستجرّ غضباً مصرياً وأردنياً، غير أنها «أوّلاً وأخيراً مع أيّ خطوة تساهم في تخفيف معاناة سكّان القطاع، المحرومين من السفر بحرية».

في الشارع، لم يلقَ الترويج الإسرائيلي أيّ حماسة تُذكر؛ بالنظر إلى أن الهاجس الأمني المتمثّل في احتمال اعتقال أيّ من المسافرين، يبقى حاضراً. لذا، يفضّل محمود المصري (33 عاماً) تكبّد عناء التسجيل والانتظار للسفر عبر معبر رفح البري، على أن «أسلّم عنقي للإسرائيليين» كما يقول لـ«الأخبار»، مضيفاً إن «القيود المحيطة بالسفر عبر مطار رامون، لناحية السلامة الأمنية والسنّ المقيَّد بـ 35 عاماً فما أكثر، تجعل فكرة القبول به متعذّرة. أفضّل المعاناة بأمان عبر معبر رفح، والتسجيل والانتظار طويلاً، على أن أذهب بقدميّ إلى الإسرائيليين». من جهته، يرى المختصّ الاجتماعي، محمد المبحوح، أن طبيعة سكّان القطاع، المؤطرين حزبياً، والمتفاعلين وطنياً مع مختلف القضايا في الضفة وغزة، تحصر فرص السفر في شريحة محدودة من التجار وموظفي المؤسسات الدولية. ويوضح المبحوح، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «معظم السكّان منتمون إلى الفصائل، والانتماء إلى تنظيم وفق القانون الإسرائيلي يقود إلى السجن لمدّة لا تقلّ عن 5 سنوات. هذه النقطة وحدها تجهض الجانب العملي للخطوة الإسرائيلية».

> لم يلقَ الترويج الإسرائيلي أيّ حماسة تُذكر بالنظر إلى أن الهاجس الأمني يبقى حاضراً

وفي أبعاد وتداعيات المخطّط الإسرائيلي، يرى المحلّل السياسي، إسماعيل محمد، أن «دولة الاحتلال، إلى جانب مساعيها الاقتصادية في تفعيل مطار رامون الفاشل تجارياً، فهي تحاول بناء جيل فلسطيني جديد عن السياسة والانتماء إلى الفصائل، ويحرص على سلامته الأمنية ليحظى بمختلف الامتيازات». ويضيف محمد، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «هذه الخطوة لا تستهدف الجيل الحالي، وإنّما الأجيال الصاعدة والناشئة. إسرائيل تُنافس الفصائل في السيطرة على الأجيال، من خلال زيادة الخيارات لدى الأخيرة. خلال الـ 15 عاماً الماضية، تراجع الحضور الإسرائيلي في المشهد الغزاوي، وهذا الفراغ سمح للفصائل بأن تكون البوابة الوحيدة لاستقبال الأجيال الصاعدة، وهذا يعني وفق الفهم الإسرائيلي أن الشريحة الاجتماعية في القطاع ستستحوذ عليها الفصائل التي ستحوّلها بلا شك إلى حاضنة للمقاومة».

على أن تلك الخطوة لن تشكّل، وفق ما تؤكد مصادر في المقاومة، عامل ضغط جديداً في اتجاه المحافظة على الهدوء، وذلك بسبب محدودية الشريحة المستفيدة، والتي من الممكن أن تقبل أصلاً بالسفر عبر «رامون».

حركة «حماس» لم تعارض حتى اللحظة المقترح المطروح إسرائيلياً (أ ف ب)

على الغلاف

بعد مضيّ نصف عام على بدء الاحتجاجات العاصفة، صادق «الكنيست» الإسرائيلي بالقراءَتين الثانية والثالثة، أمس، على القسم الأول من «الانقلاب القضائي»: قانون «إلغاء ذريعة عدم المعقولية»، في عملية ظلّلتها أجواء مشحونة. وفيما حاول وزير الأمن، يوآف غالانت، إقناع وزير القضاء، ياريف ليفين، بالتخفيف من صيغة القانون، وثّقته عدسات الكاميرا يتوسّل الأخير بالقول: «أعط لهم (المعارضة) أيّ شيء». ولكن، وسط ذلك كلّه، كانت التحفّظات الـ140 المقدّمة على القانون تسقط تباعاً، ليصبح نافذاً... فيما كان غالانت نفسه من بين الذين صوّتوا لمصلحته

إسرائيل نحو أزمة دستورية غير مسبوقة

نتنياهو لخصومه: فلتكن «حرب وجود»

بيروت حمود

«حكومة الخراب... حكومة الخراب»؛ هكذا تعالت هُتافات أعضاء المعارضة في خِضمّ التصويت على 140 تحفّظاً قُدّمت على قانون «إلغاء ذريعة عدم المعقولية»، قبل انسحابهم من قاعة الهيئة العامة لـ«الكنيست» لحظة التصويت على القانون بالقراءَتين الثانية والثالثة، ونفاذه بعدما صوّت «معسكر المؤمنين» بقيادة بنيامين نتنياهو، بكامل أعضائه الـ64، لمصلحته، مجتازاً بذلك أوّل عتبة في سلّم خطّة «الانقلاب القضائي» المكوّن من ثمانية قوانين، هدفها تقويض مكانة السلطة القضائية.

أمّا خارج مبنى «الكنيست»، وفي محيط «المحكمة العليا» في مدينة القدس المحتلّة، وبينما تدافع أعضاء الائتلاف للتقاط صور «السيلفي» مع عرّاب الخطة، وزير القضاء ياريف ليفين، بعد انتهاء التصويت، فقد كان آلاف المحتجّين يواصلون صرختهم لإيقاف «الأبوكاليبس» الذي سيقود إسرائيل إلى «الهاوية». مع ذلك، لم تشفع الصرخات ولا حتى التحذيرات الأمنية أو اللقاءات المارثونية التي عقدها الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، مع قادة المعارضة والائتلاف لوقف «المجزرة القانونية». وفي أول تعليق لزعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، بعد تمرير القانون بالقراءة الثالثة والأخيرة، أكّد «(أننا) لن نستسلم ولن يقرّر المتطرّفون شكل الدولة»، معلناً أن «المعارضة ستقدّم استئنافاً للمحكمة العليا (اليوم) ضدّ قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية»، ما يعني دفع إسرائيل نحو أزمة دستورية لم تعهدها من قبل. والسبب وراء ذلك يكمن في احتمالية إقدام المحكمة العليا على إلغاء القانون الذي يندرج كبند في «قانون أساس: القضاء»؛ إذ بحسب ما قاله الخبير في القانون الدستوري والإداري، أريئيل باندور، في حديث سابق إلى «القناة 12» الإسرائيلية، فإن «إلغاء ذريعة عدم المعقولية هو بند جديد في قانون الأساس، وليس قانوناً عادياً، وبالنسبة إلى المحكمة العليا هناك قيود على سلطة الكنيست لسنّ قانون أساس يرتبط بقضايا لا يمكن إدراجها في الدستور (المستقبلي)، خصوصاً أن هذا الأخير يجب أن يجسّد المبادئ والقيم المستمدّة من وثيقة الاستقلال كوثيقة ذات مكانة دستورية».

من جهته، حاول نتنياهو التخفيف من هول «الكارثة»، معلناً في تصريحات أدلى بها مساءً «(أننا) سنواصل السعي من أجل المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات... نحن لا نتنازل عن فرصة تحقيق اتفاق واسع، وأقول لكم إن ذلك ممكن»، مدّعياً أن ائتلافه «سيتواصل مع المعارضة خلال الأيام القريبة بغية

> **اعتبر إيتمار بن غفير أن مصادقة «الكنيست» على القانون نهائياً، جعلت إسرائيل «أكثر ديموقراطية ويهودية»**

إجراء حوار يفضي إلى اتفاق شامل حول كل شيء»، زاعماً في الوقت نفسه أنه «لن يسيطر أي طرف على المحكمة العليا. وهذا لن يحدث خلال ولاية الحكومة الحالية». وكان اعتبر وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أن مصادقة «الكنيست» على القانون نهائياً، جعلت إسرائيل «أكثر ديموقراطية ويهودية»، مضيفاً: «أنا سعيد لتمكّننا من اجتياز الخطوة الأولى (في خطة الانقلاب القضائي)». وتابع موجّهاً كلامه إلى المحتجّين: «أقول لليسار والمحتجّين... أنتم إخواننا ونحبّكم، لكن مهمّتنا هي الحُكم، وتنفيذ سياسة يمينية كاملة. اليوم ستدركون الفرق بين هذه الحكومة والحكومات السابقة، وبعون الله، هذه ليست إلّا البداية».

أمّا الحركة الاحتجاجية التي تقود التظاهرات، فاعلنت أنها ستواصل الاحتجاج حتى النهاية «ضدّ حكومة الخراب التي صوّت لسحق إسرائيل». وفي بيانٍ أصدرته «قوة كابلان» التي تقود التظاهرات في تل أبيب، أكّدت أنها عازمة على «التصعيد والقتال كما لم نحارب من قبل... لقد بدأنا للتوّ». وفي موازاة ذلك، كشف رئيس «اتحاد النقابات العمالية الإسرائيلية» (الهستدروت)، أرنون بن دافيد، أنه سيجتمع إلى مسؤولين نقابيين لمناقشة إعلان الإضراب العام، بعدما أقرّ «الكنيست» القانون، ما يعني أن إسرائيل قد تشهد تعطيلاً كاملاً للاقتصاد. وأتى إعلان بن دافيد، بعدما حاول في وقتٍ سابق، أمس، التوسّط بين المعارضة والائتلاف للتوصّل إلى تسوية قبل طرْح القانون على التصويت، غير أن جهوده باءت بالفشل، بسبب ما وصفه بـ«الأهواء السياسية» التي غلبت على «الخلافات البسيطة». وعلى إثر فشله، حذّر رئيس «الهستدروت» من أن عواقب وخيمة ستكون نتيجة أيّ تقدّم أحادي الجانب، قائلاً: «إما أن تمضي الأمور إلى الأمام مع وجود اتفاق واسع، أو أنها لن تتقدّم على الإطلاق». وفي سياق متصل، أعلنت نقابة الأطباء المتخصصين، أن 73% من الأطباء هؤلاء يؤيدون الاحتجاجات ضدّ الخطة، واتخاذ إجراءات واسعة لإسقاطها. وفي ضوء ذلك، دعت جميع الأطباء المنضوين في إطارها إلى «عقد اجتماعات طارئة غداً في القانون على التصويت، غير أن جهوده باءت بالفشل، بسبب ما

حاول نتنياهو التخفيف من هول «الكارثة»، معلناً انه سيواصل السعي للتوصل إلى اتفاقات (أ ف ب)

حتى التحذيرات الأمنية أو اللقاءات المارثونية التي عقدها الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، مع قادة المعارضة والائتلاف لوقف «المجزرة القانونية». وفي أول تعليق لزعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، بعد تمرير القانون بالقراءة الثالثة والأخيرة، أكّد «(أننا) لن نستسلم ولن يقرّر المتطرّفون شكل الدولة»، معلناً أن «المعارضة ستقدّم استئنافاً للمحكمة العليا (اليوم) ضدّ قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية»، ما يعني دفع إسرائيل نحو أزمة دستورية لم تعهدها من قبل. والسبب وراء ذلك يكمن في احتمالية إقدام المحكمة العليا على إلغاء القانون الذي يندرج كبند في «قانون أساس: القضاء»؛ إذ بحسب ما قاله الخبير في القانون الدستوري والإداري، أريئيل باندور، في حديث سابق إلى «القناة 12» الإسرائيلية، فإن «إلغاء ذريعة عدم المعقولية هو بند جديد في قانون الأساس، وليس قانوناً عادياً، وبالنسبة إلى المحكمة العليا هناك قيود على سلطة الكنيست لسنّ قانون أساس يرتبط بقضايا لا يمكن إدراجها في الدستور (المستقبلي)،

في محاولة لإقناعهم بضرورة التوصّل إلى تسوية مع المعارضة، والموافقة على تليين صيغة القانون قبيل التصويت عليه، وذلك من طريق استعراض «الوضع الأمني وجهوزية الجيش والعدد الحقيقي للرافضين للخدمة، والتهديدات الناجمة عن اتّساع رقعة الرفض أو الامتثال لأوامر الاستدعاءات العسكرية». وشارك في الاجتماع، قائد شعبة العمليات، عوديد بسيوك، وقائد شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، أهارون حاليفا، حيث قدّما إحاطة حول الوضع داخل الجيش في ظلّ الانقسامات الحادّة الحاصلة، و«وباء» رفض الخدمة الذي ما فتئ يفتك بقوات الاحتياط، ولا سيما في سلاح الجو. وفي السياق نفسه، كشف موقع «واينت» أن وزير الأمن، يوآف غالانت، قال في محادثات مغلقة، إنه «لا يوجد خطر على الديموقراطيّة... لا مجال للرفض (الخدمة في الجيش)»، معتبراً أن «حملة الرفض خطيرة للغاية، لكونها قد تلحق ضرراً خطيراً بالجيش والمجتمع الإسرائيليين». ورأى أن دعوات الجنرالات السابقين وتأييدهم لرفض الخدمة «أمر خطير للغاية»، مضيفاً أنه «في الوقت الحالي نطمئن الجنود... أعلم أن التهديدات حقيقية ولكنني أدعوهم إلى عدم الإقدام عليها؛ إذ لا يمكننا الاستغناء عنهم»، واعداً بـ«(أنني) لن أترك الديموقراطية تُمس أو تنتضر». وتقاطعت مخاوف غالانت مع تحذير رئيس الأركان، هرتسي هليفي، بعيد لقاء جمعه بنتنياهو مساءً أمس؛ إذ حذّر الأوّل من أن الحديث ضد جنود الجيش «يضر بكفاءة الأخير ولُحمته».

بالنتيجة، ما حصل أمس لخّصه كاتب عمود الرأي في موقع «واينت»، نادا ّايال، بالقول إن «في إمكان المؤرّخين أن يوثّقوا كيف شاهد شعب إسرائيل أعضاء الائتلاف المتطرّف، بالبثّ الحيّ والمباشر، يقفزون بإسرائيل نحو الهاوية السحيقة، عندما خطفوا رئيس الوزراء الخائف»؛ إذ كان هذا الأخير، بحسبه، «ينظر يميناً ويساراً، مرّة إلى غالانت، ومرّة إلى ليفين، قبل أن يُمسك أعضاء الائتلاف بأيدي بعضهم ويقفزوا (بإسرائيل) نحو الهاوية».

إيران

تصاعد نشاطات المجموعات المسلّحة: «سيستان وبلوشستان» لا تستقرّ

طهران - محمد خواجوني

شهدت محافظة سيستان وبلوشستان الواقعة جنوب شرقي إيران، والمتاخمة لأفغانستان وباكستان، خلال الأشهر الأخيرة، اضطرابات واسعة، تخلّلتها عدّة هجمات مسلّحة استهدفت القوات العسكرية والشرطية، واحتجاجات خرجت إلى الشوارع، في أحداث دقّت من جديد ناقوس الخطر في الجمهورية الإسلامية. وفي أحدث تطوّر في هذا السياق، لقي أربعة من عناصر شرطة المرور، حتفهم، يوم الأحد الماضي، على إثر هجوم مسلّح استهدف دوريتهم على طريق خاش-تفتان الواقعة في هذه المحافظة، ووصفته السلطات الإيرانية بـ«الإرهابي»، مؤكدةً أنه «لن يمرّ من دون عقاب». وتبنّت مجموعة «جيش العدل» المسلّحة مسؤولية الهجوم الذي وقع بعد أسبوعين من آخر مسلّح - تبنّته المجموعة نفسها - استهدف مركز الشرطة الرقم 16 في مدينة زاهدان، مركز محافظة سيستان وبلوشستان، وأسفر عن مقتل شرطيَين، والمهاجمين الأربعة. كذلك، قُتل ثمانية من قوات حرس الحدود، في 20 أيار الماضي، إثر هجوم شنّته المجموعة نفسها عند حدود جنوب شرقي إيران المتاخمة لباكستان.

والمجموعة المذكورة تحدّرت قبل نحو عقدٍ من رحم المجموعة الأمّ «جند الله»، وأطلقت على نفسها تسمية «جيش العدالة والمساواة» في محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية، للدفاع عن العرقية البلوشية وأهل السنّة في هذه المحافظة التي تقول إنها تتعرّض لـ«تمييز حكومي»، ولها تاريخ في المواجهات العسكرية مع القوات المسلّحة الإيرانية من طريق الإرهاب وزرع القنابل وتنفيذ التفجيرات. وعلى رغم أن العديد من عناصر هذه المجموعة وقياداتها اعتُقلوا وأُعدموا، لكن أنشطتها لا تزال مستمرّة، ولا سيما أن الكثير من عناصرها موجودون في بلوشستان الباكستانية ويدخلون الأراضي الإيرانية بغرض تنفيذ عمليّات. وقد ساهم الفراغ الأمني السائد على طرفَي الحدود، في تحريض «جيش العدالة والمساواة» وباقي المجموعات المسلّحة في تلك المحافظة على القيام بهكذا ممارسات.

غير أن العديد من المراقبين يزون أن الجولة الجديدة من أنشطة المجموعة في هذه المحافظة، أفرزتها الاحتقانات والتوتّرات

> **تفيد الإحصاءات بأن معدّل البطالة في بعض مناطق محافظة سيستان وبلوشستان يراوح ما بين 40% و60%**

التي حدثت في أعقاب إضرابات خريف العام الماضي. ففي 30 أيلول من العام الماضي، وتزامناً مع اندلاع الاحتجاجات في باقي المدن الإيرانية عقب وفاة الشابة مهسا أميني في أحد مراكز الشرطة في طهران، شهدت مدينة زاهدان، مركز المحافظة، تظاهرات احتجاجية قُتل على إثرها العشرات، على خلفية المواجهات التي وقعت بين قوات الشرطة والمحتجّين. ويُطلق المحتجّون على هذا اليوم «جمعة زاهدان الدامية»؛ ومذّاك، تخرج تظاهرات مناهضة للحكومة عقب كلّ صلاة جمعة انطلاقاً من مسجد «مكي» في زاهدان. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية الإيرانية، أقرّت بقصور قوات الشرطة في

تخرج تظاهرات مناهضة للحكومة عقب كل صلاة جمعة انطلاقاً من مسجد «مكي» في زاهدان (أ ف ب)

هذا الحادث، وأقالت بالتالي قائد شرطة زاهدان ورئيس مركز الشرطة 16، بيد أن ذلك لم يَحُل دون استمرار التظاهرات. ويتولّى قيادة الاحتجاجات رجل الدين السنّي، عبد الحميد إسماعيل زهي، المعروف بـ«مولوي عبد الحميد»، وهو إمام جمعة مسجد «مكي»، أكبر مساجد زاهدان. وعلى الرغم من أنه اتّخذ خلال السنوات الأخيرة مواقف معتدلة وأقام علاقات مستديمة وطيبة مع الحكومة، غير أن التطوّرات الأخيرة دفعته إلى الابتعاد عنها وتوجيه انتقادات لاذعة إلى الدولة. وفي كل أسبوع، تتحوّل خطبته في صلاة الجمعة، إلى عناوين عريضة لوسائل الإعلام المناهضة للحكومة. ومع أن الأوساط القريبة من السلطات، تتّهم عبد الحميد بالتماشي مع الأعداء ومجاراتهم في تحريض الجماهير، لكن يبدو أن الأجهزة الأمنية تلتزم الحيطة والحذر في التعاطي معه أمنياً.

وفيما اعتبرت مجموعة «جيش العدل» الهجوم الذي شنّته قبل أسبوعين على مركز شرطة زاهدان، ثأراً لمقتل 30 أيلول، أعلن مولوي عبد الحميد براءته من «أيّ عنف وهجوم مسلّح». ويبدو أن تلك المجموعة وباقي المجموعات المسلّحة، والتي اتُّهمت عبد الحميد على مدى السنوات الأخيرة، بممارسة النظام ومواكبته، في صدد استغلال التصعيد والخلافات الأخيرة التي حصلت بينه وبين الحكومة، بهدف التوجّه نحو مزيد من الراديكالية وتفعيل تحرّكاتها في الظروف الحالية. وتقع التوتّرات والاضطرابات في محافظة سيستان وبلوشستان، في وقت تعاني فيه هذه المحافظة من مشاكل جمّة وأساسية، قد تمهّد بدورها وتوفّر الأرضية لمزيد من التوتّر.

من ناحية المساحة، تُعدّ سيستان وبلوشستان، ثاني أكبر محافظة إيرانية من أصل 31 محافظة، وهي متاخمة لكل من أفغانستان وباكستان شرقاً، وبحر عُمان جنوباً، ما أضفى عليها موقعاً مهمّاً وحسّاساً من الناحية الأمنية والاقتصادية. لكن ووفقاً للإحصاءات والأرقام الرسمية، فإن سيستان وبلوشستان، هي أفقر محافظات إيران، بحيث إن مليون ونصف مليون نسمة، أي 50% من مجموع سكّانها يعيشون تحت خطّ الفقر. وتفيد تقارير وزارة الرفاه الإيرانية التي درست وقيّمت المؤشرات الخمسة الخاصة بمسح ورصد الفقر، أي: التعليم، الصحة والسلامة، السكن، الخدمات المالية والطاقة والمياه، بأن سيستان وبلوشستان أحرزت المركز الأول من حيث تراجع هذه المؤشرات فيها، باستثناء مؤشّر الحصول على مياه الشرب الذي تتقدّم فيه محافظة كرمان نسبياً. وساهم فقدان البنية التحتية الصناعية والزراعية والنقل، في تضاؤل فرص العمل، فيما أضرّ الجفاف فعلياً بحياة الناس ومعاشهم. وتفيد الإحصاءات بأن معدّل البطالة في بعض مناطق المحافظة، يراوح ما بين 40% و60%، في ما يعدّ الطريق أمام المجموعات المسلّحة ومهرّبي المخدّرات للتحرّك واستقطاب الأفراد.

ذكرى

تركيا في مئوية «لوزان»

حدودٌ «قيد الترسيم» [2/2]

محمد نور الدين

لا شكّ في أن الهجوم «الإردوغاني» على «معاهدة لوزان»، لم يكن يهدف فقط إلى تبرير الغزوات التركية في سوريا والعراق وليبيا والقوقاز وغيرها، بل كان جزءاً من تصفية الحساب مع تركيا «الأتاتوركية» والعلمانية. وهكذا، عمل حزب الرئيس، «العدالة والتنمية»، على استهداف كلّ الرموز العلمانية. وكلّ ما يذكّر بالحقبة التأسيسيّة لتركيا الحديثة، وفي مقدّمها شخص مصطفى كمال نفسه، و«معاهدة لوزان»، وذلك في سياق الحملة المنهجية لتعزيز النزعة الدينية، وتقليص النزعة العلمانية، في الدولة والمجتمع. وعلى رغم كلّ الانتقادات التي يوجّهها الإسلاميون لـ«لوزان»، فإن أحداً في تركيا - من علمانيين وإسلاميين - لا يجرؤ على الخروج من تحت عباءة المعاهدة التي حفظت ما تبقّى من كيان تركي وريث للسلطنة البائدة، بعدما كان على شفير الزوال من الوجود، باستثناء بقعة صغيرة في وسط الأناضول؛ بل يكاد المسّ بمضمون المعاهدة يلامس مرتبة «الخيانة»، نظراً إلى ما حقّقته من مكاسب للاتراك، مقارنةً بما كان يُحاك لهم من جانب خصومهم وأعدائهم.

ولعلّ واحداً من أكثر الأسئلة التي طُرحت، هو ما إذا كان العمل بـ«معاهدة لوزان» ينتهي بعد مرور مئة عام على توقيعها. والإجابة، أن لا نصّ في المعاهدات القانونية والتاريخية يَعتبر عمر أيّ معاهدة مئة سنة، بل إن ذلك يتحدّد في متون الاتفاقات نفسها، حيث يمكن أن تكون مدّة الاتفاق 10 سنوات أو 50 سنة، وهكذا... أو أن يكون عمره 20 سنة مثلاً، ويجري تمديده تلقائياً في حال عدم اعتراض أحد الأطراف قبل نهاية المدّة بشهرين، أو بسنة، على سبيل المثال. أمّا بالنسبة إلى «معاهدة لوزان»، فعلى الرغم من كلّ الشائعات و«الخرافات»، وعلى الرغم من كلّ البحث في أرشيف المعاهدة وغيرها من وثائق «عصبة الأمم» في جنيف، فلم يثبت إلى الآن وجود مواد أو ملاحق سرّية أو علنية تحدُّد مدّتها بمئة سنة، ما يعني تالياً أنها معاهدة دائمة ومفتوحة، وليس هناك ما يشير إلى أيّ نص يقول بتعديلها أو بإلغائها. وفي هذا الإطار، يقول المؤرّخ الأبرز حالياً، إيليير أورطايلي، إن الحديث عن مدّة مئة سنة للمعاهدة هو «مجرّد سفسطة»، تحوّلت إلى «سذاجة»، لأن مثل هذه المعاهدات «لا مدّة محدّدة لها، وإذا انسحب طرف من الموقّعين عليها، لا تسقط المعاهدة بل تسقط عضوية الطرف المنسحب منها».

لم تسقط «لوزان» لدى أيّ طرف من أطرافها على امتداد مئة عام. لكن وصْف الرئيس التركي لها، في صيف عام 2016 وما بعده، بأنها «هزيمة»، أثار عاصفة من ردود الفعل المستنكرة. وفي هذا المجال، يعتقد المؤرّخ سنان ميدان أن «لوزان هزيمة لإنكلترا، والبلد الوحيد الذي كان يريد هذه المعاهدة هو تركيا»، مضيفاً إن «لوزان هي طابو» (سند ملكية) الجمهورية التركية». ويرى المؤرّخ رمضان إرخان غولّي، بدوره، أن «من أهمّ خصوصيات لوزان، أنها ألغت الامتيازات الأجنبية ومنعت الأرمن من إقامة دولة لهم في شرق الأناضول». مبيّناً أن «عصمت إينونو كان متشدّداً إزاء عدم قبول أيّ إشارة إلى وجود أقليّات (خلا الدينية) من أيّ نوع في تركيا، وبالتالي فهو حال دون تشريع الأبواب أمام التدخّلات الأجنبية بحجّة حماية الأقليات، كما كان يحصل في أواخر العهد العثماني». وبحسب الباحث يوجيل غوتشلي، فإن «موقف إينونو الرافض لدولة أرمنية كان موقف قائد عسكري أكثر منه ديبلوماسي، لأنه هدّد بالانسحاب من المؤتمر». وفي الاتّجاه نفسه، يقول المؤرّخ محمد سرهاد يلماز إن «لوزان» تُعتبر «طابو»، ولذلك تعود المحكمة الدستورية إليها من وقت إلى آخر عند اتّخاذ بعض القرارات، فيما يكتب سادات إرغين، في صحيفة «حرييات»، «(أنّنا) مدينون أشدّ ما نكون للوزان التي كانت واحدة من أقوى الضمانات لوجود الجمهورية التركية على امتداد مئة عام، وللإرادة التي أظهرها أتاتورك كما إينونو خلال المفاوضات».

ولكن الكتّاب من التيار الإسلامي لا يتّفقون مع كل مَن يرى في «لوزان» «نصراً»، إذ يقول أيدين أونال، في صحيفة «يني شفق»، إن «لوزان لم تكن نصراً، ولكنها لم تكن هزيمة، بل وصفة مرّة، لأنه كان في إمكان إينونو أن يساوم بصورة أفضل... لقد انتصرنا على اليونان وحرّرنا إزمير. كان عملاً جيّداً، لكن أضعنا وخسرنا الموصل وحلب وسالونيك وجزر إيجه». ويضيف إن نائب طرابزون، علي شكري بك، كان الوحيد الذي انتقد علناً المعاهدة، فكان نصيبه القتل، ومن ثمّ لم يَعُد يجرؤ أحد على توجيه النقد للمعاهدة التي تحوّلت إلى «وثيقة مقدّسة».

وإذا كان الإسلاميون الأتراك لا يَرون في «لوزان» نصراً، بل هزيمة، فإن الفئتَين الأكثر تضرّراً من المعاهدة، هما الأكراد والأرمن، إذ إن الأوّلين، منذ انحلال الدولة العثمانية، عملوا وتعاونوا أحياناً مع مصطفى كمال في «حرب التحرير الوطنية»، وُعِدوا بمنحهم الحكم الذاتي من قِبَل «أتاتورك»، عام 1922 (يمكن الاستفادة حول هذه النقطة وغيرها من العرض التفصيلي لها في كتاب صاحب هذه السطور «مئة عام من تاريخ تركيا الحديث 1920 - 2020: سيرة سياسية واجتماعية»، الصادر عام 2020). غير أن مصطفى كمال نكث بوعده لهم، وعمل كلّ ما في وسعه لمنع الإشارة إلى الأكراد في «معاهدة لوزان»، وهو ما حصل بالفعل، ليُفتح الباب أمام إنكار الهوية الثقافية الكردية، فكيف بوجودهم نفسه؟ وتُعتبر صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» المؤيّدة للأكراد والصادرة باللغة التركية، أن «معاهدة لوزان» هي «وثيقة إبادة» للأكراد الذين لا يزالون يقاومون «العنصرية القومية التركية إلى الآن». وتقول إن «إبادة الأكراد في لوزان قبل مئة عام مستمرّة إلى اليوم مع إردغان الذي يستخدم معاهدة حلف شمال الأطلسي لمواصلة إبادة الأكراد مقابل منح السويد عضوية الحلف، كما كان الأخير قد تعاون مع تركيا في عام 1999، لخطف القائد عبد الله أوجالان وسجنه في تركيا».

أمّا الأرمن، فكانوا أيضاً من كبار الخاسرين جرّاء «معاهدة لوزان»؛ إذ أقرّت «اتفاقية سيفر» بين الدول المنتصرة والسلطان العثماني إقامة دولة أرمنية في شرق الأناضول تعادل تقريباً «أرمينيا الغربية»، لتكون تعويضاً عن الإبادة التي تعرّضوا لها عام 1915. غير أن الاتفاقات الديبلوماسية التي وقّعها مصطفى كمال مع الاتحاد السوفياتي، عام 1921، في قارص وموسكو اعترفت بمناطق سيطرة «أتاتورك»، لتأتي «معاهدة لوزان» وتكمل الاعتراف بمناطق السيطرة «الكمالية» وتتجاهل كلّياً مطالب الأرمن، ما عدا الاعتراف بهم كمكوّن مسيحي له الحقّ في هويته ومدارسه وطقوسه ولغته. وهو ما كان كافياً لمنع ظهور المسألة الأرمنية، والتي تتلخّص بثلاثة مطالب: اعتراف أنقرة بالإبادة الأرمنية عام 1915، والتعويض على الضحايا، وإعادة الأراضي التي كان يسكنها الأرمن في شرق الأناضول وهجّروا منها بعد عام 1915.

ويُبرز الباحث باسكين أوران من بين مَن تناولوا كثيراً موضوع الأقليّات في تركيا؛ إذ كتب أخيراً، في صحيفة «أغوس» الأرمنية، أن «معاهدة لوزان أعطت في المادة 5/39 منها "مَن ليست لغته التركية" حقّ المرافعة أمام المحاكم بلغته الأم، وأقرّت حقّ كل المواطنين في استخدام اللغة التي يريدونها، والحقّ في المساواة بين كلّ مَن يقيم في تركيا». لكن «المشكلة تكمن في أن الدولة لا تطبّق، بل تمنع تطبيق هذه المواد». وحول إمكانية تعديل المعاهدة، يرى أوران أن ذلك «ضروري عبر مؤتمر دولي تشارك فيه تركيا والدول الثماني الموقّعة على المعاهدة، وهي: تركيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، إنكلترا، فرنسا، رومانيا ويوغسلافيا».

بالنتيجة، ستبقى «لوزان» «الوثيقة المؤسِّسة للجمهورية التركية»، وسيبقى الجدل حولها قائماً إلى ما لا نهاية، وستبقى تركيا كياناً «قيد التأسيس» وحدودها «قيد الترسيم»، وهذه سُنّة كلّ الدول عبر التاريخ.

بحثت دمشق وعمّان سبل التعاون في مواجهة عصابات تهريب المخدّرات (أ ف ب)

تقرير

واشنطن نحو «قانون كبتاغون 2»
دمشق ـ عمّان: إرادة الانفتاح قائمة

علاء حلبي

بعد نحو ثلاثة أسابيع على زيارة أجراها وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، لسوريا، والتقى خلالها الرئيس بشار الأسد، عقد رئيس هيئة الأركان اللواء الركن يوسف الحنيطي، ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حسني، ومن الجانب السوري نائب وزير الدفاع العماد علي محمود عباس، ومدير المخابرات العامة اللواء حسام لوقا، مسؤولون عسكريون وأمنيون سوريون وأردنيون رفيعو المستوى لقاءً تشاورياً لوضع خطّة متكاملة لمحاربة عصابات تهريب المخدّرات، اللقاء الذي أعلنت عنه الخارجية الأردنية، ضمّ من الجانب الأردني وبحث خلاله المجتمعون، وفق بيان الوزارة، سبل التعاون في مواجهة خطر المخدّرات، ومصادر إنتاجها وتهريبها، بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لمكافحة عمليات التهريب. ويأتي هذا اللقاء بالتزامن مع حملة أميركية مستمرّة ضدّ دمشق، تتضمّن اتهامات إعلامية متواصلة للأخيرة بالتورّط في ملفّ المخدّرات، وأيضاً على وقع محاولات يقودها نواب في الكونغرس الأميركي لفرض حزمة عقوبات جديدة على سوريا تحت اسم «قانون الكبتاغون 2»، ليكون هذا الأخير الثاني من نوعه ضمن الخطّة الأميركية للتضييق على دمشق وعرقلة أيّ اختراق سياسي، بالإضافة إلى محاولة تقديم مبرّرات جديدة للوجود العسكري الأميركي غير الشرعي، إلى جانب «محاربة الإرهاب». وعلى رغم تلك الحملة، المُعلن، وبشكل رسمي، انتقال العمل المشترك السوري ـ الأردني من المجال السياسي فقط إلى المجال العملياتي بشقّيه الأمني والعسكري، خصوصاً بعد ظهور أنماط جديدة من عمليات التهريب نحو أو عبر الأردن، عن طريق استعمال طائرات مسيّرة للالتفاف على عمليات التمشيط الأمنية والعسكرية التي يجريها الجانبان السوري والأردني.

ويبدو التنشيط الأردني لمبادرة عمّان التي تنخرط فيها الرياض أيضاً، وانضمّت إليها في وقت لاحق «جامعة الدول العربية»، من باب مكافحة المخدّرات، منطقياً، في ظلّ الضغوط الأميركية المتزايدة لمنْع أيّ خرق حقيقي في الملفّات الأخرى التي تشملها المبادرة، بما فيها المسألة الإنسانية وقضية اللاجئين، والدفع بالعملية السياسية. ويخوض الأردن، ومعه لبنان، محاولات حثيثة لفتح الباب أمام بدء عودة اللاجئين السوريين، خصوصاً بعد تخفيض منظمات الأمم المتحدة حجم المساعدات المقدّمة إلى هؤلاء، الأمر الذي ضاعف من حجم الضغوطات الاقتصادية على البلدين، غير أن هذه الجهود لا تزال تواجَه بعرقلة أميركية ـ أوروبية معلَنة بشتى الوسائل الممكنة، بما فيها إعاقة عمليات تأهيل البنى التحتية لاستقبال اللاجئين السوريين الراغبين في العودة.

مع ذلك، يحاول الأردن، الذي ساهم عبر مبادرته في تقريب وجهات النظر العربية ـ السورية، بالطرق المتاحة كافة، التخلّص من عبء الأزمة السورية؛ كونه، وفق تصريحات رسمية أردنية عديدة، الأكثر تضرّراً منها بعد سوريا باستضافته حوالي 1,3 مليون سوري. وفي هذا الإطار، ذكر رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، أن 10% فقط من هؤلاء يعيشون في المخيمات، موضحاً خلال مشاركته في «المؤتمر الدولي للتنمية والهجرة غير النظامية» المنعقد في روما، أن التمويل الدولي لخطة استجابة الأردن للأزمة السورية بلغ هذا العام 6,8% فقط، في حين كان في العام الماضي 33%، مقارنة بنحو 64% في عام 2016.

في السياق ذاته، تستعدّ «الجامعة العربية» لعقد أول لقاء سياسي للجنة الخاصة التي قامت بإنشائها حول سوريا، وسط توقّعات بأن يتمّ الاجتماع منتصف الشهر القادم، وفق ما ذكرت جريدة «الوطن» السورية. ويعني ذلك انتقال عمل الجامعة، بعد عودة سوريا إليها، من المضمار السياسي فقط إلى المضمار العملي، وانخراطها بشكل متزايد في مسار الحلّ السياسي، والذي يشهد حالة جمود في ظلّ ارتفاع مستوى الاحتكاكات السياسية والميدانية الروسية ـ الأميركية في سوريا، واستقدام الولايات المتحدة مزيداً من التعزيزات إلى هذا البلد، ومحاولتها عرقلة «مسار أستانا» الروسي، الذي يسعى لعزل قضية اللاجئين السوريين عن الملفّات الأخرى في سوريا.

ويأتي كلّ ذلك في وقت لا يزال فيه المسار الأممي للحلّ (اللجنة الدستورية) يعاني التجميد، وسط أمال أبداها المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، بأن تستكمل اللجنة عملها، بعد إجراء تعديلات على آلية عملها تمّت مناقشتها خلال اللقاء الأخير لدول «مسار أستانا» في كازاخستان. وتضمّنت تلك التعديلات، إلى جانب نقل مقرّ عمل «الدستورية» من جنيف إلى مدينة أخرى لم يتمّ الاتفاق عليها حتى الآن، الانتقال من الآلية التي كانت قائمة عبر إجراء لقاءات دورية، إلى وضع خطة عمل مشتركة قائمة على عقد لقاءات مطوّلة لمناقشة كلّ نقطة خلافية بشكل موسّع والخروج بنتائج توافقية. لكنّ هذه الأمور لا تزال قيد الدراسة، بينما يُنتظر التوافق على الوجهة الجديدة للقاءات، والتي لا يُستبعد أن تكون في تركيا أو الأردن أو سلطنة عمان، بالنظر إلى وجود عروض مقدّمة بالفعل من هذه الأخيرة لاستضافة أعمال اللجنة.

> تستعدّ «الجامعة العربية» لعقد أول لقاء سياسي للجنة الخاصة حول سوريا، وسط توقّعات بانعقاده منتصف الشهر القادم

مفقودو سوريا: فسحة الأمل أكثر ضيقاً

بلال سليطين

تثير قضية المفقودين في سوريا وجعاً مشتركاً عابراً للانقسام السياسي ولخطوط الصراع؛ إذ تتشارك أسرٌ مختلفةُ المواقف والانتماءات، في الداخل والخارج على السواء، ألم الفقدان ومرارة الانتظار لأقرباء وأصدقاء اختفوا خلال الحرب، ولا يُعرف مصيرهم إلى اليوم. ويكاد هذا الوجع يُختصر بمشهدَين عالقَين ربّما في أذهان معظم السوريين: أوّلهما تجلّى في عام 2018، عندما كانت مئات العائلات تنتظر في دمشق وصول أبنائها المفقودين في الغوطة الشرقية بعد سيطرة الحكومة السورية على هذه الأخيرة، لكنهم عادوا أدراجهم محمَّلين بالسؤال نفسه: ماذا حلّ بأنجالنا؟؛ وثانيهما عام 2022، عندما وقفت مئات العائلات أيضاً تحت جسر الرئيس في العاصمة دمشق، بحثاً عن إجابة عن السؤال المتقدّم «ما غيره»، بعدما أقرّت السلطات السورية عفواً عاماً شمل لأول مرّة الجرائم الإرهابية، لكنهم تلك المرّة أيضاً عادوا خالي الوفاض.

وتقدّر الأمم المتحدة أعداد المفقودين في سوريا بحوالي 100 ألف شخص، اختفوا في مناطق مختلفة من البلاد وعلى مراحل. فعلى سبيل المثال، ثقة مدرّسون مدنيون اختُطفوا أثناء ذهابهم إلى أعمالهم في المناطق الساخنة عامي 2011 و2012، ولا يُعرف مصيرهم إلى الآن. وهناك العشرات من الأطفال والنساء الذين فُقدوا في ريف اللاذقية ولم يعودوا إلى ذويهم أيضاً، ومعارضون ومسلّحون مفقودون لم يتمكّن أهلوهم من معرفة ماذا حلّ بهم، على رغم مضيّ 12 سنة على اختفاء بعضهم. وإلى جانب أولئك، يأتي المفقودون إبّان سيطرة تنظيم «داعش» على مناطق واسعة من شمال شرق سوريا، وما بعد انتهاء تلك السيطرة.

تفخر الأمم المتحدة أعداد المفقودين في سوريا بحوالي 100 ألف شخص (أ ف ب)

آلية دولية لكشف مصير المفقودين

أقرّت الأمم المتحدة، في حزيران الماضي، آلية دولية لكشف مصير المفقودين في سوريا، عارضتها دمشق وكذلك بعض القوى المعارضة للسلطات السورية ومنظمات حقوقية تعتقد باولوية ربط الآلية بالمساءلة والمحاسبة لمرتكبي جرائم الإخفاء القسري، وهو ربط لا توافق عليه المنظمة الدولية التي ترى أن هذه الآلية اختصاصها كشف المصير فقط، من دون المساس بحقوق الآخرين في المضيّ في مسار المساءلة. وتقول إحدى الناشطات اللواتي عملن على تلك المبادرة، لـ«الأخبار»، إن الأخيرة «جاءت نتاج مناصرة طويلة قامت بها روابط عائلات المختفين قسراً في سوريا، وجميع هذه الروابط مقارّها خارج سوريا ومعظم أعضائها من النساء»، مضيفةً إن «مساعي تأسيسها حظيت خلال السنوات الماضية بدعم من ذوي المفقودين وبعض الدول، وائتمرت في نهاية الأمر وصول الملفّ إلى الأمم المتحدة التي أقرّت في اجتماعها المذكور آلية تضمّنت إنشاء مؤسسة دولية جديدة عن طريق الجمعية العامة، مكرّسة لتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم في سوريا، وتقديم الدعم الكافي للضحايا الناجين وأسر المفقودين، وضمان حق الأسر في معرفة مصير أقاربها».

وترى الناشطة أن «قرار تشكيل الآلية نصّ على جزئية مهمّة تمثّلت في شمل أسر المفقودين بعملها، بحيث يكونون ممثّلين بشكل كامل ومجيّر، وهذا يعني أن على الآلية إيجاد طريقة للوصول إلى ذوي المفقودين الذين يعيشون داخل سوريا وليست لديهم روابط أو جمعيات متخصصة تساعدهم وتعمل معهم على كشف مصير أبنائهم»، مضيفةً إن «ذلك كلّه يتطلّب تعاون مختلف الأطراف، الأمر الذي يعدّ من أكبر التحدّيات التي تواجهها الآلية؛ فمن دون تعاون السلطات في مختلف المناطق السورية، لا يمكن الوصول إلى المعرفة التي تتطلّب إجراء تحقيقات وتقديم بيانات ومعلومات وتسهيلات لن يكون من السهل الحصول عليها إن لم تُطمئن هذه الجهات إلى أن التعاون لن يقود في نهاية الأمر إلى المساءلة والمحاسبة».

غياب الآلية الوطنية

يأتي صدور الآلية الدولية لكشف المصير، والتي ترفضها دمشق، في ظلّ غياب آلية وطنية لحلّ هذه المشكلة التي تؤرّق آلاف العائلات منذ ما يزيد على عقد من الزمن. ودأب الأهالي، منذ سنوات، على مراجعة وزارة المصالحة الوطنية، وتقديم بيانات عن أبنائهم المفقودين، من المدنيين والعسكريين المعارضين للسلطات أو الموالين، لديها، من دون أن يحصلوا في أيّ مرّة على نتيجة. ومع ذلك، فقد مثّلت هذه الآلية بالنسبة إليهم القشّة التي يُبقون من خلالها الأمل قائماً في نفوسهم. وقبل 5 سنوات، تمّ تحويل الوزارة إلى هيئة مصالحة وطنية استمرّت في العمل بالطريقة نفسها وبزخم أقلّ، إلى أن تمّ إلغاؤها عام 2020، ليضحي الناس بهذا غُرماء من أيّ جهة واضحة يمكن أن يراجعوها أو يلجأوا إليها. وعلى رغم أن «لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب»، والتي ليس لديها مقرّ واضح بالمناسبة، تستقبل بعض طلبات الاستفسار عن مفقودين وتأتي أحياناً بإجابات لأصحابها، إلّا أن غياب آلية وطنية واضحة وشاملة للتعامل مع هذا الملفّ، سيصعّب ويبعّد معالجته أكثر فأكثر، وخصوصاً أن ثمّة قرابة 100 ألف شخص مجهولو المصير.

> اقرّت الامم المتحدة، في حزيران الماضي، آلية دولية لكشف مصير المفقودين في سوريا

إعلانات رسمية

وفيات

بحزن عميق، تنعي جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية أحد مؤسسيها العميد الدكتور والوزير السابق
أحمد سامي منقارة

نتوجه الى عائلته الكريمة والى الطرابلسيين واللبنانيين والى لجنة رؤساء البلديات اللبنانية وفريق عمل المكتب التقني للبلديات اللبنانية باحرّ التعازي القلبية لخسارة هذه القامة الفذة في العمل الوطني والبلدي الشريف حيث اعطى بكل إخلاص وتضحية ومحبة.
فليرحمك الله أيها العميد.

مطلوب

للعمل في الكونغو برازافيل – أفريقيا مُوظف غير متأهل يُجيد اللغة الفرنسية العمل 30/20 سنة.
للاستعلام: 03/558119

مبوب

إعلان
عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
يُعلن رئيس بلدية صيدا عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2023 قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 ويلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، على المكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
ثالثاً: اعتبار هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمرور الزمن عن جميع الرسوم والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية تجاه كافة المُكلفين عن السنوات السابقة.
صيدا في 2023/6/13
رئيس بلدية صيدا
المُهندس محمد زهير السعودي
التكليف 144

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أسعد إبراهيم خطيب وآمال يوسف صالح سندات بدل ضائع للعقار 11/500 عبرا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت منيره منير السيد لموكلتها سهام أحمد نصار سند بدل ضائع للعقار B12/2092 الدكرمان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد كمال الدين هاشم لموكله لطفي يوسف هاشم سندات بدل ضائع للعقارات 934-953-957-959-929-960-921-923 و964 زراعية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسن عبدالفتاح الجليلاتي لموكلته جرجات بشارة بو عقل شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1172-1174 و1358 قيتولي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عبده محمود اسماعيل بصفته مُشتري سندات بدل ضائع للعقارين 258 و1848 الصرفند بإسم غازي سعد الدين الزعتري.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ماهر أحمد شاهين وكيل أمنه علي فواز لموكلتها فاطمه علي فواز سند بدل ضائع للعقار 27 غسانية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين علي رسلان لموروثه علي محمد محمد رسلان سند بدل ضائع للعقار 660 جويا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت الطاف جشي وكيلة ولادي كسر لموكلها بلال محمد حريصه سند بدل ضائع للعقار 508 صريفا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي وسام حمود لموكله قاسم رضا حمود شهادة قيد بدل ضائع للعقار 669 الجبين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب موسى حسين دامرجي سند بدل ضائع للعقار 310 بازورية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين علي العبد سند بدل ضائع للعقار B/7/1315 دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد عاشور لموكلته زينب ناصر خضره سندات بدل ضائع للعقارات 4/1802 و1211 عين بعال و121 محيليب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

بين النجمة والانصار تاريخٌ طويل من الندّية والمنافسة الكاسية التي تصل احيانا الى حد العداوة. «حروبٌ» باردة» من كل الانواع عرفها الناديان العريقان. اخرها ما بدا واضحاً في الاعوام القريبة الماضية وامتداداً الى الصيف الحالي بانتقال لاعبين بالاتجاه المعاكس

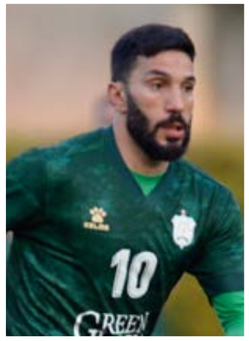

اثار انتقال بلال نجدي من الانصار الى النجمة ردود فعل كثيرة (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

نجومٌ يدافعون عن ألوان الغريمين
«معركة بيروتيّة» مستمرّة بين النجمة والأنصار

شربل كريّم

لا يكون عادياً في أحيان كثيرة أن ينتقل لاعبٌ ما من فريقٍ معيّن الى غريمه التقليدي. حالاتٌ كثيرة من هذا النوع أحدثت ضجةً كبيرة في انحاء مختلفة من العالم، لعلّ ابرزها في العصر الحديث لكرة القدم انتقال النّجم البرتغالي السابق لويس فيغو من برشلونة الى ريال مدريد حيث وُصف بالخائن وبأسوأ الأوصاف حتى تحوّلت هذه النقلة الى قصةٍ وثائقية تُعرض حالياً على منصة «تنفليكس».

فيغو لم يكن الأول أو الأخير الذي يترك ناديه باتجاه عدوه الأزلي، اذ سبقه الى فعلها العديد من النجوم الآخرين الذين تنقلوا بين الناديين، لكن بسبب حجم نجوميته في زمنٍ بدأ فيه التسويق والإعلام يلعب دوراً اساسياً في تأجيج النيران المشتعلة اخذ الأمر ذاك الصخب.

وفي سياقٍ متصل، لكن بوجهٍ مختلف، شهدت بطولة معروفة أخرى الكثير من حالات الانتقال للاعبين اختاروا الدفاع عن الوان الجار المزعج، وهي الدوري الإيطالي حيث ارتفع بشكلٍ مطّرد عدد اللاعبين الذين انتقلوا من إنتر ميلانو الى ميلان او العكس.

> بات انتقال لاعبي النجمة إلى الانصار او العكس مسألة كلاسيكية في الاعوام الاخيرة

بين المنارة وطريق المطار

الحالة نفسها عرفها الدوري اللبناني، اقلّه منذ 6 سنوات حيث بات كلاسيكياً ان يتنقل اللاعبون بين النجمة والأنصار موسمياً، وهي مسألة عرفتها اللعبة محلياً في مراحل مختلفة بقيت ذكراها حاضرة من خلال ما رسّخه النجوم في الملاعب، أمثال الأساطير: عدنان الشرقي، عبد الرحمن شبارو وجمال الخطيب الذين انطلقوا مع «النبيذي» في ما يسمّى فترة «قبل الحرب»، ومن ثم تألقوا بالقميص الأخضر، بينما شهدت الفترة اللاحقة وفي سنواتٍ مختلفة الحالة نفسها مع عبور الثلاثي الدفاعي الشهير: احمد فرحات، احمد صالح وبلال زغلول الى الأنصار، وأيضاً انتقال احد ابرز هدافي النجمة علي ناصر الدين الى صاحب اكبر عدد من الألقاب في بطولة لبنان. هذه مجرد أمثلة طبعاً عن اسماءٍ بارزة عبرت بشكل مباشر بين الفريقين، في وقتٍ بدأت فيه أسماء أخرى مسيرتها مع احدهما، ومن ثم توقفت عند محطة انتقالية قبل ان تبدّل من الوانها وتلعب مع الفريق الغريم لحبّها الأول. هذا ما حصل مثلاً مع كريم درويش الذي وصل الى النجمة ومنّ بالإخاء الأهلي عالبه قبل ان يوقّع مع الأنصار الذي انتقل منه الى العهد اخيراً.

هنا تكثر الأمثلة، لكن يبقى السؤال، لماذا يُقدم لاعبٌ ما على هذه الخطوة الجريئة بترك فريقه للعب مع غريمه اللدود؟

سؤالٌ أجاب عنه بطرقٍ مختلفة العديد من اللاعبين الذين دافعوا أو لا يزالون عن الوان الفريقين معاً، لكن القاسم المشترك في حديثهم الى «الأخبار» تفضيلهم عدم الكشف عن هوياتهم لأسباب عاطفية ترتبط بجمهور فريقهم الحالي او السابق، او ربما تحسّباً للعودة يوماً ما على غرار ما حصل مع خالد تكه جي مثلاً عندما انتقل الى الأنصار ومنّه الى الاخاء الأهلي عاليه قبل ان يعود مجدداً الى النجمة.

اسباب مبرزة لتبدّل الالوان

الفريق الأخضر بدا الأكثر استفادةً من لاعبي غريمه في الأعوام الأخيرة، بدايةً من خطفه قائد منتخب لبنان حسن معتوق ومن ثم نائبه نادر مطر، وبعدهما علي طنيش «سيسي»، وصولاً هذا الصيف الى التوقيع مع علي علاء الدين وإدمون شحادة لينضمّوا الى آخرين سلكوا نفس الاتجاه قبلهما، أمثال (انتقال غير مباشر) فايز شمسين، يحيى الهندي، يوسف الحاج، عبد الله عيش، اضافةً الى الحارسين ربيع الكاخي ونزيه اسعد.

اما النجمة فقد حصل ايضاً على أسماءٍ عدة بانتقال مباشر او غير مباشر، على غرار بلال نجدي، حسن شعيتو «موني»، حسن بيطار، حسين عواضة، عبد الفتاح عاشور، امير الحصري، مازن جمال، واخيراً ربيع عطايا.

ويشرح احد نجوم الدوري الحاليين سبب قبوله فكرة اللعب مع غريم فريقه، معتبراً ان «حلم كل لاعب كرة قدم في لبنان الدفاع عن الوان احد الفريقين الأكثر شعبية، لذا سيكون قد حقق اكثر مما حلم به باللعب مع الاثنين خلال مسيرته». ويضيف: «ان تعتاد على مؤازرة جمهور كبير هي سبب اخر يدفعك عند الرحيل عن الأنصار او النجمة اللعب مع الفريق الغريم، اضافةً الى الحفاظ على مستوى اسمك في دائرة النجومية، ما يجعلك تختار احدهما حصراً لأنه فريق كبير».

بدوره، يشير نجمٌ دولي آخر الى انه لم يشعر يوماً بانه كان يرغب في الانتقال الى الجار البيروتي «لكن الظروف تحكم احياناً، ويأتي في مقدّمتها ما يمكن ان يقدّمه هذا النادي مقارنةً بالآخر». ويتابع: «واجهت ظرفاً اداريا قاهراً أجبرني على اتخاذ قرار اللعب باللون الذي كرهه جمهور فريقي السابق، الذي حزن بسبب رحيلي واراد بقائي، لكنه تفهّم ايضاً بأنني كنت مجبراً على اتخاذ هذا الخيار، ومن تسبّب في رحيلي وترك غيري للنادي باتجاه غريمه هو من يتحمّل السبب ولا احد غيره».

كما برز رأيٌ آخر يرتبط بجانب فني للاعب سيخوض موسمه الثالث على التوالي مع الأنصار بعدما انتقل اليه من النجمة، فيقول: «قرار انتقالي انطلق من نظرة تقنية بحيث وجدت وقتذاك بأن للأنصار افضلية ويمكنه الفوز بالدوري، وهو ما حصل، ما ساهم بشكلٍ مباشر في استدعائي الى المنتخب الوطني، وهذا كان هدفي، ولو انتقلت الى فريقٍ آخر لما كنت قد حققت حلمي بالدفاع عن الوان لبنان».

اذاً هي قصةٌ لن تنتهي. قصة «معركة بيروتية» قديمة في الملاعب والمكاتب، وينتظر ان تتجدّد هذا الموسم انطلاقاً من الحضور القوي الدائم للفريقين للمنافسة على الألقاب.

كأس العالم

لبنان يلتقي إيران وديّاً... واللاعب المجنّس يصل اليوم

حسين سمور

بدأ منتخب لبنان لكرة السلة أمس الإثنين الأسبوع الثالث من التحضيرات التي يقوم بها استعداداً للمشاركة في نهائيات كأس العالم المقررة بين 25 آب و10 أيلول المقبلين في اليابان وإندونيسيا والفلبين.

وخلال هذا الأسبوع الثالث سيلتقي «منتخب الأرز» نظيره الإيراني يوم غدٍ الأربعاء (الساعة 18:00 بتوقيت بيروت) في مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل، في مباراة تحضيريّة، على أن تتبعها لاحقاً مباراة مع المنتخب ذاته، قبل السفر إلى أبو ظبي في الإمارات لخوض عدد من المباريات التحضيرية مع منتخبي المكسيك ومصر، وفريق من دوري الجامعات الأميركية NCAA، على أن تكون هناك المزيد من المباريات التي تحدد لاحقاً.

وخاض المنتخب تمارين الأسبوع الأول في بيروت، وتحديداً في ملعب «روكاند أرينا» الخاص بنادي دينامو .لبنان، على طريق المطار، قبل أن يدخل معسكراً مغلقاً في جزين خلال الأسبوع الفائت.

وغاب عن التدريبات خلال الأيام الماضية كل من وائل عرقجي وعلي منصور وأمير سعود بسبب إصابات طفيفة، والإرهاق، وهم سيعودون للتدريبات الجماعية هذا الأسبوع ليكونوا جاهزين بدنياً وفنياً، كما أنهم سيشاركون في المباريات الوديّة التحضيرية. وعلى وقع تكثيف التدريبات، يصل اليوم إلى العاصمة بيروت اللاعب الأميركي المجنس عمري سيليمان (26 سنة . 207 سنتم) الذي وقع عليه الاختيار ليكون مجنّس المنتخب اللبناني بدلاً من جوناثان أرليدج الذي خاض غمار التصفيات المونديالية مع المنتخب. وسيكون سيليمان إضافة مهمة للمنتخب اللبناني، خاصة أن له تجربة مع نادي اتلانتا هوكس في الدوري الأميركي للمحترفين NBA موسم 2018 . 2019، ومنافسه في الدوري ذاته غولدن ستايت ووريرز موسم 2019 . 2020، كما أنه يقدم مستوى مميزاً في الدوري الكوري لكرة السلة مع نادي «آن يانغ». وإضافة إلى سيليمان أكدت المعلومات، أن لاعب جامعة ميشيغان في دوري الجامعات الأميركي يوسف خياط سيلتحق بالمنتخب خلال الأيام المقبلة، بعد أن توصل لحل مع إدارة فريقه هناك، ليكون حاضراً في نهائيات كأس العالم.

من الممكن ان يكون وائل عرقجي حاضر العالم كلاسيكيا خلال المونديال (FIBA)

وانطلاقاً من هنا، فإن الأسبوع الجاري سيكون أوّل أسبوع من التحضيرات بتشكيلة مكتملة أو شبه مكتملة، وبالتالي فإن المدرب جاد الحاج سيكون قادراً على البدء بتكثيف التدريبات البدنية، والفنية خاصة لناحية الخطط الدفاعية والهجومية، وهو ما يعني الدخول بمرحلة الجد قبل شهر بالتمام والكمال على انطلاق منافسات المونديال السلوي.

والمعروف عن الحاج أنه يفضل اللعب الدفاعي، وهو ما من شأنه أن يفيد لبنان خلال المونديال، خاصة أنه وقع في مجموعة صعبة للغاية تضم إلى جانبه كل من فرنسا وكندا ولاتفيا، وتلعب مبارياتها في إندونيسيا.

ويسرح الحاج على الدفاع واللعب السريع، إذ من المتوقع أن يلعب سيليمان دور المسجل عبر المركز رقم (4)، على أن يكون القائد علي حيدر في مركز لاعب الارتكاز (مركز 5) بالمداورة والتعاون مع كريم عز الدين وهايك غيوكوجيان. هذه الخطة مع وجود وائل عرقجي في صناعة اللعب (مركز 1)، بالمداورة مع علي منصور وعلي مزهر، على أن يكون أمير سعود وسيرجيو الدرويش وكريم زينون ويوسف خياط... في المركز رقم (2) كلاعبي احتجنة بالمداورة، فإن المنتخب سيمتلك سرعة كبيرة جداً، وهو ما يمكن أن يساعد في عملية الانتقال من الدفاع إلى الهجوم والعكس. خطط كثيرة سيجربها المنتخب، والأكيد أن المباريات التحضيرية ستعطي صورة أوضح عن شكل المنتخب مع سيليمان المطلوب منه الشيء الكبير لكي يظهر المنتخب بصورة جيدة في المونديال الصعب.

مونديال السيدات

المغرب يسقط بسداسية

مُني المنتخب المغربي، وصيف كأس أفريقيا، في أول مشاركة له في نهائيات كأس العالم لكرة القدم بخسارة ثقيلة مؤلمة أمام ألمانيا (0-6)، ظهر أمس على ملعب «ريكتانغولار ستاديوم» في ملبورن ضمن منافسات المجموعة الثامنة لمونديال السيدات في أستراليا ونيوزيلندا. واهتزت شباك «لبؤات الأطلس» بعد 11 دقيقة من صفارة البداية برأسية النجمة المخضرمة لكسندرا بوب إثر خروج خاطئ من الحارسة خديجة الرميشي، قبل أن تضاعف مهاجمة فولفسبورغ البالغة 32 عاماً النتيجة بعد ركلة ركنية (39). وأضافت ألمانيا هدفين خاطفين في الشوط الثاني بداية عبر كلارا بول (46) وحنان ايت الحاج (خطأ في مرمى فريقها 55)، لترفع مواطنة الأخيرة ياسمين لمرابط النتيجة إلى خمسة أهداف بعدما اصطدمت بها الكرة عن طريق الخطأ عندما حاولت الحارسة الرميشي إبعادها لتهز الشباك (79). وتابع المنتخب الألماني استعراضه التهديفي بهدف سادس عبر البديلة ليا شولر التي تابعت في الشباك كرة صدتها الرميشي (90). وضمن منافسات المجموعة السابعة، استهل المنتخب الإيطالي مغامرته بفوز صعب على نظيره الأرجنتيني (1-0)، على ملعب «إيدن بارك» في أوكلاند أمام 31 ألف متفرج. ومن جهتها فازت البرازيل على بنما بنتيجة 4-0.

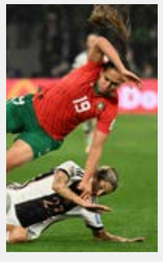

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4364

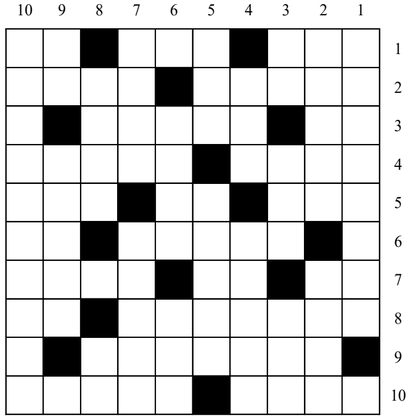

أفقيا

1- مزّق الحزن قلبه – مناسبة احتفالية – عبوديّة – 2- مدينة إيطالية – عاصمة أوروبية – 3- صاح التّيس – من النبات – 4- شراب عذب – الفردوس – 5- من الأسلحة – ضجر – مملكة قديمة إزدهرت في الجزيرة العربية – 6- موقد قديم لحرق الحجارة من أجل إستخراج الكلس – مرتفع من الأرض – 7- حفر البئر – حرّك وهزّ – ذكور الماعز– 8- سياسي فرنسي راحل إشتهر بدهائه – عاصفة بحرية – 9- عاصمة آسيوية – 10- جزيرة مصرية – بطل أسطوري فينيقي

عمودياً

1- مدينة ألمانية – 2- جبل في فلسطين – وكالة أنباء غربية – 3- سرب – نهد – عملة إيطالية – 4- نحت الخشب – كاهن قديم أوجد مذهباً في الديانة المسيحية – 5- عيب – منزّه وحيادي – 6- واحة في ليبيا – برق ولمع – 7- كتاب السيّاح – تخرج أنفاسنا حزناً أو ألماً – 8- من الأزهار – بحر – 9- جواب – من الكواكب – 10- ممر مائي في مصر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بترونـاس – حجّ – 2- يونس الكاتب – 3- تنتمي – بم – 4- أس – هتف – حنا – 5- أم – سرو – 6- دال – ستيّ – فك – 7- يلعب – قويان – 8- نشر – فن – 9- بوانس ايرس – 10- مكة المكرمة

عمودياً

1- بيت الدين – 2- تونس – الشبك – 3- رنت – العروة – 4- وسمهم – ١١ – 5- نايت – ينل – 6- ال – فستق – سم – 7- سكب – ريوفاك – 8- أمحو – ينير – 9- حثّ – فا – رم – 10- جبل الكنيسة

sudoku 4364

3		5		4		2		
	7		2		5		1	
9		4		7				6
	9			5			4	
		2		9		3		
1			3		4			2
5		1		2		7		4
			5		7			
		9		1		6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4363

8	1	7	6	5	9	2	3	4
5	4	2	8	3	1	9	7	6
3	6	9	4	2	7	1	8	5
1	2	8	5	9	6	7	4	3
9	5	3	1	7	4	6	2	8
6	7	4	3	8	2	5	1	9
2	9	5	7	4	3	8	6	1
7	3	1	9	6	8	4	5	2
4	8	6	2	1	5	3	9	7

مشاهير 4364

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤرخ وناشر ومترجم سوري. مدير دار نشر فرنسية

5+4+2+3+10 = زوارق ■ 6+11+7+9 = معزّز ومحترم ■ 8+1 = آلة موسيقية

حل الشبكة الماضية: لوران كابيلا

سينما

كريستوفر نولان «مستجوباً» أبا القنبلة الذرية

«أوبنهايمر»... بروميثيوس الأميركي

ــ على الرغم من محاولات إعادة إحياء مجده خصوصاً في عصر كينيدي ـ مات وحيداً في ظل مجده السابق اللامع في النصف الثاني من الستينيات.

يبدأ الفيلم بالميثولوجيا الإغريقية، ويبني نولان شريطه على أساس واضح ولكن متقلب، فهو لا يزال يتمتع برفاهية اللعب بالزمن في الطريقة التي يسرد بها قصته. ثقل الفيلم هو الحوارات والتقلبات النفسية والتفسير الذي تقدمه شخصياته. يوضح نولان مرة أخرى أنه يتحكّم بالكامل بالإيقاع والوقت والسرد المجزّأ من خلال سرد هذه السيرة مرات عدة في الوقت نفسه. «أوبنهايمر» قصة ساحقة، مخباة خلف إطار بصري وصوتي مغر. في رؤية نولان، أوبنهايمر هو «بروميثيوس أميركي»، عالم من القرن العشرين تجرّأ أيضاً على سرقة النار من الآلهة لتقديمها كهدية للبشرية.

بعد الهجمات النووية على اليابان، شعر أوبنهايمر بالندم الذي دفعه ليكون المنتقد الرئيسي لأسلحة الدمار الشامل التي صنعها. بين صنع القنبلة وسقوطها على اليابان، سيظهر لنا نولان الكثير من التفاصيل الدقيقة بين اكتشاف أوبنهايمر العلمي وشعوره بالذنب، ومنها ينحرف السرد التاريخي والواقعي في الغالب إلى المستوى النفسي، حيث يمكننا عيش الانهيار النفسي لأوبنهايمر الذي يكشفه نولان ضمن حلول تجريبية سمعية بصرية مروّعة تشبه الكوابيس. حوّل نولان مقولة أوبنهايمر المقتبسة من كلمات فيشنو من الكتاب الهندوسي المقدّس «البهاغافاد غيتا»: «الآن أصبحت الموت، مدمّر العوالم»، إلى فيلم أشعرنا بالرعب من دون أن يرينا إياه وترك لشاشاته حرية التحكم بمشاعرنا.

تغلّب نولان على توقّعات كثيرين، فقد كان يعلم أنّ جمهوره يتوقع رؤية العديد من الاختبارات الذرية والنار ومشاهد الدمار، ولكن بدلاً من ذلك هاجمنا بالصمت، أقلق راحتنا في انتظار الصوت. وبينما أعمى أعيننا بوميض القنبلة الذرية على الشاشة، وضعنا في مكان العباقرة الذي ينظرون إلى خليقتهم بذهول ولكن أيضاً بخوف. استغنى نولان عن المؤثرات الخاصة، وعرض فيلمه بشريط 70 ملم (يجب مشاهدته على أكبر شاشة ممكنة)، مركّزاً على الوجوه والعيون ليظهر هول تلك اللحظة التاريخية.

«أوبنهايمر» قصة إنسانية أثّرت على البشرية جمعاء، لا يريد نولان أن يشوّه صورة ج. روبرت أوبنهايمر أو تبرئته. هو يسعى فقط إلى تحديد الخطوط العريضة لشخصية كاملة، وتقديم قصة إنسان غير معصوم لا تتماشى أفعاله دائماً مع أفكاره، يضطر لاستجواب نفسه بانتظام. يود نولان أن يقول إن محاكمة أوبنهايمر الحقيقية بدأت لحظة انفجار القنبلة الذرية، في مكان ما في أعماق عقله، وعقوبته هي رؤى نهاية العالم التي توّمض أمام عينيه مراراً وتكراراً، تماماً كما مزّق النسر كبد بروميثيوس!

Oppenheimer في الصالات

شفيف طبارة

شهرة كريستوفر نولان (1970) تسبقه، وهذا شيء جيد وسيء بالنسبة إلى أفلامه. جيّد تجارياً بالطبع، لأنّ هوليوود تحبّ المخرج المصمّم الذي دائماً ما تكون أفلامه ناجحة في شباك التذاكر. لكن فنياً، يعني ذلك أن تكون جزءاً كبيراً من حوار سينمائي يعشق وضع المخرجين في قوالب جاهزة ضيقة الأفق. وعندما تتعارض توقعات

> **تجانس مثالي بين السحر السينمائي والهيكل المعقّد البسيط والحوارات المحكمة والذكية والاختيار الممتاز للأدوار**

هذا الحوار مع حقيقة عمل مثل «أوبنهايمر» (2023)، فإن الكارثة مؤكدة تقريباً. ذلك أنّ هناك احتمالاً كبيراً أن يتم فهم الفيلم ورؤيته فقط من خلال معايير محددة مسبقاً لا تعطيه حقه. التركيز المتواصل على المهارات التقنية للفيلم، وكيفية مشاهدته أو عدم مشاهدته، والوقت الذي استغرقه التصوير، وفرص استحواذه على جميع جوائز الأوسكار، وتوقع انفجار ذري كافٍ لإسقاط جدران دور السينما... كل هذا، هو حديث تسويقي، ومشاهدة الفيلم بهذه المصطلحات والتوقعات، سوف تجعل المشاهدة مخيّبة للآمال. «أوبنهايمر» لن ينال إعجاب كثيرين بسبب التوقعات المسبقة، لأن نولان ابتعد قليلاً عن طريقة أعماله الأخيرة، ووجد نفسه مجدداً في المنحى التجريبي، ووضعه في قلب قصة حقيقية مليئة بالفيزياء التي يعشقها، ليعطيها أبعاداً كونية.

يحتوي الفيلم، الذي طرح أخيراً في الصالات اللبنانية، على كل ما يجعل نولان أحد أهم مخرجي عصرنا. إنه التجانس المثالي بين السحر السينمائي، وعظمة الشاشة، والهيكل المعقّد البسيط والحوارات المحكمة والذكية والاختيار الممتاز للأدوار، والموسيقى (لودفيغ غورانسون) وشريط الصوت (ريتشارد كينغ)، اللذين يعملان في كثير من الأوقات كوسائط مستقلة ومنفصلة عن الصورة. لذلك، إذا كنت هنا من أجل نولان، نولان الحقيقي، غير الملوث بحرّاس النخبة، فلن يكون هناك فيلم أكثر «نولانية» في مسيرته حتى الآن من «أوبنهايمر». البريطاني البارز في هوليوود، يقدم سيرة من دون رسائل ولا بيانات. فيلم ثابت بإيقاعه، يسرد مقطّع حسب المواضيع وبالألوان والأبيض والأسود، منفصل كما عادته عن التسلسل الزمني والمكاني أو في بعض الأحيان كلاهما. نولان ملك في السرد السينمائي، وفي «أوبنهايمر» يتألق ضمن سرد منظّم بعناية، وبشكل غير منتظم. ينضح الفيلم بمخاوف نولان الذي أفصح عنها في أفلامه السابقة: الرجل والمرأة حاملا الحزن، عبء الآخر والهوية، الصداقة الذكورية كحقل للتوترات، والعلاقات القوية المكبوتة، والآنا كقوة تدفع البشر نحو هواجسهم ونهاياتهم.

استناداً إلى كتاب «بروميثيوس الأميركي: انتصار وماساة ج. روبرت أوبنهايمر» (2005)، يسرد نولان في «أوبنهايمر» قصة حياة ج. روبرت أوبنهايمر (1904 – 1967) عبقري الفيزياء، الذي جلب فيزياء الكم إلى أميركا، هو المعروف بأنّه «أب القنبلة الذرية»، لكنّ مساهماته تتجاوز ذلك. يثير ارتباطه بصنع القنبلة الذرية التي استخدمت في هجمات هيروشيما وناغازاكي، تساؤلات حول دوره في الإبادة الجماعية. يوليوس كما يسمّيه أحباؤه، كان أيضاً كائناً غير مستقر، مهووساً بذاته، مغرماً بالنساء، ووفقاً لنولان فهو أيضاً متمرد وشهيد. يلعب دور أوبنهايمر الممثل كليان مورفي بكثير من البراعة، كان العالم يهودياً ومهتماً بالطروحات الماركسية، ارتبط حين كان شاباً بالحزب الشيوعي الأميركي، وكذلك دعم الجانب الجمهوري في الحرب الأهلية الإسبانية. عُين من قبل ليسلي غروفس (مات ديمون) قائداً لـ«مشروع مانهاتن»، وهو مشروع سري يهدف إلى تطوير قنابل نووية في حمّى سباق التسلّح ضد النظام النازي. كان أوبنهايمر مزعجاً للمؤسسة السياسية الأميركية، وخصوصاً للويس شتراوس (روبرت داوني جونيور، بأداء درامي عالي). متعدد الأوجه هو «أوبنهايمر»، يعمل على مختلف المستويات، يقدم عناصر سيرة ذاتية (مغامراته الطلابية والحميمية، عشقه للفيزياء، علاقاته بأصدقائه) وخلفية مثيرة تتعلق بالخوف الأميركي من الأحمر والهلع من الشيوعية.

يقدم نولان فيلم رعب، يطرح تساؤلات حول إمكانية نهاية العالم بالتدمير النووي. والحدث الرئيس في الفيلم هو تجربة «ترينيتي» النووية في صحراء نيو مكسيكو في تموز (يوليو) 1945. والسؤالان الرئيسيان اللذان يدور حولهما الفيلم لمدة ثلاث ساعات هو ما إذا كان أوبنهايمر بطلاً أو مجرماً؟ خادماً مخلصاً للولايات المتحدة الأميركية أو جاسوساً للاتحاد السوفياتي؟ وهذان السؤالان يصعب الإجابة عليهما أيضاً بسبب الطبيعة المعقدة والمتناقضة للأحداث التاريخية وشخصية أوبنهايمر نفسه. يقدم السينمائي البريطاني دراما فيها إثارة قضائية وانتقام ضمن جلسات غير علنية تُحاك فيها المكائد وتهدف إلى إذلال وتدمير مصداقية العالم، عقدتها وكالة الطاقة الذرية الأميركية، بناءً على تقارير لمكتب التحقيقات الفيدرالي أدت إلى إلغاء تصريح أوبنهايمر الأمني في أميركا المكارثية عام 1954.

«أوبنهايمر»، «مبغ بانغ» سينمائي، ضخم مدمّر في استنتاجاته، وعادل للعلماء المتورطين في تلك اللحظة التاريخية. يُظهر صورة لعالم ذكي بمصير ملعون، على الرغم من أنه أصبح «أهم رجل في العالم» في المرحلة الأخيرة الفوضوية من الحرب العالمية الثانية، إلا أنّ زوبعة التاريخ لا تزال إلى اليوم تنزع عجلة القيادة من يديه. وعلى الرغم من أنه ليس واضحاً في الفيلم، فإن أوبنهايمر

كلاكيت

جين كامبيون تقاطع «مهرجان القدس» الإسرائيلي

انسحبت المخرجة الأسترالية جين كامبيون (الصورة) من «مهرجان القدس السينمائي» الذي اختتم قبل يومين، إلى جانب ما لا يقل عن ثلاثة آخرين من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا سحبوا أفلامهم من المهرجان، رفضاً لتواطئه مع الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وأوضحت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لـ«إسرائيل»» في بيان أنّ كامبيون الحاصلة على جائزة الأوسكار في الإخراج، والمخرجة الباسكية إستريباليز أوريسولا سولاغورين طالبتا بسحب أفلامهما من المهرجان، إذ كان من المتوقع عرض فيلم Sweetie الذي أخرجته كامبيون في عام 1989، كما كان من المتوقع أن تشارك أوريسولا فيلماً للمرة الأولى في المهرجان.

وفي ظل شراكة المهرجان مع «وزارة الثقافة» الإسرائيلية، أعلنت المخرجتان انسحابهما من الفصل العنصري الإسرائيلي في المهرجان، ليتبعهما في ذلك ما لا يقل عن ثلاثة آخرين، من الولايات المتحدة وبريطانيا. ونقلت الحملة أن المخرج الأميركي جيمس شاموس، الرئيس التنفيذي السابق لشركة Focus Features، قد أشاد بدعم العاملين في مجال الثقافة الدولية لحقوق الفلسطينيين بصورة تنم عن تضامن حقيقي مع القضية الفلسطينية. كما عقّب جيمس على الانسحاب بقوله: «يشاهد العالم أنّ الحكومة الإسرائيلية تكثف هجماتها على سكان القدس الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، وصانعي الأفلام يأخذون عبارة الممثلة إيما واتسون عن تزايد وضرورة دعم الفلسطينيين على محمل الجد». وشكرت الحملة صانعي الأفلام الذين قاطعوا المهرجان قائلة: «نحن نقدر تقديراً عالياً هذا التضامن الهادف»، داعيةً جميع المخرجين والفنانين الآخرين إلى رفض «المشاركة في محاولات الفصل العنصري الإسرائيلية لغسل انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين».

«باربي» تبيض ذهباً

أعلنت شركة «وارنر برادرز» موزعة فيلم «باربي» أول من أمس أنّ الفيلم الجديد الذي تؤدي بطولته الممثلة مارغوت روبي في دور الدمية الشهيرة، اكتسح دور السينما في عرضه الافتتاحي مطلع هذا الأسبوع. وأضافت الشركة أنّ الفيلم جمع 155 مليون دولار تقريباً ليسجل رقماً قياسياً في قائمة أعلى الأفلام تحقيقاً للإيرادات في العرض الافتتاحي داخل الولايات المتحدة في عام 2023 وفق ما نقلت وكالة «رويترز». كما حقق فيلم «أوبنهايمر» للمخرج كريستوفر نولان، إيرادات فاقت التوقعات بعدما جمع 80.5 مليون دولار.

وقدمت هذه الإيرادات دفعة قوية للاستديوهات ودور العرض التي تعاني من صيف مخيب للآمال حتى الآن. فقد تراجعت مبيعات التذاكر عن العام الماضي رغم طرح مزيد من الأفلام في دور السينما. تدور أحداث فيلم «باربي» للمخرجة غريتا غيروينغ حول الدمية التي ظهرت للمرة الأولى قبل 60 عاماً. علماً أنّ الشريط سيطرح في الصالات اللبنانية في شهر آب (أغسطس) المقبل.

إضراب هوليوود وصل إلى «البندقية»

أعلن «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» أنّ فيلم «كوماندانتي» (Co-mandante/ الصورة) للمخرج الإيطالي إدواردو دي أنجيليس، سيُعرض في الافتتاح بدلاً من ذلك الذي كان مقرراً أصلاً، على خلفية إضراب تاريخي في هوليوود. وسبق للمهرجان الذي تقام دورته الثمانون في جزيرة ليدو الإيطالية بين 30 آب (أغسطس) و9 أيلول (سبتمبر) أن أعلن أنه سيُفتتح بفيلم «تشالنجرز» (Challengers) للمخرج الإيطالي لوكا غواداينينو، من بطولة زنداية وجوش أوكونور ومايك فايست. لكنّ هذا الفيلم الروائي «لن يشارك في المهرجان بعد القرارات التي اتخذتها الجهة المنتجة»، وفق ما أفادت الـ«موسترا» في بيان نقلته وكالة «فرانس برس». ويأتي هذا التبديل فيما بدأ حوالى 160 ألف ممثل تلفزيوني وسينمائي أميركي في 14 تموز (يوليو) تحرّكاً اجتماعياً لم تشهده هوليوود منذ عام 1960، تتسبّب في شلل الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الأميركي. ويطالب الممثلون وكتّاب السيناريو بزيادة أجورهم التي تشهد ركوداً في زمن منصات البث التدفقي، ويرغبون في الحصول على ضمانات بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لمنع هذه التكنولوجيا من إنشاء نصوص أو استنساخ صوتهم وصورتهم. ويتناول «كوماندانتي» المستوحى من قصة حقيقية قصة تولي قبطان غواصة يؤدي دوره بيار فرانشيسكو فافينو إنقاذ 26 غريقاً بلجيكياً خلال الحرب العالمية الثانية. ويُقام عرض الفيلم الذي سيكون الأول عالمياً ليلة افتتاح أقدم مهرجان سينمائي في 30 آب (أغسطس)، في القاعة الكبرى في قصر السينما على جزيرة ليدو في بحيرة فينيسيا.

وسبق لإدواردو دي أنجيليس (44 عاماً) أن تولى إخراج «انديفيزيبيلي» (Indivisibili) عام 2016 ومسلسل «ذي لايينغ لايف أو أدالتس» (The Lying Life of Adults) عبر نتفليكس.

قيد التصوير

باسم ياخور: حكايتي مع الفنّ السابع

على الرغم من ارشيفه التمثيلي الغني على الشاشة الصغيرة، خاض النجم السوري مشاركات سينمائية معدودة. تحت إدارة المخرج جود سعيد، يخوض تجربة جديدة من خلال فيلم «سلمى» الذي تشارك كتابته سومر إبراهيم وطارف علاف

وسام كنعان

استحال باسم ياخور علامة فارقة في الفن السوري بفضل تراكم تجاربه عبر السنوات: إرث درامي وازن، ومنجز ثري، وموهبة مدعّمة بخبرة وافية، وبراعة في الاختيار بين الأدوار. يبدو ذلك صريحاً من خلال قنصة النجاح تلو الآخر، إما على المستوى الجماهيري، أو من ناحية القيمة النوعية والحالة الفكرية. إذ سيكون مسؤولاً عن أدائه وسويّة حضوره بغض النظر عن قيمة العمل أو عمقه.

عموماً، مهما كان الممثل في بلادنا العربية قادراً على التجديد، وبارعاً في خلق شخصيات منوّعة ومتباينة، سيعجز في محلات عدّة عن صوغ الفرجة المدهشة التي يترصّدها الجمهور دائماً، بسبب اضطراره للظهور الغزير سنوياً، مقارنة بالدول المتحضرة فنياً ودرامياً. لذا، لم يكن هناك أمام

> قد يستغرق التصوير في طرطوس أكثر من شهرين

ياخور سوى الاعتناء بالخيارات، والذهاب نحو المطارح التي تليق ببنيته وتركيبته كممثل، عدا عن تحقيقه نجاحات كبيرة في الكوميديا.

في الموسم الأخير، كان باسم «نجم الشبّاك» من دون منازع في «العربجي» (كتابة: عثمان جحى ومؤيد النابلسي، وإخراج: سيف السبيعي) الذي أعدّ بمنطق شعبوي يناسب جمهور رمضان. لكن اليوم يبدو كمن تجهّز لطبق ثانٍ يلبّي الحالة الفكرية والثقافية. إذ سيكون النجم السوري حاضراً كضيف شرف في «سلمى» (إخراج جود سعيد وكتابته مع سومر إبراهيم وطارق علاف). الفيلم الذي سيبدأ تصويره يوم الجمعة المقبل في طرطوس، قال لنا مخرجه إنّه: «حكاية امرأة تؤدي دورها النجمة سلاف فواخرجي. تعيش مع حميها وابنها وابن أختها الذي انقذته من انهيار البناء الذي كانوا يعيشون فيه أثناء الزلزال الذي تسبّب بموت والدته لتصبح «سلمى» أمّه».

وعن سبب اختيار قصة هذه المرأة لتكون محور العمل، يعلّق: «هي مثال لسوريات كثيرات ممن فقدن أزواجهن من دون أن يعرفن لماذا. هي تبحث عن شهادة وفاة لزوجها لتستطيع مواصلة حياتها. تقودها رحلة البحث هذه نحو الاصطدام بكل ما نعيشه اليوم من منغّصات، سواء كانت مادية أو غير ذلك، لتجد نفسها فجأةً في موقف يفرضه عليها اعتدادها بنفسها، فتترشّح لمجلس الشعب وهنا تقودها الأقدار إلى حكاية من نوع مختلف».

أما النجم السوري باسم ياخور، فيحكي في حديثه معنا عن علاقته كممثل بالفنّ السابع، قائلاً: «تجربتي في السينما ليست غنية. لدي فيلم في مصر وآخر في سوريا. لم يسبق أن عُرضت عليّ تجارب سينمائية كثيرة، لذا فقد وجدت نفسي اليوم عندما تلقيت عرض فيلم «سلمى» بحماسة كبيرة». ويضيف: «التجربة السينمائية مغرية لأنّ هذا النوع من العمل متأنٍّ، وهادئ. أما الدراما التلفزيونية، فهي، وإن كانت جيّدة ناهيك بالحبّ والعلاقة الشخصية والصداقة التي تربط العاملين في المهنة بعضهم ببعض، والإيمان بالمشاريع والرغبة في أن نُسجل حالات من التعاطف الفكري والفني... هذا كله مطلوب وأعتقد أنّه واجب على الجميع». ويختم حديثه قائلاً: «احتاج السينما السورية اليوم أن نصنع نقاط اختلاف، ومنصات انطلاق متمايزة وجديدة، ويسعدني جداً أن أكون في إحداها تحت إدارة مخرج مثل جود سعيد».

بالنسبة إلى أي ممثل، فيشرح ياخور أنّ الأمر «مرتبط بقيمة المادة المقدّمة وأهميّتها. يمكن أن تصبح المسألة هدفاً للممثل إن كانت الحالة الفنية في الشريط جيدة وراقية، فتغريه ليكون جزءاً منها».

وبالنسبة إلى خصوصية التعامل مع جود سعيد، فيلفت إلى أنّه مخرج «متميّز، ومهمّ، ومتأنٍّ، وله تجارب جميلة جداً وخصوصاً في السينما. صقل أدواته وبلور وجهات نظر في حالات متفردة... واليوم يبدو لي أنّه يحضّر لهذه التجربة جيّداً، لأنّ الورق مكتوب بعناية. كما أنّني واثق ومتأكد بأنّ النتائج ستكون مهمة. هذا مشروع شخصي يراهن عليه جود، وأنا بدوري أراهن على وجودي معه لإنجاز حالة لطيفة ومختلفة».

ويكمل قائلاً: «سيستغرق العمل وقتاً طويلاً، وقد يستمرّ التصوير لأكثر من شهرين. كلّ هذه المعطيات تشجّع على الانخراط في المشروع، بالإضافة إلى الطاقم والأسماء المليئة بالحب والشغف لصنع عمل روائي مترجم إلى صورة سينمائية متقنة».

وعن مشاركته في العمل من دون أجر مادي كما أخبرنا فريق الفيلم، فيشدّد باسم على أنّه «أحياناً لا ترتبط كل زوايا الحالة المهنية بالجانب المادي. فهناك مشاريع لها ظروفها وتتمتّع بعوامل جذب، لا تأخذ المتسع نفسه من الوقت الذي يخدم المشاهد ونوعيّتها، إذ إنّ العمل السينمائي ينتمي للنوعية الثقافية والفكرية الأشبه بالرواية السينمائية. لكن بالنسبة إلى التلفزيوني، فهو إلى حدّ ما يميل نحو الاستهلاك، لذا تبقى التجربة، نوعياً وثقافياً وفكرياً، منتمية إلى مدرسة نخبويّة أكثر. وصحيح أنّ هناك تجارب تجارية وأحياناً جماهيرية، لكن تبقى للعمل السينمائي خصوصيّته». أما عن سبب صمود السينما كحلم

يحلّ ياخور ضيف شرف على الشريط الذي تودي بطولته سلاف فواخرجي

راديار

شركات الإنتاج اللبنانية «تتبادل» النجوم السوريين

زكية الديراني

يمكن القول بأنّ ما يشبه عملية تبادل بين الممثلين السوريين شهدتها أخيراً أروقة شركتي الإنتاج اللبنانيتان «صبّاح إخوان» (يديرها صادق الصبّاح) و«إيغل فيلمز» (جمال سنان). لم تمرّ أيّام قليلة على إعلان «صبّاح إخوان» عن تعاقدها مع النجم السوري محمد الأحمد لبطولة مسلسل رمضاني بعنوان «2024» (كتابة بلال شحادات وإخراج فيليب اسمر) وبجمعه مع نادين نجيم، حتى كشفت «إيغل فيلمز» أخيراً عن تعاونها مع قصي خولي في مجموعة أعمال أولها مشروع درامي لشهر الصوم.

كما هو معروف، فإن حظوظ النجوم السوريين وافرة في شركتي الإنتاج اللبنانيتين. هذا الأمر ليس بناء على طلب المنتجين فحسب، بل بأوامر من القائمين على تطبيق «شاهد» المنضوي تحت شبكة mbc السعودية، الذي يعرض الإنتاجات المشتركة لتلك الشركتين. إذ يعتبر السعوديون أنّ النجوم السوريين هم الأوفر حظاً للترويج لمسلسلات يلعبون بطولتها إلى جانب مجموعة من الممثلين اللبنانيين. هذا التكتيك في اختيار الممثلين، لم يعد حكراً على الأعمال المشتركة فحسب، بل أيضاً أصاب المسلسلات المعرّبة المأخوذة عن فورما تركي التي تصوّر في مدينة إسطنبول التركية، وبات يطغى حضور السوريين على حساب الممثل اللبناني.

بعد فشل مسلسل «واخيراً» (كتابة وإخراج أسامة الناصر) الذي جمع نادين نجيم وقصي خولي وعرض في رمضان الماضي، قررت «صبّاح إخوان» إعادة خلط الأوراق لتعيد الأضواء إلى الممثلة اللبنانية بعدما تراجعت بسبب ضعف السيناريو والإخراج في عملها الأخير. أول خطوة قامت بها فكّ ثنائية نادين وقصي بعدما عملا في مجموعة مسلسلات من بينها «خمسة ونص» (تأليف إيمان السعيد وإخراج فيليب أسمر) و «2020» (كتابة بلال شحادات ونادين جابر وإخراج فيليب أسمر).

من هنا، قررت الشركة تكرار العمل مع المخرج فيليب اسمر، وتعاقدت أيضاً مع السوري بلال شحادات لكتابة مسلسل رمضاني بعنوان «2024» من بطولة نادين نجيم ويتألف من 15 حلقة. العمل سيكون منفصلاً عن تعاون مع «صبّاح»، بل كان يتنقل بين شركات عدة أهمها «إيغل فيلمز» بعدما لعب بطولة مسلسل «للموت» (كتابة نادين جابر وإخراج فيليب اسمر) بموسميه الأول والثاني (2022) الذي جمعه بماغي بو غصن ودانييلا رحمة. يومها، أطل الأحمد بدور هادي، وسرق الأضواء مع

> تعاقد قصي خولي على مسلسل رمضاني من إنتاج «إيغل فيلمز»

لكن الممثل السوري لم يسبق أن في هذا السياق، وقع خولي عقداً مع «إيغل فيلمز» لمجموعة مسلسلات سيعرض بعضها في رمضان وبعضها الآخر خارجه. لكن من المتوقع ألا تكون ماغي بو غصن بطلة في تلك المشاريع، بل تم ترشيح الممثلة دانييلا رحمة لتقف إلى جانب نجم «تخت شرقي» (كتابة يم مشهدي وإخراج رشا شربتجي)، في ثنائية جديدة بين الممثلة اللبنانية والنجم السوري، بطلب من الشبكة السعودية التي تبحث عن نجوم ذوي شعبية في الخليج والعالم العربي.

وتوضح المعلومات أنه من المتوقع أن تكتفي «إيغل فيلمز» بعمل مشترك واحد في شهر رمضان المقبل سيكون نجمه خولي، بينما تحضر في مجموعة مشاريع مصرية أخرى.

هكذا، انقلبت المعادلة بين «صباح إخوان» و«إيغل فيلمز» بإعلان انطلاق السباق الدرامي لرمضان 2024 بنجمين سوريين يتعاونان للمرة الأولى مع شركتي الإنتاج. وهذا الأمر حرّك الساحة الفنية قليلاً، ربما يغيّر المشهدية قليلاً ويدفع إلى متابعة الأعمال بعدما وقعت في فخ التكرار والرتابة.

ما وراء الصورة

#صار_الوقت: همروجة لتناسي «مغارة» رياض سلامة

نزار نمر

خلال دقائق معدودة، أنزل تويتر مساء الخميس الماضي هاشتاغ #لين_طالب عن عرشه بعد تربّعه هناك لأيّام متتالية، ليحلّ مكانه هاشتاغ #صار_الوقت، بالإضافة إلى اسمَي الوزير السابق وئام وهاب والصحافي سيمون أبو فاضل. الأخيران كانا السبب وراء الفورة الإلكترونية، بعد شجار وتضارب وقع بينهما على هواء البرنامج الذي يقدّمه مارسيل غانم على MTV. البرنامج بدوره أصبح مرتعاً للإشكالات، إذ لم تكن هذه المرّة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة التي يشهد فيها حلبات المصارعة، بل بات الأمر يتكرّر، ما أثار الشكوك حول احتمال ارتياح القائمين على «صار الوقت» لذلك طالما أنّه يجعل برنامجهم على لسان الناس، على طريقة الولد الذي قطع المياه عن قريته. علماً أنّ البرنامج يسوّق كمنصّة و«مساحة آمنة للحوار»، واستحدثت فقرة للمناظرة بالتعاون مع «المعهد الوطني الديموقراطي» (NDI) بهدف «توسيع ثقافة النقاش في لبنان» («الأخبار» 2022/2/19)، وNDI بدوره يجمع كلّ ما هنالك من معلومات شخصية عن المشاركين.

ليس جديداً حصول إشكالات بين شخصَين أو أكثر خلال برامج حوارية، لكنّ تكرار الأمر في برنامج واحد بالتحديد، يثير حتماً الأسئلة، وخصوصاً عندما يكون هدفه المعلن «توسيع ثقافة النقاش». بالنسبة إلى اللبنانيّين كان إكمال الحلقة مع كلّ ضيف على انفراد، في ما رأه كثر إثباتاً لنظريّتهم حول العلاقة مع رياض سلامة وتسخير هواء الحلقة لتلميع صورته مع اقتراب انتهاء

> يجمع NDI كلّ ما هنالك من معلومات شخصية عن المشاركين

الإعلام المهيمن يستغلّ موضوع السياحة الصيفية للتغطية على معاناة الناس (Deviant art)

عنه، فاعتبر ناشطون أنّ ما حصل لم يكن سوى «همروجة» لدرء الأنظار عن انتهاء ولاية سلامة والفضائح في المصرف المركزي ووزارة المال.

المضحك بالنسبة إلى اللبنانيّين كان إكمال الحلقة مع كلّ ضيف على انفراد، في ما رأه كثر إثباتاً لنظريّتهم حول العلاقة مع رياض سلامة وتسخير هواء الحلقة لتلميع صورته مع اقتراب انتهاء ولايته ومغادرته الحمرا (تستضيف LBCI أيضاً سلامة غداً الأربعاء). لاحقاً، مع خروج أبو فاضل من مبنى الاستديو، تجدّد الإشكال في الباحة، وشوهد تدخّل للجيش اللبناني الذي يتواجد هناك أصلاً مع كلّ حلقة، ولا سيّما منذ الإشكال الذي وقع على الهواء أواخر العام الماضي بين مناصري «التيار الوطني الحر» ومؤيّدي النائب السابق.

الحديث يتعدّى الحادثة بحدّ ذاتها والانتقادات والسخرية، إلى نقاش حول دور الإعلام بشكل عام واحترام قواعد المهنة وأصول الحوار الحضاري، في بلد هو بأمسّ الحاجة إلى الهدوء والحوار والكلام عمّا يهمّ الناس ويطال حياتهم اليومية. فـ«كلام الناس» في مكان مختلف تماماً، ولو أنّ الإعلام المهيمن يستغلّ غيمة السياحة الصيفية للتغطية على معاناتهم. الإعلام هذا لن يفتح مجالاً لما يمسّ برعاته أو مَن يستفيد منهم، وهكذا ترمى «فتّيشة» تلو الأخرى في محاولة لحرف أنظار الناس والتغطية على كلامهم. في هذا السياق، كان طبيعيّاً أن يثير ما حصل في استديوهات النقاش شكوك الناشطين حول مدى «عفويته» وما إذا كان للموضوع علاقة برياض سلامة، وصولاً إلى مهاجمة البرنامج كما هو باعتباره «أحد أدوات المنظومة» على حد تعبير المنتقدين. أضف إلى ذلك عدد الأفراد أو الجهات السياسية الممنوعين من حضور البرنامج، ضيوفاً أو جمهوراً، بسبب خلافات مع القائمين عليه، ما يخالف، منطقيّاً، نظرية النقاش المفتوح وبحصر الآراء المتداولة في تقويض واضح لحرّية التعبير من إعلام يعتبر نفسه «موضوعيّاً». والإثبات على ما سبقَ ما هو إلّا رياض سلامة نفسه! يا للمصادفة، فكلّ مَن أعفوا من منع الظهور على mtv، يؤيّدون سلامة وسياساته.

هكذا إذاً «التهى» اللبنانيّون بما حصل مساء الخميس، لكن مع جانب إيجابي تمثّل في فتح النقاش حول دور برامج مماثلة وضيوفها وأجنداتها الظاهرة أو المستترة، إضافةً إلى تجنّبهم «طعم» يُنسيهم الغاز مغارة «المركزي». «صار الوقت» لفتح النقاش حقّاً ومن دون قيود، ليصدح كلام الناس بدءاً بالذين لا صوت لهم... لكن طبعاً ليس مع مارسيل غانم!

يحدث في القاهرة الآن

أزمة الكهرباء: الإعلام المصري يتمرّد على السيسي؟

لبنى سليمان

لا شكّ في أن أزمة الكهرباء التي تعيشها غالبيّة محافظات مصر غير مسبوقة خلال السنوات العشر الأخيرة، وبالتالي فتعامل العديد من الإعلاميين معها أيضاً غير مسبوق. إذ تعالت الأصوات التي تنتقد الوضع وتهاجم أجهزة الدولة، عكس ما كان معتاداً منذ سيطرة أجهزة الرئيس عبد الفتاح السيسي على منظومة الإعلام في المحروسة، إذ كانت الانتقادات معدومة والتبرير وحده هو المتاح. ثلاثة من أهم الإعلاميين في مصر ممن كانوا نجوماً حتى قبل ثورة يناير، خرجوا عن طوعهم في ما يتعلّق بتغطية أزمة الكهرباء التي دخلت أسبوعها الثاني. صحيح أن أحدهم وهو عمرو أديب محسوب على السعودية كونه يقدّم برنامج «الحكاية» على قناة «mbc مصر»، لكنه يواصل رفع سقف الانتقادات وعدم مسك العصا من المنتصف، كما كان يفعل سابقاً. أما أحمد موسى مقدّم برنامج «على مسئوليتي» على قناة «صدى البلد»، فسار على نهجه المعتاد حيث التبرير المعلن والنقد المبطّن. المفاجأة الكبرى كانت من لميس الحديدي مقدّمة برنامج «كلمة أخيرة» على قناة «أون» التابعة لـ «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية»، إذ كرّرت انتقاداتها للأزمة سواء عبر الشاشة أو من خلال حسابها على تويتر. كان معتاداً في السنوات الماضية إمّا صمت مقدّمي البرامج في الأزمات الكبرى، وكانت التعليمات تتوزّع على كلّ المسؤولين في القنوات بعدم طرح الأزمة للنقاش، أو الالتزام بالبيان الرسمي وتوزيع أسماء شخصيات لإجراء مداخلات هاتفية لتخفيف حدّة الأزمة، إلى درجة أنه في حال عدم توافر أيّ من تلك الشخصيات وقت الهواء، يحظر على معدّي البرامج الاتصال بأيّ مصدر خارج القائمة. بالطبع، كان صوت الجمهور محجوباً، ولا مجال للاستماع إلى شكاوى الناس أو تعليقاتهم واقتراحاتهم. لكن أحمد موسى خالف ذلك بوضوح في أزمة انقطاع الكهرباء الحالية. إذ نزّلت كاميرا برنامجه «صدى البلد» إلى أكثر من منطقة، وسألت الناس عن عدد مرات انقطاع الكهرباء يومياً. كان المراسل حريصاً على معرفة اسم المنطقة، ليمتدّ التقرير قرابة خمس دقائق، وينتهي بخلاصة أنّ الأزمة طالت معظم المناطق في إقليم القاهرة الكبرى، حيث المحافظات الثلاثة، العاصمة والجيزة والقليوبية. أمر يؤكّد تغيّراً واضحاً في سياسة قناة «صدى البلد». مع العلم أن مالكها محمد أبو العينين يتبوأ رسمياً منصب وكيل مجلس النواب الموالي بالكامل للنظام القائم.

صحيح أنّ باقي فقرات برنامج «على مسؤوليتي» قدّمت تبريرات للأزمة المستفحلة، لكن مع عبارات من بينها «مش كنا خلصنا من الموضوع ده»، و«من حق المواطن يزعل»، و«الكهرباء موجودة في الساحل الشمالي والعلمين». العبارة الأخيرة ركّزت عليها أيضاً لميس الحديدي في تغطيتها للأزمة. قالت بوضوح إنّ قطع الكهرباء في محافظات الصعيد وصل إلى ستّ ساعات متتالية، بينما لم تلاحظ غيابها في قرى الساحل الشمالي. هذا «التسخين» الذي يبدو طبقيّاً وغير معتاد، يعرف العالمون ببواطن الأمور أنه غير موجّه إلى مالكي الشاليهات في قرى الساحل الشمالي، إنما إلى «مهرجان العلمين» الذي تتّجه الأنظار إليه حالياً، في إشارة واضحة إلى أن النظام الحالي يفضّل مشاريعه الأحدث على باقي مناطق الجمهورية ومحافظاتها.

تلك التسريبات تعدّ واحداً من ثلاثة سيناريوهات تداولها الناس بعد اشتعال الأزمة. الأول هو سيناريو الحكومة الذي يقول بأنّ انقطاع الكهرباء سببه تأثير الحرّ الشديد على محطات التوليد، وأن قطع الكهرباء يهدف إلى حمايتها من الانفجار. لكن السيناريو لم يصمد طويلاً، إذ فرض سيناريو آخر نفسه، ودعمه بقوة عمرو أديب في برنامجه «الحكاية»، هو أنّ القطع يهدف إلى توفير الغاز لتصديره إلى أوروبا لتعويض نقص الدولار في مصر. ركز أديب في تغطيته على أهمية مصارحة الناس بما جرى، ملمّحاً إلى أن وزارتَي الكهرباء والبترول لا تقولان الحقيقة وأن شخصاً ما يجب أن يتدخّل للتنسيق بينهما، في إشارة إلى الحاضر الغائب في الأزمة، وهو رأس النظام الذي لم يصدر عنه أيّ تعليق.

وزاد الطين بلّة، صدور بيان غير مفهوم من شركة الكهرباء الرئيسية في مصر حول مواعيد انقطاع الكهرباء، ليوجه الإعلاميّون الثلاثة مساء أول من أمس الأحد، انتقادات حادّة للبيان، تأكيداً أن سياسة الانتقادات التي بدأت نهاية الأسبوع الماضي مستمرة. كما أن تمرّد الثلاثي على قبضة النظام ربما يكون بداية لاستعادة الفضاء المصري، هامشاً من حريته المسلوبة. إلا إذا كانت جعبة الرئيس المصري تحمل مفاجأة جديدة وغير سارة لمناصري حرية الإعلام.

أحمد موسى خالف جميع التوقعات في أزمة انقطاع الكهرباء

عَ السريع

◀ في سياق سياسة التطبيل لرياض سلامة التي تعتمدها القنوات اللبنانية، وقبل أيام قليلة من انتهاء ولايته، يحلّ حاكم مصرف لبنان، غداً الأربعاء، ضيفاً على lbci من خلال مقابلة بعنوان «حوار المرحلة» (س: 20:30) تجريها رولا حداد. فور إعلان المحطة التي يديرها بيار الضاهر والتي لطالما كانت في مقدّمة المؤسسات الإعلامية التي تمعن في تلميع صورة سلامة، انهالت عليها التعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، متهمةً إيّاها باستغلال الساعات الأخيرة من وجود الحاكم في منصبه لتبرئته من ملفات الفساد المالي والإداري.

◀ بعد غياب فترة طويلة عن الكاميرا، أعلن نيشان ديرهاروتيونيان عن تصويره حلقتين مع مارسيل خليفة بعنوان «نيشان بالأسود».

وتنشر مقدّم البرامج اللبناني مجموعة صور على السوشل ميديا جمعته بالفنان اللبناني في الكواليس، لافتاً إلى أنّ الحلقتين تتضمّنان جوانب عدّة في حياة خليفة الفنية والعائلية، من دون الكشف عن الجهة التي ستعرضهما. من جانبه، أعاد الأردني إياد الخزوز نشر تغريدة نيشان، معلناً أنّ شركته I see media هي منتجة هذا المشروع، من دون إعطاء أي تفاصيل حول توقيت الكشف عنه.

◀ بدأ مروان خوري أخيراً تصوير الموسم الخامس من برنامجه الحواري الغنائي «طرب مع مروان» الذي يُعرض على «التلفزيون العربي 2» القطري. يصوّر البرنامج حالياً في بيروت، ويستقبل نجوماً من مختلف الجنسيات العربية ويحاورهم حول أعمالهم وآخر مشاريعهم. كما يقدّم الضيوف وصلات غنائية على المسرح من أعمالهم القديمة والجديدة، وغالباً ما يتشارك خوري غناءها فيما يعزف على البيانو. ومن المتوقع أن يعرض الجزء الخامس من البرنامج ضمن برمجة الخريف التي تنطلق في شهر أيلول (سبتمبر) المقبل. وفي سياق آخر، يستعدّ الملحن والمغني اللبناني لجولة فنية تشمل دولاً عربية عدّة أبرزها سهرته ضمن «ليالي قلعة دمشق» المقرّرة في 5 آب (أغسطس) المقبل.

◀ يستعدّ الممثل السوري مهيار خضّور (الصورة) لتجسيد دور البطولة في المسلسل العربي المشترك «عرّابة بيروت» (تأليف: مازن طه ونور الشيشكلي، وإخراج: فيليب أسمر، وإنتاج: «إيغل فيلمز»). يسلّط العمل الضوء على قضايا ضجّت بها العاصمة اللبنانية في خمسينيات القرن الماضي وحرّكت الرأي العام. تجري حالياً عمليات التحضير لبدء التصوير في بيروت قريباً، على أن تضمّ قائمة الأبطال أيضاً كلّاً من: جوليا قصّار ونور الغندور. على أن يتم الاتفاق مع بقية الممثلين والكادر الفني تباعاً. وبعد انتهائه من تصوير مسلسله «كانون» (تأليف: علاء مهنا، وإخراج: إياد نحاس) الذي تشارك بطولته مع بسام كوسا وجوان خضر وعبد الفتاح مزين وحسام الشاه، بدأ خضّور أخيراً تصوير مشاهده في مسلسل «عقد إلحاق» (تأليف: أحمد أبو شقير ودعاء حرون وهدى بيرقدار، وإخراج: ورد حيدر) المكوّن من 12 حلقة.

◀ يدرس فريق عمل الفيلم المصري «الملحد» المنتظر عرضه قبل نهاية هذا العام تغيير اسمه بعد اعتراض الرقابة السعودية عليه. فيما أقرّت الأخيرة بأنّ المحتوى لا يحتاج إلى أي تعديلات، يبدو أنّ العنوان قد «يحرج» المتفرّج السعودي، كما أكد مصدر مقرب من المنتج المصري أحمد السبكي. يدور الشريط حول شاب يعاني من أزمة هوية دينية، قبل أن يسترد إيمانه في النهاية. العمل الذي كتبه إبراهيم عيسى، وأخرجه محمد جمال العدل، يؤدي بطولته كل من: أحمد حاتم، ومحمود حميدة، وتارا عماد، وشيرين رضا. لم يتم تحديد موعد نهائي لعرضه بعد، سواء في مصر أو الخليج. علماً أنّ المنتجين في العامين الأخيرين ينسّقون التواقيت مع الموزّعين في السعودية.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 25 تموز 2023 العدد 4969

سياحة داخلية

حاصبيا: طفرة رفعت أسعار الأراضي

بهجت سعيد

بعد تحرير الجنوب عام 2000، اتسم النشاط الاقتصادي لسكّان حاصبيا بالاعتماد على المواسم الزراعية، ولا سيّما مخزون النصف مليون شجرة وبساتين اللوز والليمون والخضر المحاذية لنهر الحاصباني. لكن الأزمة الاقتصادية الأخيرة دفعت بأصحاب البساتين المجاورة للنهر، إلى استثمارها سياحياً لتأمين مردود مادي أكبر. عدوى انتقلت من مزارع إلى آخر حتى ضاقت ضفاف النهر بالشاليهات والمسابح الخاصة.

ومع تحوّل أصحاب البساتين نحو الاستثمار السياحي، تعدّلت لائحة أسعار الأراضي. تاريخياً، كانت أسعار العقارات المحاذية لأقنية مشاريع الري أغلى من البساتين المجاورة للحاصباني. لكن تغير وجهات الاستثمار، بدّل الأسعار لصالح جيران النهر. قبل نحو عشرين عاماً، اشترى «أبو عماد» بستاناً مساحته دونماً واحداً محاذياً لمجرى النهر بـ 10 آلاف دولار. وبالتزامن، اشترى بستاناً بالمساحة نفسها مجاوراً لقناة الري بـ 20 ألف دولار. لكن الواقع تبدّل أخيراً، إذ تلقى «أبو عماد» عروضاً بشراء البستان المجاور للنهر بـ 70 ألف دولار، فيما عرض شراء بستان قناة الري لم يتجاوز 40 ألفاً.

المنطقة الريفية النائية بدأت تخطو خطوات واثقة من الزراعة نحو السياحة، مستفيدةً من الاستقرار الأمني جنوباً. «الزراعة لم تعد تأتي بهمّها»، يقول قاسم الحمرا الذي شيّد ثلاث شاليهات للإيجار في بستان الليمون الذي ورثه عن والده، بجوار الحاصباني. أما زميله في قطاع الشاليهات محمود زويهد، فيلفت إلى أنّ «الحجوزات تأتي من أشخاص من خارج المنطقة».

لم يقتصر التفكير في الاستثمار السياحي لأصحاب البساتين على نهر الحاصباني ببناء المسابح والشاليهات الخاصة، بل تعدّاه إلى تشييد منتزهات ومسابح عامّة، لتكون متنفّساً لأهالي المنطقة وغيرهم.

في هذا السياق، يرى فراس أبو رافع، وهو مالك منتزه ومسبح عام، أنّ «هذا النوع من المنتجعات يشكّل مكاناً لالتقاء اللبنانيين من كل المناطق، كما يسهم في تفعيل الحركة الاقتصادية، ويُسهم في وضع حاصبيا على الخريطة السياحية اللبنانية».

أصحاب المطاعم واكبوا زيادة عدد الروّاد. مُنح الحمرا، صاحب أحد المنتزهات على ضفاف الحاصباني، لفت إلى تطوير حجم المطبخ التابع للمطعم لتلبية أعداد الزبائن بعدما عادت الحركة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية عام 2019.

بلدية حاصبيا استشعرت أيضاً من خلال حركة سياحية استثنائية ستشهدها المنطقة مع رواج السياحة الريفية والإقبال على حجز المسابح الخاصة وبيوت الضيافة، صيفاً سياحياً. هكذا، عملت على تأمين الكهرباء على مدار الساعة يومياً من خلال المولدات الخاصة، منذ مطلع شهر أيار (مايو) الماضي.

على بالي

أسعد أبو خليك

هذا خبر كان يمكن أن يُصيب غسان كنفاني أو شفيق الحوت بمرض. بلغت الصادرات العسكريّة الإسرائيليّة للعام الماضي 12,5 مليار دولار. هذا الرقم الكبير ليس هو المفاجأة. المفاجأة هي أنّ 24 في المئة من الصادرات (أي نحو الربع) توجّهت إلى دول عربيّة. وزارة الدفاع لم تحدّد الدول العربيّة تلك لكنّها قالت إنّها مرتبطة باتفاقيّات إبراهيم، أي السودان والإمارات والبحرين والمغرب. لكن وزارة العدوّ لن تفصح عن أسماء الدول بالتحديد لأنّ هناك غيرها، مثل السعوديّة وعُمان اللتين تشتريان معدّات عسكريّة من إسرائيل. الصادرات العسكريّة تضاعفت بنحو 50 في المئة، أي إنّ انضمام الدول العربيّة إلى الحلف الإبراهيمي المزعوم عزّزَ من أرباح شركات السلاح الإسرائيليّة. وشكّلت المُسيّرات نحو ربع الصادرات فيما بلغت صادرات الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوّي نحو 19 في المئة. لا ندري إذا كان التعداد يشمل المعدّات الاستخباراتيّة التجسّسية التي تعتمد على صادرات القطاع الإسرائيلي الخاص، لكن من المؤكد أنّ المشتريات العربيّة لأنظمة القتل والتجسّس تزداد. هذا يعني بكل بساطة أنّ المال العربي (النفطي والغازي) يُدوَّر كي يصبّ في آلة الحرب الإسرائيليّة التي تقتل العرب. كان العرب في الماضي يدعون إلى مقاطعة أميركا وبضائعها لأنّها تموّل الصناعة العسكريّة الإسرائيليّة. ماذا نحن قائلون اليوم عندما تموّل دول عربيّة (تلبس لباس العروبة المزيّف فقط من أجل محاربة إيران) آلة حرب العدوّ؟ هذه الأرقام يجب أن تُعيد النظر في كل الشعارات والتحالفات لقوى التحرّر العربيّة. ليس هناك من اتفاق إيراني مع أي دولة خليجيّة يمكن أن يطمس هذا الضلوع العربي في القتل الإسرائيلي اليومي للعرب. الشعب العربي يتعرّض لأخطر عمليّة غسل دماغ وإعادة تشكيل وعي، ويساهم في ذلك إنفاق خليجي هائل على الترفيه والرياضة والتسلية من أجل تحوير أنظار الرأي العام العربي الشبابي. وهذا المسعى نجح إلى حدٍّ بعيد: يستطيع الكثير من الشباب العربي (بما فيه الفلسطيني) تسمية فرق رياضيّة غربيّة من دون معرفة حقائق العدوان على مخيّم جنين. الدول الخليجيّة هي عطيّة للصهيونيّة وهي لم تعد أقلّ أهميّة، من عطية الدعم الأميركي لإسرائيل.

مفكرة

المتحف الوطني: ملوك الحبّ والموسيقى

تحت عنوان Dolce Affetto، **وبرعاية وزير الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى، يقدّم «نادي باخوس الاجتماعي»، في السابع من آب (أغسطس) المقبل، حفلة غنائية موضوعها «الحب» «المتحف الوطني» في بيروت. يحيي الأمسية المرتقبة الفنانون اللبنانيون الفرنكوفونيون: ماري جوزيه مطر (سوبرانو ـ الصورة)، برونو خوري (باريتون) وإيلي سوما (بيانو). يجتمع الثلاثي في أمسية واحدة لينشروا بـ«حرفيّة وحساسية نغمات راقية يملأها الحب»، وفق ما يرد في نصّ الدعوة.**

حفلة Dolce Affetto: الاثنين 7 آب 2023 ـ س: 20:30 ـ «المتحف الوطني» (بيروت). للاستعلام: 76/668790

وعاد الشعر إلى بيروت

بعد فترة من الغياب فرضتها جائحة كورونا والأزمات المتلاحقة على الأصعدة كافة، تعود الأمسيات الشعرية إلى المشهد البيروتي ضمن حدث جديد برعاية «دار النهضة العربية» اليوم الثلاثاء. في اللقاء الذي يحتضنه «صالون خيرات الزين الأدبي» في قريطم، تتوالى مجموعة من الشعراء الشباب على قراءة مختارات من إصداراتهم، وهم: بهاء إيعالي، محمود وهبة، حسن المقداد، علي مطر، باسل الأمين، رأفت حكمت (سوريا)، إيهاب شغيذل (العراق)، لين نجم والزميل محمد ناصر الدين (الصورة) الذي سيُلقي مقاطع من مجموعته الشعرية الأخيرة «أرني وجهك أيّها الهارب» (دار الجمل ـ 2023). تتميّز الأمسية بموقعها الذي اعتاد استقبال شعراء من أجيال مختلفة، أمثال رشيد الضعيف والراحل حسن عبد الله (1943 ـ 2022)، وهي تهدف إلى خلق «رابط تواصل» بين أجيال الشعراء و«مواصلة تقليد» إحياء الأمسيات الشعرية في هذا الصرح، كما يقول ناصر الدين.

أمسية قراءات شعرية: اليوم الثلاثاء ـ س: 18:00 ـ «صالون خيرات الزين الأدبي» (قريطم ـ بيروت). للاستعلام: 03/296105

ربيع مروة... «غيمة» الحرب الأهلية

يوم السبت المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع مسرحية «أمتطي غيمة» للمخرج ربيع مروة (الصورة) في «بيت الفنان حمّانا». قصة تمزج الواقع بالخيال من خلال متابعة أحداث شاب (ياسر مروة) في الـ 17 من عمره، يتعرّض لإصابة خلال الحرب الأهلية اللبنانية تُفقده القدرة على الكلام، فيجد في تصوير الفيديو تمريناً لمواكبة اللغة بمجازاتها. هذه التفاصيل الحقيقية التي عاشها ياسر مروة واقعاً، يضعها المخرج ضمن أحداث المسرحية بسياق شخصي ـ سياسي طارحاً مواضيع شائكة عن معنى الجريمة والعقاب في «بلد لا يزال يحمل وزر الحروب الأهلية»، وفق النص التعريفي للحدث.

مسرحية «أمتطي غيمة»: السبت 29 تموز (يوليو) 2023 ـ س: 20:30 ـ «بيت الفنان حمانا» (المسرح الخارجي). للاستعلام: 76907348

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com